سليمان النابلسي

قراءة في سيرته وتجربته

وقائع الندوة

ا المركز الاردني للدراسات
والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة



المركز الأردني للدراسات والمعلومات

سليمان النابلسي
قراءة في سيرته وتجربته
وقائع ندوة
١٩٩٧

المركز الأردني للدراسات والمعلومات
هاتف ٦٨٨٧٠١ / ٦٨٤٢٦٤
فاكس ٦٩١٣٣٦
ص.ب ٢٨٥٦ الرمز البريدي ١١١٨١
ص.ب ٩٦١٤٩٩ الرمز البريدي ١١١٩٦



بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

توطئـــة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه وقائع ندوة سليمان النابلسي : قراءة في سيرته وتجربته ، التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، بالتعاون مع وزارة الثقافة ، في سياق برنامج يهدف إلى إعادة قراءة تاريخ الأردن المعاصر ، وإحياء سير الرجال الذين أسهموا في مسيرة الوطن من مواقع مختلفة ٠

وإذا كانت الندوة إحدى وسائل قراءة هذا التاريخ ، فإن الكتاب هو الوسيلة الأكثر قدرة على تخليد هؤلاء الرجال ، والأكثر قدرة على تعميم الفائدة من قراءة التاريخ والإستفادة من تجارب السابقين ؛ لذلك عمد المركز الى اصدار وقائع الندوة في كتاب يسهل على معظم الناس تناوله ٠

آملين أن يتبع هذا الكتاب مجموعة من الكتب ، تضم وقائع ندوات أخرى ، ستلقي الضوء على مسيرة آخرين من رجالات بلدنا ٠

رئيس المركز
بلال حسن التل

وقائع جلسة الإفتتاح

١- كلمة الأستاذ بلال حسن التل
رئيس المركز الأردني للدراسات والمعلومات

٢- كلمة معالي الدكتور قاسم أبو عين
وزير الثقافة

كلمة الأستاذ بلال حسن التل

رئيس المركز الأردني

للدراسات والمعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم ..
والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ..
دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ، رئيس الوزراء راعي هذه الندوة ..
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة ..
أيها الإخوة والأخوات ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وأهلاً وسهلاً بكم إلى مرفأ جديد من مرافئ إبحارنا في تاريخ هذا الحمى العربي ، فبعد مرفأ وصفي وهزاع وعبدالحميد ، نرسو في مرفأ سليمان المتلاطم موجه ، المتشابكة انواؤه العاصفة أجواؤه . فلقد كان الرجلُ ابن مرحلته المشبوبة العواطف ، المتلاحقة أحداثها وفتَنُها ، كأنها قطع الليل التي تجعل من الحليم حيران ، المختلطة مشاعر الناس فيها ونحوها ، فكأنما هي لحظة ولادة تختلط فيها صرخات الألم مع نبضات الفرح ، ولأن الأمر كذلك؛ فإنّ الولوج فيها يحتاج إلى سكينة نفس باحثة عن العدل والإنصاف ، ولا تهدأ النفوس لتركن إلى العدلِ والإنصاف الا بآيات بينات من كتاب الله ، نبارك فيها هذا اللقاء ، يتلوها القارئ الشيخ محمد السلالا . فليتفضل مشكورا ...

دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ..

لعله من حسن الطالع أن تكون هذه الندوة تحت رعايتكم ، فأنتم من القلائل الذين تشكّل حياتهم شهادة حية على معجزة الإنجاز ، فقد حبوتم مع دولتنا ، واشتدّ عودكم مع إشتداد عودها ، واحتفظت ذاكرتكم بصور عن جائعنا الذي شبع ، وعن عرياننا الذي اكتسى ، وعن خائفنا الذيّ أمن ، وعن جاهلنا الذي تعلّم . فالسبعون التي تحملها فوق كتفيك ، هي عمر حلُمنا الذي يتحول إلى حقائق نعيشها .

ومثلما أنكم شهود على معجزة الإنجاز ، فإنكم شهود على إعجاز القيادة التي استطاعت أن تستوعب رجال الوطن على تباين قدراتهم

واختلاف توجهاتهم ، فتنتدب لكل مرحلة رجالاتها ، ولكل زمان أدواته · فمنهم منْ أفلح وأجاد ، فاحتفظ له في ذاكرة الوطن بخانة مضيئة ، ومنهم من كبا فتنحى فطوته ذاكرة الزمان ، إلا منْ بضعة سطور لا تكاد تبين إلا لباحث ثاقب النظر · ومنهم من اجتهَدَ فأخطأ الإجتهاد ، فلم يكن مصيرُه مقصلة اعدام ، بل فرصة ليحاول من جديد · وهكذا احتفظَ هذا الوطنُ بكل قدراته ، واحتفظ رجالُهُ بفرصة لتجديد ذواتهم من خلال تجدد فرصهم، فتراكمت تجارب الوطن لتكون موضعَ دراسة متواصلة منا ، كما نفعل اليوم ونحن ندرس تجربة مرحلة من مراحل تاريخ وطننا ، من خلال دراسة تجربة رجل كان من أبرز علاماتها ، ومهمتنا ونحن نواصلُ القراءة في تاريخنا السياسي المعاصر ، أن نبحث عن الإيجابيات فنعظّمُها ونستدلَ على العثرات والهنّات فنعالجها ملتزمين بالموضوعية والنهج العلمي ، تاركينَ للباحثين حرية البحث وإبداء الرأي ، ليتحمل كل باحث مسؤولية ما قدح به زناد فكره · فالمركز الأردني للدراسات والمعلومات الذي أخذ على نفسه عهداً بأن يكون للوطن كله انما يعطي لرجالات الوطن وباحثيه المنبر ليقولوا كلمَتهم ، والفرصة ليبحثوا شأن وطنهمْ بحرية· وهذه أول علامات الديمقراطية التي نسعى إلى ترسيخها في بلدنا ، ولعل إنعقاد هذه الندوة المخصصة لدراسة تجربة رجل من رجالات الأردن أهم صفاته أنهُ كان زعيم المعَارضة ؛ مؤشر على أن بساتينَ الديمقراطية تواصلُ نموها في بلدنا ، وأن الدولةَ الواثقةَ من نفسها ، وأنَّ النظامَ المؤمن بشرعيته يكرمان أبناءهما ، من وافقها الرأي أوخالفها الإجتهاد ، ما دام حسن النية ومصلحة الوطن هما الدافع · ومادامت الإستفادة من التجربة هي المحرك · لذلك لا غرابة في أن تتوافق إرادة مؤسسة شعبية هي المركزُ الأردنيُ للدراسات والمعلومات ، مع إرادة مؤسسة رسمية هي وزارةُ الثقافة ، على تكريم سليمان النابلسي ، وقراءة سيرته وتجربته عبر هذه الندوة ، التي نستمع إلى كلمة وزير الثقافة فيها معالي الدكتور قاسم أبو عين ·· فليتفضل مشكورا ··

دولة الرئيس ..

عندما بدأنا هذه السلسلة من الندوات حول رجالات الأردن ، قلنا إنَّ أحد أهدافنا هو أن نحيي قيماً كانت تسود حياتنا السياسية ، في طليعتها أدب الحوار ، واحترام الرجال للرجال ، والإحتكام إلى مصلحة الوطن . وقلنا إننا نسعى إلى إزالة اللبس والتجني والتشويه ، عبر الحوار الحر الديمقراطي ، الذي يعتمد التي هي أحسن وسيلةً ، والمعلومة الدقيقة والإحتكام لمصلحة الوطن بالحق والعدل، وقلنا إننا نسعى إلى إنصاف رجالنا وإعطائهم حقهم على الوطن ، مثلما نسعى إلى إنصاف الوطن من بعض بنيه ، الذين عقروه عن قصد أوعن غير قصد ، فالعدل أن تعطي من نفسك الحق مثل أخذك لحق نفسك . إننا نعتقد أن هذا الوطن مظلوم من بعض أبنائه الذين أرادوا أن يجعلوه ورقة في لعبة غيره ، أو أرادوه حقل تجارب لطروحات ليست منه في شيء ، فخسروا وخسر الوطن . فهل تعلمنا من الدرس ، وهل استفدنا من التجربة ؟ إنَّ الإجابة على هذا السؤال وغيره من الأسئلة التي تزدحم بها أجندتنا الوطنية : هي أحد أهداف عقد هذه الندوات ، لنصل إلى الجواب عبر الفهم ، فإنَّ الفهم أول خطوات الإستفادة مثلما هو أول خطوات الإنصاف والعدل .

دولة الرئيس ..

أيها الإخوة والأخوات ..

موضوع ندوة هذا الصباح ، رجلٌ يكاد الناس يجمعون على صدق عاطفته وان اختلفوا في تقييم تجربته واجتهاده ، وفي فقهنا أنَّ لكل مجتهد نصيب .

سليمان النابلسي ، منارة لمرحلة كان لها ما بعدها ، بل لعلنا ما زلنا نعيش بعض نتائجها ، لذلك فإنَّ القراءة المتأنية لتجربة الرجل واجبٌ وطني لا مندوحة عنه ، حتى لا تظلَّ مسيرتُنا عرجاء، ونظرتنا إلى الأمور عوراء ، وحتى تكون القراءة منصفة والإستفادة كاملةً ، فإنه لا

بد من أن نقرأ بموضوعية وحيادية ، وأن نقبل الرأي والرأيَ الآخر ، وأن لا يغضبنا كلام لا يعجبناً ، فإن الحُجةَ لا تدحضها إلا حجة أقوى منَها ، مادامت مصلحةُ الوطن هي رائدنا ٠

دولة الرئيس ٠٠

نستئذنكم أن تتفضّلوا بإلقاء كلمتكم الإفتتاحية لهذه الندوة ، شاكرين لكم فضل الرعاية ٠٠

كلمة معالي الدكتور قاسم أبو عين

وزيـــــر الثقافـــة

دولة رئيس الوزراء الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي الأكرم
أصحاب المعالي والسعادة والعطوفة ، السيدات والسادة الحضور ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ٠٠

دولة الرئيس راعي هذه الندوة ، نرحب بدولتكم وبالحضور أجمل ترحيب ، ونشكر لكم كريم رعايتكم ، فهذه الندوة (سليمان النابلسي - قراءة في سيرته وتجربته) تناقش في جوهرها جوانب مرحلة من مراحل تاريخنا الوطني عبر أوراق العمل المقدمة من باحثين أفاضل ، تمت بالتعاون ما بين المركز الأردني للدراسات والمعلومات ٠٠٠ ووزارة الثقافة ، نشاطا دأبت عليه منذ سنوات ، وقد سبقتها ندوات عن كل من المرحومين هزاع المجالي ووصفي التل والشريف عبدالحميد شرف ، وتخطط لندوة أخرى عن المرحوم سمير الرفاعي ٠٠

دولة الرئيس ، السيدات والسادة الحضور ،

إنها مرحلة من تاريخ وطننا نستضيء فيها تجربة أول حكومة إئتلاف سياسي وحزبي استمرت لمدة حوالي ستة أشهر حتى أوسط نيسان عام ١٩٥٧ ، وإنها للبنة في سياق تكوين وتطور دولتنا الأردنية التي جاءت مخاضا مؤكدا للنهضة العربية الكبرى في مستهل هذا القرن ، فحافظت على شعلة الحرية والوحدة العربية وكافة الأماني القومية التي حملها زعيم النهضة وفارس الثورة العربية الكبرى المغفور له الحسين بن علي طيب الله ثراه ، وضحى في سبيل ذلك بحياته وبكل إغراءات الدنيا ٠ ووطد مؤسس الدولة الأردنية جلالة المغفور له الملك عبدالله بين الحسين مداميك دولتنا لتحمل هذا الإرث الكبير وسط ظروف وطنية وقومية وعالمية كانت تعج بالأنواء والعواصف ، فحافظ بدوره على الأمانة لكي يبقى بلدنا مرجعا صافيا قويا ، وحينما تسنم جلالة الملك الحسين المعظم العرش أشعل فضاء بلدنا بالمزيد من هذا الألق ، فأنمى الوطن إنسانا في شتى صعد مواطنيته : الرسمية والشعبية ، وأعلى سماء الحرية التي تظلل وطننا الكريم ٠ ولقد جاءت تجربة رجلنا السياسي سليمان النابلسي في ركب صيرورة هذه الحركة النهضوية العارمة ، التي فجرها قائد

الوطن ورمز نهضته جلالة الشريف الملك الحسين المعظم ، لكي ينعم كل مواطن في بلدنا بحريته الكاملة ، ويبذل عطاءه الوفير بروح المسؤولية المشاركة والواجب الديمقراطي الناضج ٠

دولة الرئيس ، السيدات والسادة الحضور ،

حقا يجب أن ترتفع هاماتنا بارتفاع هامة الوطن ، فقد كانت إرادة جلالة الملك أن تشيع روح الديمقراطية وتشع في أرجاء الوطن وأعماق العقول والنفوس ، ولكن ما آلت إليه تلك التجربة التي يفصلنا عنها اليوم أربعة عقود من الزمن ، تلاطمت فيها الأمواج العاصفة وتقلبت فيها الإتجاهات السياسية وغيرها أيما تقلب ، لم تجعلنا نأسى على ما فات ، بل نغذ الخطى بكل ما نمتلك اليوم من قدرات ، ووعي للماضي ، ورؤية للمستقبل ، فالماضي سواء بإشراقه أو بعتمته قد ولى ، ولكن الشعوب متجددة الحياة والإنبعاث بما تملكه من إرادة وخبرات وأماني مستقبلية ، فها هو العهد الجديد ننسج فيه اليوم تجربتنا الديمقراطية التي يرعاها حسيننا الرائد ليقيلها من العثرات بقوة واقتدار وسط تحديات وظروف سياسية وإقتصادية صعبة ، وأحوال عالمية لا تمهل ولا تحابي ، فعلينا أن نحتكم إلى عقولنا المتفتحة بالإبداع ، وأن نبادل بعضنا بعضا الثقة وإعمال الرأي ، وأن نقف وقفة واحدة موحدة من أجل الدفاع عن مصيرنا ومصير أجيالنا ، الذي لا نثبته إلا من خلال التواصل مع العالم بشتى تياراته ، ومن خلال التلاحم والحس بالمسؤولية ، لأنه لا هزل في معترك التاريخ ، فقد يختلف الناس مع بعضهم ولكن الوطن ليس محط خلاف ٠

دولة الرئيس ، السيدات والسادة الحضور ،

ستظل ذاكرتنا التاريخية تغتسل بنبعها الصافي الذي يتدفق بمعطيات الثورة العربية الكبرى والأسس الثابتة التي قام عليها هذا الحمى العربي الذي حمل راية الثورة في النهضة العربية ، فنبعنا الصافي ينقي مسيرتنا من الشوائب ، وسنظل في هذا الوطن نحتفظ بدوافعنا الأصيلة وبواعثنا العميقة ، في سبيل تحقيق حياة أفضل لأجيالنا ، وسنصافح كل تجاربنا دون اغتراب ، حتى نصل إلى ما

نروم إليه ونتطلع له من اكتمال معرفة الذات وبنائها الحق عبر تجاربها المتنوعة ·

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وقائع جلسة العمل الأولى
سليمان النابلسي النشأة والشخصية

رئيس الجلسة : دولة السيد طاهر المصري

الورقة الأولى : سليمان النابلسي نشأته
والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته

الباحث : الدكتور علي محافظة

الورقة الثانية : سليمان النابلسي صورة الزعيم

الباحث : الأستاذ عيسى مدانات

مداخلات الجلسة .

كلمة رئيس الجلسة

دولة الأستاذ طاهر المصري

بسم الله الرحم الرحيم
أيتها السيدات ، أيها السادة ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ·

أرحب بكم في الجلسة الأولى من ندوة سليمان النابلسي "قراءة في سيرته وتجربته" ، وأقول في هذا المجال أننا لسنا هنا في حفل تأبين حتى نعدد مناقب أبي فارس ، بل نحن في ندوة تبحث في فكر الرجل ، وفي مدى تأثيره على حياة الوطن في تلك الحقبة الهامة من حياتنا ، وفي استمرار هذا التأثير حتى اليوم على النهج السياسي في الأردن ، وعلى فئة أو شريحة من المجتمع الأردني ، تزداد ندرتها ، وتزداد الحاجة إليها ·

لقد ضحى أبو فارس في سبيل ما يؤمن به ، ولم يلتفت إلى المنصب إلا بالقدر الذي يستطيع أن يقدم فيه خدمة للوطن والمواطن ، وقد دفع غير نادم ثمنا غاليا نتيجة تمسكه بمعتقداته ومواقفه · هكذا هم الرجال الذين يصنعون الأوطان ويبنونها ، لا الذين يجدون كل المبررات والأعذار للبقاء في مناصبهم ، ولو على حساب أنفسهم وما كانوا يدعون أنهم ينادون به ·

نفتقد اليوم سليمان النابلسي ، الموقف والرأي الحر والصلابة ، في وقت تعز فيه المواقف · والإعتراف بفضله على جيل كامل واجب علينا ، وقد استحق منذ زمن طويل إنصاف الرجل وتجربته ، وها نحن اليوم نؤدي لكل ذي حق حقه · وإنني أفهم سليمان النابلسي ، وأشعر بحنين إلى تجربته في الحكم ، وألتصق بما كان يسعى إلى تحقيقه ، وما كان يؤمن به ، وأحني رأسي إحتراما لوطنيته وصلابته وديمقراطيته ونكرانه لذاته ·

حضرات المحترمين ،

سنبدأ بالورقة الأولى ، والتي يقدمها الدكتور المؤرخ والأكاديمي علي محافظة ، وهي بعنوان "سليمان النابلسي ·· نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته" وأدعوه للتفضل بتقديمها ·

سليمان النابلسي نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته

الدكتور علي محافظة

قلة هم الرجال الذين تركوا أثرا بارزا في الأردن ، وشاركوا بصورة فعالة في تكوين تاريخه السياسي الحديث : .سليمان النابلسي من هذه القلة · إن دراسة حياته ليست أمرا سهلا وميسورا ، لقلة المصادر التي تتناولها وضآلة المعلومات المتوافرة عنها ، واختلاف الناس من أصدقاء النابلسي ورفاقه وخصومه في فهم شخصيته وفي تقييمهم لدوره في الحياة السياسية الأردنية · لقد اعتمدت ، بصورة أساسية ، في دراستي الأولية هذه على المعلومات التي حصلت عليها من تسجيل ذكريات المرحوم النابلسي قبل وفاته بعدة أشهر · وآمل أن أوفق في بيان أثر نشأته وتحليل العوامل التي ساهمت في تكوين شخصيته ·

ينتسب سليمان النابلسي إلى أسرة من كبار الملاكين تمتعت وما زالت تتمتع بنفوذ إجتماعي وسياسي كبير · كان والده فارس وجده محمد من أثرياء السلط وكبار ملاكها · كما كان عمه الحاج فوز النابلسي مستنطقا في السلط · وهي وظيفة قضائية رفيعة تماثل وظيفة النائب العام في أيامنا هذه · ورغم استقرار أسرة سليمان في السلط منذ بداية القرن الماضي ، فقد بقيت على صلات وثيقة بعائلة النابلسي في نابلس التي لا تقل ثراء ونفوذا عن فخذها المقيم في السلط ·

كانت عائلة النابلسي في مطلع هذا القرن تمتلك سبعة وأربعين كرماً في وادي السلط ووادي حزيروالجادور وأرض دنى وأم جوزة وغزالات ووادي نحلة والبيادر والشلالة والمصلى · وكانت تمتلك خمسة آلاف دونم في قرية الرمان ، ناهيكم عن أملاكها في دابوق وجلعد وسوميا والسليحي والرميمين وحسبان · (١)

ولا شك أن ثراء الأسرة قد وفر لسليمان فرصة الدراسة في أفضل المدارس والجامعات في عصره · صحيح أنه بدأ الدراسة والتعلم

(١) جورج طريف داود : السلط وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١ ، عمان ، منشورات بنك الأعمال ، ١٩٩٤ ، ص٤٥٠-٤٥١ ·

في كتّاب الشيخ عبد الحليم زيد الكيلاني في السلط تحت شجرة التوت، حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم والإلمام بالمبادئ الأولية في الحساب، مثله في ذلك مثل معظم أقرانه من أبناء السلط، غير أنه اتيحت له الدراسة في كلية النجاح في نابلس حتى أكمل المرحلة الثانوية فيها سنة ١٩٢٦ . ولما أتم دراسته الثانوية التحق بالكلية الإنجليزية في القدس The English College التي تحول اسمها في ما بعد إلى كلية شباب القدس The Jerusalem Men College . وكان من زملائه فيها بهاء الدين طوقان وسامي جاسر من السلط وروحي الخطيب وعبدالكريم الكرمي الشاعر المعروف بأبي سلمى وحسن الكرمي من فلسطين . وبعد سنة من الدراسة في هذه الكلية التحق بالجامعة الأميركية ببيروت وتخرج فيها سنة ١٩٣٢ . وكانت دراسته كلها على نفقة أسرته . وكان أول من التحق بالجامعة من أفراد عائلته .

تأثر سليمان في دراسته الإبتدائية بالشيوخ الذين علموه مبادئ الدين الإسلامي . وتشرب شيئا من التدين الذي ينهى عن الفحشاء والمنكر . وحفظ أجزاء من القرآن الكريم وكثيرا من الأحاديث النبوية الشريفة . ويدين في ذلك إلى استاذيه الشيخ أسعد شرف والشيخ زكي أبو الهدى في كلية النجاح . وتعلم سليمان في الكلية أول دروس الوطنية في مقاومة وعد بلفور والإستعمار البريطاني . وكان لمدير الكلية آنذاك المجاهد العربي الكبير محمد عزة دروزة تأثير قوي على سليمان . وساهمت النشاطات اللامنهجية في كلية النجاح في تنمية شخصية سليمان . وألهبت المظاهرات وكلمات خطبائها مشاعر الفتى، وظلت ماثلة حية في مخيلته . وكان يرى في أولئك الخطباء أبطالا جديرين بالإقتداء والتقليد .

وإذا كانت نابلس قد ألهبت حماسه الوطني بمظاهراتها ونشاطها السياسي المعادي للصهيونية والإستعمار، فقد بقيت السلط، التي كان يقضي فيها العطل الصيفية، ملعب الصبا؛ يمضي أوقات فراغه مع أقرانه في التردد على الكروم والبساتين والتسلي

في دكاكين الحلاقين ، والجلوس في المضافات حيث يستمع إلى الناس يعرضون قضاياهم ومشكلاتهم الشخصية والأسرية ويتحدثون في الشؤون العامة والسياسية .

في الجامعة الأمريكية ببيروت تنامت ثقافة سليمان وبانت معالم شخصيته من ذكاء إجتماعي وحضور بديهة وقدرة على إجتذاب الأصدقاء ، وسلاسة في القول ، وسخرية في التعبير . أظهر سليمان تفوقا في السنة الدراسية الأولية (Freshman) ، واختير في نهاية تلك السنة خطيبا بالعربية في مهرجان التخرج . لقد وجد نفسه لأول مرة يخرج من محيطه الضيق إلى أفق واسع . وخاض غمار العمل السياسي على نطاق الجامعة وبيروت . وكان طلبة الجامعة في أواخر العشرينات لا يزيدون عن ألف وخمسمائة طالب ، معظمهم من أبناء البلاد العربية : مصر والسودان وسوريا والعراق والحجاز وفلسطين والأردن ، وعدد قليل من لبنان . ولقلة عدد طلبة الجامعة اشتدت وشائج الصداقة بينهم . ولم يشعر سليمان بالغربة في البيئة الجديدة . فقد كان في الجامعة ثمانية عشر طالبا أردنيا معظمهم من معارفه وأصدقائه مثل حسني فريز وسليمان السكر وصياح الروسان وفوزي الملقي وجميل برهم سماوي وأديب عباسي وسعد النمري ويوسف شويحات . ولا شك أن الفضل في وجود هذا العدد من الطلبة يعود إلى جهود المربي الأردني المرحوم أديب وهبة مدير المعارف في تلك الحقبة من الزمن .

تخصص سليمان النابلسي في الإقتصاد . ولكن نشاطه الطلابي والصحفي أخذ من وقته الشيء الكثير . فقد شارك في إنشاء "النادي الفلسطيني الأردني" ، خارج الحرم الجامعي ، حيث يتردد عليه الطلبة الأردنيون والفلسطينيون . وانضم إلى "جمعية العروة الوثقى" في الجامعة . وهي جمعية ثقافية ساهمت في بلورة الفكر الوطني الحر في أوساط الطلبة ، وكانت مهدا للحركة القومية العربية في الجامعة . كان يشرف عليها ، في مدة دراسة سليمان ، منصور جرداق ، الأستاذ المتميز في الرياضيات ، والمعروف

بميوله العروبية ·

في العروة الوثقى التقى سليمان بطلبة عرب يتبادل وإياهم الآراء والأفكار · فقد كانت الجمعية منبراً لعرض الآراء ومناقشة القضايا والمسائل الوطنية والقومية ، وبحث التحديات التي تواجه أمتهم وتهدد مصيرها · كان من شروط العضوية فيها أن يخطب كل عضو مرتين في الجمعية سنوياً على الأقل · وبذلك ساهمت هذه الجمعية التي تولى رئاستها سليمان ثلاث مرات متوالية ، في صقل شخصيته وإبراز مواهبه الخطابية وقدراته القيادية ·

ظهر في الجامعة الأمريكية ، أثناء دراسة سليمان ، تياران فكريان واضحان : أولهما يمثله أبناء الأثرياء الذين ألفوا "جمعية التفتزان" ويضم أبناء الذوات من البلاد العربية ، وكان من أبرزهم اسماعيل الأزهري من السودان ، ومحمد أديب العامري من فلسطين · أما التيار الثاني فيمثله أبناء الفقراء والطبقة الوسطى ، ومعظمهم من المبعوثين على نفقة الحكومات العربية · وقد انضم الطلبة الأردنيون وعلى رأسهم سليمان ، رغم ثراء أسرته إلى هذا التيار · ويبدو أن الإنقسام الفكري بين طلبة الجامعة آنذاك ، كان إنقساماً طبقياً · وقد بلغ النشاط الثقافي الطلابي في الجامعة أوجه ، وكان لاتحاد الطلبة The Students Union دوره المهم في هذا المضمار ·

لم يكتف سليمان بنشاطه الجامعي ، وإنما تجاوز حدود الحرم الجامعي واتصل بمجموعة من القوميين العرب في بيروت ، وعلى رأسهم تقي الدين الصلح ، أسست "حزب النداء القومي" ، وأصدرت جريدة "النداء" ناطقة باسم الحزب · أخذ سليمان يكتب في النداء ويقضي معظم وقته في مكاتبها · وتأثر من خلال هذه المجموعة السياسية بالزعيم اللبناني رياض الصلح ، الذي تعرف عليه وأخذ يتردد على مكتبه ، ودعاه غير مرة لإلقاء الخطب والمحاضرات في النادي الفلسطيني الأردني ·

اكتسب سليمان ، في الجامعة الأمريكية ببيروت ، ثقافة عامة واسعة ، واتضح اتجاهه السياسي ، وتكونت قناعاته الفكرية · آمن

بالليبرالية طريقاً للتحرير والإستقلال وسبيلا للنهوض من التخلف والإستبداد · وانفتح على روح العصر، وأقبل على قراءة الكتب بنهم شديد ، حتى غدت عادة رافقته طوال عمره ·

عرض عليه ، أثناء وجوده في الجامعة وبعد تخرجه أن ينضم إلى الحزب القومي السوري ، بإغراء يلبي طموحات الشباب والنزعة القيادية فيه ، فرفض العرض ، وبقي على خطه القومي العربي لا يرضى عنه بديلا ·

عاد سليمان إلى السلط بعد حصوله على بكالوريس في الإقتصاد سنة ١٩٣٢ ، وعرض عليه مدير المعارف آنذاك وظيفة معلم في السلط فلم يقبل بها ، وفضل عليها أن يكون معلماً في الكرك ، فأغضب بذلك أهله · وسعى المعلم الشاب إلى نقل الأفكار التي تعلمها في الجامعة إلى مدرسته وطلبته · وبدأ بتنظيم ندوات الخطابة وحفلات الترفيه البرئ · وكون جمعية للتمثيل من الطلبة تقدم حفلات السمر والروايات · واعتاد أن يقدم لتلاميذه الجوائز والهدايا من الكتب والأدوات الرياضية · فقد كان راتبه يكفيه للعيش عيشا كريما ويوفر منه ما يكفي لشراء الكتب والمجلات · لم يبق سليمان في التعليم إلا عاما واحدا ، استقال في نهايته من دائرة المعارف · وعين بعد ذلك رئيسا لديوان رئاسة الوزراء سنة ١٩٣٢ في عهد وزارة ابراهيم هاشم الأولى · وبقي في منصبه هذا حتى سنة ١٩٣٨ · وكان يشغل منصب سكرتير رئاسة الحكومة خلال هذه المدة سمير الرفاعي ومسلم العطار ·

نقل سليمان من رئاسة الوزراء إلى وزارة المالية في عهد وزارة توفيق أبو الهدى الأولى سنة ١٩٣٨ · واشغل وظيفة مراقب للوازم في وزارة المالية في العام الثاني · واكتسب خبرة جيدة في وزارة المالية وطور في أساليب إدارة اللوازم والمحاسبة · وأظهر تفانياً في عمله ، وعين رئيسا لدائرة تدقيق الحسابات (ديوان المحاسبة اليوم) ·

وعين سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ · ولكنه ما لبث أن استقال من عمله في الحكومة ليتفرغ للعمل السياسي · فقد

كان يرى أن مسؤوليته أكبر من أن يكون موظفاً في الحكومة ، وأن بقاءه في الوظيفة يتعارض والنشاط السياسي الذي يمارسه • وشعر أنه آن الأوان لأن يتولى قيادة حركة المعارضة السياسية ، بعد أن توفي عبدالله النمر الحمود ومحمد الحيسن ، ومع بقاء أبي غنيمة في المنفى • غير أن عبد الحميد شومان ، رئيس مجلس إدارة البنك العربي ، عرض عليه أن يتولى إدارة البنك العربي في عمان فقبل بهذا العرض •

سليمان النابلسي في المعارضة السياسية:

واجهت الأحزاب والتنظيمات السياسية الأردنية ، منذ نشأة الإمارة ، عقبات ومتاعب كثيرة حالت دون تبلورها في حركة وطنية عامة ذات جذور شعبية • وكان لطبيعة تكوينها أثر واضح في ضعفها ، كما كان لحكومة الإنتداب وللأمير وحكوماته المتعاقبة دور في إنهاكها وتفتيت قواها • صحيح أن حزب الشعب الأردني الذي تكون سنة ١٩٢٧ ، استطاع أن يجمع حوله الزعامات العشائرية في البلاد ، وأن يقدم برنامجاً سياسيا عاما حظي بتأييد معظم المثقفين الأردنيين والتفافهم حوله ، وقاد المعارضة السياسية للمعاهدة الأردنية ــ البريطانية التي ابرمت في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ، وعقد المؤتمر الوطني الأردني الأول في ٢٥ تموز من السنة نفسها ، وصاغ أول ميثاق وطني أردني ، غير أنه عجز عن تكوين حركة وطنية عامة ذات قواعد شعبية تعبر عن المصالح الحقيقية للشعب الأردني • وبعد خمس سنوات تبعثر المؤتمر الوطني الأردني ، وتفرقت قياداته ، بعد أن انشقت على نفسها ، فانحاز بعضها إلى الحكومة وسار في ركاب الإنتداب ، بينما تشتتت المعارضة السياسية بعد أن هرب زعيمها الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة إلى دمشق التي اتخذها مقراً له ، ومنها أصدر مجلة "الحمامة" لتنطق بلسان المعارضة الأردنية • لقد كانت اعداد هذه المجلة تتسرب خفية إلى أيدي المثقفين الأردنيين • واستمرت قيادة المعارضة الأردنية في المنفى حتى أواخر

الأربعينات من هذا القـــرن ·

كان معظم المثقفين الأردنيين موظفين في أجهزة الـدولـة أو طلبة في مدارسها أو مبعوثين على نفقتها في الجامعات العـربية والأجنبية · وقد اختارت قلة من المثقفين الأردنيين المهن الحـرة · ولا عجب إن رأينا المعارضة السياسية الأردنية تنتشر في صفوف الموظفين والطلبة ، ويصبح هؤلاء عمادهـــــــا ، وفي الوقت نفسه مـن أسباب ضعفها ·

أبدى سليمان النابلسي إعجابه بالدكتور أبي غنيمة وبجـرأته الأدبية وبآرائه السياسية التي اطلع عليها من خـلال قـراءته لاعداد مجلة "الحمامة" التي وصلت إلى يديه · وكان يحفظ أشـعـار أبـي غنيمة عن ظهر قلب ، ولا سيما تلك التي تحض على النضال الوطني وتدعو إلى الإستقلال والتحرير السياسيين ·

لم يجد الشباب المثقف الأردني في الثلاثينات مسوغا لوجود موظفين مـعـارين من حكومة الإنتداب في فلـسـطـين فـي الإدارة الأردنيـــة · وعدّوهم عملاء للإنكليز . مثلما نظروا إلى السوريين في الإدارة الأردنية من قبلهم مجرد مرتزقة متعاونين مع الإنكليـــــز ، ويحرمون أبناء البلاد من المشاركة في إدارتها · وكان سليمان النابلسي من أصحاب هـــــذا الـــــرأي ·

اشترك سليمان في المؤتمرات الوطنية الأردنية · وانتقد بشدة المؤتمرات التي عقدت بتحريض من الحكومة وأنصارها للرد على المؤتمرات الوطنية ، وكانت تضم أعضاء المجلس التشريعي والحكام الإداريين والمخاتير ·

كان سليمان يرى في الشعب الأردني شعبا فريدا بين الشعوب العربية · فهو على حد قوله "لم يضرب مرة من أجل مـصـالحـــه الخاصـــة ، ولم يقم بمظاهرة في سبيل منافعه الذاتية · ولم تنـزل قطرة دم واحدة منه من أجل قضية محليـــــة · كل تضحياته قدمت في سبيل إخوانه في فلسطين وسوريا وليبيا والجزائر" ·

كان لأحداث فلسطين صداها القوي في شرقي الأردن · وكان

النضال الوطني الفلسطيني يهز ضمير الشعب الأردني هزا عنيفا ، ويدعوه إلى المشاركة الفعلية في ذلك النضال إلى جانب إخوانه · وقدم الأردنيون في الثلاثينات من هذا القرن شهداء من أجل فلسطين . بعضهم من معارف سليمان وأصدقائه أمثال : علي العبويني وجمال الجقة وخالد الواكد وأحمد النجداوي · وشارك سليمان نفسه في نقل السلاح إلى الثوار العرب في فلسطين في هذه الحقبة من الزمن ، بعد أن أصبح الأردن ممراً للثوار ومصدراً لتزويدهم بالسلاح والعتاد والمال ·

وفي أثناء إضراب سنة ١٩٣٦ في فلسطين والثورة التي تلته ، تألفت لجان وطنية في مدن الإمارة الأردنية لمساندة عرب فلسطين في كفاحهم ضد الصهيونية والإنتداب البريطاني · وتألفت لجنة مركزية في عمان ضمت حسين باشا الطراونة وطاهر الجقة والدكتور قاسم ملحس وعبدالله النمر الحمود وعادل العظمة وعبدالرحيم الخطيب ومصطفى وهبي التل ومحمد المحيسن · وكانت هذه اللجان تؤمن الدعم والمساندة للثوار والمناضلين العرب في فلسطين ، وتحرك الجماهير الأردنية في المناسبات الوطنية الفلسطينية · ويذكر سليمان ، بشيء من الفخر والعرفان ، عدداً من الضباط الأردنيين في الجيش العربي الذين تعاونوا مع الثورة الفلسطينية ، وسهلوا إنتقال الثوار ونقل الأسلحة والعتاد من الأردن إلى فلسطين ، أمثال صدقي القاسم ومحمد علي العجلوني وأحمد رمزي ·

وفي عمان أسس سليمان النابلسي مع الدكتور قاسم ملحس "النادي الفيصلي" في الثلاثينات ، بهدف نشر الوعي السياسي بين صغار الموظفين والحرفيين الذين انضموا إلى النادي · وأصبح لأعضاء النادي لباس خاص بهم ، وإشارات مميزة يحملونها · وتألفت في النادي فرقة كشفية وفرقة موسيقية اعتادت أن تتجول في العاصمة يوم الجمعة من كل أسبوع وهي تعزف الموسيقى · وغدا النادي مركزا ثقافيا تلقى فيه المحاضرات العامة وتدار الندوات السياسية ·

وبعد إعلان استقلال الأردن سنة ١٩٤٦ ، أنشأ سليمان النابلسي بالتعاون مع محمد عودة القرعان وعلي مسمار وصلاح طوقان الحزب العربي الأردني ، وتولى سليمان منصب الأمين العام فيه ، تاركا منصب الرئيس شاغرا ليتولاه الدكتور أبو غنيمة المقيم في المنفى · وقد انضم إلى الحزب من الشباب الأردنيين عبدالحليم النمر الحمود وشفيق ارشيدات وعبدالرحيم الواكد وميخائيل فاخوري وبشارة غصيب وصبحي زيد الكيلاني ·

تصدى سليمان ورفاقه للفساد الإداري في البلاد من خلال نشاطهم السياسي · وقاوموا إتفاقية عقدتها حكومة ابراهيم هاشم مع شركة لوهمبورغ الصهيونية للتنقيب عن المعادن في شرقي الأردن سنة ١٩٤٥ · وذهب سليمان إلى القدس مع ميخائيل هلسة ، وقابلا جمال الحسيني ، رئيس الحزب العربي الفلسطيني ، وتحدثا معه في الأمر · فنشرت الصحف الفلسطينية خبر الإتفاقية وانتقدتها بشدة · ثم سافرا إلى حيفا ويافا واجتمعا بأصدقائهما هناك في نطاق جولتهما للتشهير بالحكومة التي أبرمت الإتفاقية · ونجح مسعاهما وشنت الصحف الفلسطينية حملة شديدة على الإتفاقية · عاد سليمان إلى عمان بينما بقي رفيقه في القدس · وحال وصوله إلى جسر اللنبي ألقت الشرطة الأردنية القبض عليه واقتادته إلى السجن المركزي بعمان · وفي صباح اليوم التالي اقتيد إلى قيادة البادية ، ومنها نقل بشاحنة إلى معان في يوم ماطر شديد البرودة ، ومنها نقل إلى قرية نخل في الشوبك · واستغرقت الرحلة يومين ، ذاق خلالهما قسوة البرد والجوع ·

في نخل فرضت عليه الإقامة الجبرية لمئة يوم ، أقام خلالها علاقات صداقة مع أهل القرية ، وتعرض خلالها لضغوط نفسية شديدة · عرض عليه أن يطلب العفو من سمو أمير البلاد فأبى · وتلقى برقية من رئيس ديوان الأمير يقول فيها : "ما زال سيدي ومولاي ينتظر كلمة منك" ، غير أن سليمان آثر البقاء في الإقامة الجبرية ·

وعرض عليه جمال الحسيني تأمين هربه من الشوبك إلى فلسطين عن طريق وادي عربة ، غضب سليمان ورفض العرض بشدة وأجاب الرسول حامل العرض بقوله : "لقد أقدمت على معارضة الإتفاقية وأنا بكامل وعيي ، وأعرف النتائج التي ستترتب على معارضتي ، وعلي أن أتحمل نتائج تصرفاتي . وإذا هربت ، ضربت أسوأ الأمثال للشباب الأردني . فأنا لا يمكن أن أهرب وأن أتخلى عن مسؤولياتي" .

كانت تجربة "نجل" ذات أثر كبير في نفس سليمان . لقد تعلم منها دروسا في الصلابة والتحمل والجلد . وشعر بأهميته في المعارضة السياسية في البلاد . وتصرف كقائد سياسي يشعر بالمسؤولية نحو شعبه ، ويتحمل الأذى في سبيل الدفاع عن وطنه ومقاومة الفساد .

كانت "تجربة نجل" مقدمة للتجربة المرة التي تعرض لها سليمان سنة ١٩٥٧ والسنوات التالية . في سنة ١٩٥٧ ، وفي حمى المؤامرة والتهمة بمحاولة الإنقلاب العسكري ، كان من الممكن أن يذهب سليمان إلى حبل المشنقة . وكان قادرا على الهرب من البلاد مثلما فعل غيره من السياسيين ، غير أنه لم يفعل ذلك . كان يشعر أنه زعيم للشعب ، وأن عليه أن يصمد وأن يقود المعارضة لمبدأ ايزنهاور والقبول بالهيمنة الأمريكية . وضرب في موقفه هذا مثلا في الصمود والتحمل والجلاد .

خرج سليمان النابلسي من رئاسة الوزارة وليس له بيت يأويه . ووجد نفسه في ضائقة مالية شديدة . ولكنه رفض العروض التي قدمها أصدقاؤه في مصر وسوريا لأعانته ماليا . واستمر يستدين من بنك القاهرة ، بفضل مساعدة مديره العام حيدر شكري . ورفض أي منحة من الحكومة المصرية لتأمين دراسة ابنته رباب وابنه فارس .

عارض سليمان والحزب العربي الأردني المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٦ ، وعدوا الإستقلال الذي نالته البلاد بموجب هذه المعاهدة استقلالا ناقصا . وعارض مشروع سوريا الكبرى الذي

نادى به مؤسس المملكة عبدالله بن الحسين . ودخل ميدان الإحتراف السياسي منذ سنة ١٩٤٥ .

وفي الرابع من شباط سنة ١٩٤٧ دخل وزارة سمير الرفاعي الثانية وزيرا للمالية والإقتصاد ، مع بشارة غصيب ممثلين عن الحزب العربي الأردني ، فكانت أول تجربة له في الحكم . واستمرت الوزارة في السلطة حتى ٢٧ كانون الأول ١٩٤٧ . كانت تلك الوزارة تسمى وزارة الشباب . وقد أنجزت قانون الإنتخاب لسنة ١٩٤٧ ، وتألف في عهدها أول مجلس أعيان أردني في ٢٠ تشرين أول ١٩٤٧ ، وأبرمت معاهدة اخوة وتحالف مع العراق في ١٤ نيسان من السنة نفسها .

انصرف سليمان ، بعد إستقالة حكومة الرفاعي الثانية إلى العمل السياسي . ومع أن الحزب العربي الأردني لم يحصل على الترخيص بالعمل ، فقد واصلت قيادته هجومها على توفيق أبو الهدى الذي فاوض الإنكليز ووقع معهم معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨ . واضطر الملك عبدالله إلى استدعاء النواب إلى القصر الملكي لإقناعهم بالتصديق عليها وهم : عبدالحليم النمر الحمود ، وشفيق ارشيدات وصالح المعشر والدكتور محمد حجازي .

واقتيد سليمان إلى السجن بسبب المقالات العنيفة التي نشرها في صحيفة "العهد" الأسبوعية لصاحبها وديع القسوس ، ضد حكومة توفيق أبو الهدى . وبقي في السجن تسعة أشهر . ودارت الحرب العربية ـ اليهودية في فلسطين وهو رهن الإعتقال . وكانت شجاعة سليمان وصدقه السبب في الإعتقال . ذلك أن الحكومة أغلقت صحيفة العهد وألقت بمحررها المسؤول وديع القسوس في السجن ، فما كان من سليمان النابلسي إلا أن قال لوزير الداخلية : أن وديع القسوس ليس مسؤولا عن المقالات ، فهي مقالاتي . وينبغي أن أحاسب عليها بدلا من القسوس فأفرج عن القسوس وأودع النابلسي سجن المحطة (١) .

(١) سليمان موسى : اعلام من الأردن ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص٦١ .

بعد خروج سليمان من السجن ، واصل العمل السياسي ، ورفض ورفاقه وحدة الضفتين ، إعتقادا منهم أن بقاء فلسطين كيانا سياسيا منفصلا مستقلا لن يشجع اسرائيل على التوسع وتجاهل حقوق شعب فلسطين ٠

ومع قيام وحدة الضفتين بدأ السعي لقيام تنظيم سياسي جديد يضم السياسيين فيهما ٠ وتألفت "الجبهة الوطنية" وتقدمت بطلب رسمي للترخيص في تشرين الأول ١٩٥٠ ، ولم تحصل عليه ٠ ودخل سليمان وزارة سمير الرفاعي الثالثة في الرابع من كانون الأول سنة ١٩٥٠ ، مع بشارة غصيب ، وتولى وزارة المالية والإقتصاد ٠ في هذه الوزارة سعى سليمان إلى مقاومة الفساد والرشوة ولم يوفق في ذلك ٠ يقول في هذا الصدد : "عندما يستشري الفساد في الدول من العبث على أي وزير أو عدد قليل من الوزراء أن يقاوموه" ٠ ويروي القصة التالية إثباتا لقوله السابق : في سنة ١٩٤٧ حل محل شديد في البلاد ، فأقدمت الحكومة على شراء عشرة آلاف طن من القمح ، وأحيل العطاء على تاجر معروف بسعر خمسة وعشرين دينارا للطن الواحد ٠ مر شهران ولم يورد التاجر القمح ، لأن السعر ارتفع إلى خمسة وسبعين دينارا للطن الواحد ٠ فقام ببيع الصفقة خارج الأردن وحقق منها ربحا كبيرا ٠ أصر النابلسي على أن يقوم التاجر بتسليم الصفقة ، فما كان من التاجر إلا أن أشاع أن النابلسي ارتشى منه ، بينما قام برشوة بعض المتنفذين في الدولة ٠ وعرض الموضوع على مجلس الوزراء الذي أقر إعفاء التاجر المذكور من إلتزامه رغم معارضة النابلسي وغصيب لذلك ٠

وحدث شيء مماثل لذلك سنة ١٩٥١ ، حينما كان سليمان وزيرا للمالية والإقتصاد ، فحرم التاجر المذكور من التقدم إلى العطاء ، وأحيل العطاء إلى تاجر آخر باع العطاء إلى التاجر المحروم ٠ يقول سليمان النابلسي في هذا الصدد : "إن رأس المال يخون الشرفاء ويشرف الخونة ٠ تبا للبرجوازية وأخلاقها" ٠

بعد إستقالة الحكومة في ٢٠ تموز ١٩٥١ ، بقي سليمان خارج

الحكم حتى عين سفيرا للأردن في لندن في حزيران ١٩٥٣ في عهد وزارة فوزي الملقي · وحالما استقالت حكومة الملقي وتألفت وزارة جديدة برئاسة توفيق أبو الهدى في الثاني من أيار سنة ١٩٥٤ ، قدم سليمان استقالته وعاد إلى عمان ، رغم طلب أبي الهدى منه سحبها ·

في عمان انضم سليمان النابلسي إلى الحزب الوطني الإشتراكي الذي تأسس في السابع من تموز سنة ١٩٥٣ على يد مجموعة من رفاقه هم : هزاع المجالي ، وعبد الحليم النمر ، وأنور الخطيب ، وحكمت المصري ، وشفيق ارشيدات ، وكمال منكو وجريس هلسة ، وسعيد العزة ، ونعيم عبدالهادي ، ورشاد الخطيب وعبد الرحمن فرعون ، وحافظ الحمد الله ، ونجيب الأحمد ، وصالح المعشر ، وعبدالفتاح درويش ، وحنا عطا الله ، ورشاد طوقان ، وعبدالقادر طاش · وانتخب هزاع المجالي أميناً لسر الحزب ، وبقي في هذا المنصب مدة أربعة أشهر ، إذ شارك في حكومة أبي الهدى الثانية عشرة في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٤ ، مخالفا بذلك رأي قيادة الحزب التي فصلته ، وانتخبت سليمان النابلسي رئيسا للحزب ·

كان الحزب الوطني الإشتراكي ، في رأي سليمان النابلسي حزبا مؤلفا من الوجهاء وأعيان البلاد ، مثل الكتلة الوطنية وحزب الشعب في سوريا · وقد لبت قيادته للحزب طموحه السياسي ونزعته إلى الزعامة · وبذل جهدا كبيرا لتوضيح مبادئ الحزب من خلال المقالات التي كتبها في مجلة "الميثاق" الناطقة بلسان الحزب · وسعى إلى تكوين قاعدة شعبية متينة له · واختلف في مسعاه هذا عن الأحزاب العقائدية المعاصرة له في رفضه قبول الطلبة وأفراد الجيش وضباطه في صفوفه · أراد سليمان أن يصبح الحزب الوطني الإشتراكي حزبا سياسيا فاعلا في الحياة الديمقراطية ، ساعيا إلى الوصول للحكم عن طريق الإنتخابات ، لا عن طريق الإنقلابات العسكرية ·

حاول سليمان النابلسي تكوين جبهة وطنية من أحزاب المعارضة سنة ١٩٥٤ ، وكاد ينجح في ذلك لولا معارضة حزب البعث العربي الإشتراكي · وخاضت أحزاب المعارضة الإنتخابات النيابية في

تلك السنة ومنيت بالفشل بسبب تدخل الحكومة وتزوير الإنتخابات ٠

شن سليمان وأحزاب المعارضة هجوما على حكومة توفيق أبو الهدى التي أجرت الإنتخابات ، فأودع السجن مع الدكتور منيف الرزاز وعاكف الفايز ، ثم أطلق سراحهم بعد قليل ٠

غضب سليمان وقيادة الحزب الوطني الإشتراكي غضبا شديدا لإقدام رفيقهم السابق هزاع المجالي على تأليف حكومة في كانون الأول ١٩٥٥ بهدف ضم الأردن إلى حلف بغداد ٠ يقول سليمان : "ذهبت إلى بيت هزاع ، وكانت زوجته موجودة ٠ وقلت له : يا هزاع ، المرشحون لرئاسة الوزارة من إخوانك هم : فرحان شبيلات ، وعبدالحليم النمر ، وأنت وأنا ٠ أما أنا فعلى إستعداد أن اتيك منهم جميعا بتعهد بأن لا يقبل أي منا أن يكون رئيسا للوزراء قبلك ، وأرجوك أن تتخلى عن هذه الرئاسة وعن حلف بغداد وقالت له زوجته : سليمان صديقك وأخوك فاقبل منه النصيحة ، لكنه أبى ٠

ولما اندلعت المظاهرات ضد محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد في منتصف كانون الأول ١٩٥٥ ، أودع سليمان السجن ، وكان آخر من خرج من السجن من المعتقلين السياسيين في عهد وزارة ابراهيم هاشم الثالثة ٠

كان حل المجلس النيابي المنتخب سنة ١٩٥٤ مطلبا وطنيا لأنه انتخب بالتزوير ٠ وقد عرض على سليمان ورفاقه الإشتراك في الحكم مع بقاء المجلس المذكور فرفضوا وأصروا على حله أولاً ٠ وكانت حجتهم في ذلك : "القضية مبدأية ، لا يجوز لأي كان اللعب والهزء بإرادة الشعب وتشويه الحياة الديمقراطية في البلاد" ٠

حل المجلس المذكور سنة ١٩٥٦ ، وأعلن عن إجراء إنتخابات نيابية جديدة ٠ وسعى سليمان إلى توحيد صفوف المعارضة السياسية وخوض المعركة الإنتخابية في قائمة موحدة ، غير أن البعثيين ، كما يقول ، افشلوا هذه المساعي ٠ وكان تزاحم مرشحي المعارضة من أسباب فشل معظمهم بما في ذلك سليمان النابلسي نفسه ٠

سليمان النابلسي رئيسا للوزراء :

حصل الحزب الوطني الإشتراكي في الإنتخابات النيابية لسنة ١٩٥٦ على أكثر المقاعد بين الأحزاب السياسية . ولذلك كلف رئيس الحزب بتأليف الحكومة ، فألفها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ . يقول سليمان : "كان من أهم أهداف حكومتنا نشر الوعي بالحرية بين أفراد الشعب ، وجعل الناس يدركون أن الحرية هي أثمن ما لديهم ، وأن الخلافات بين الأحزاب السياسية لا توجب ، بأي حال من الأحوال ، أن تضغط على حرياتهم" . ويفخر قائلا : "لم يسجن في عهد حكومتنا إنسان واحد بسبب نشاط سياسي أو رأي إلا محمود الشريف لنشره مقالا إفتتاحيا في جريدة "الجهاد" ذكر فيه أن عشرات الآلاف من القوات الإسرائيلية حشدت على أسوار القدس . كان هذا المقال تضليلا يستهدف بث الذعر في نفوس أهل القدس ودفعهم إلى النزوح عنها إلى عمان" .

من أهم السمات البارزة في شخصية سليمان النابلسي الشجاعة في إبداء الرأي والجرأة في النقد الذاتي . والشجاعة في إبداء الرأي معروفة والأمثلة عليها كثيرة . أما الجرأة في النقد الذاتي فتتمثل في تقييمه لمواقفه السياسية وتراجعه عن الخطأ . لقد قيم حكومته بجرأة حينما قال : "للإنصاف أقول : لم نكن في مستوى الأحداث ، فحكومتنا شعبية ، لكنها لم تكن متمرسة بالمشاكل والمؤامرات والدس والوقيعة ، لم نكن نتخيل إمكانية قيام مؤامرة علينا ؛ فالشعب والبرلمان والجيش معنا . كانت الأحداث أكبر منا . لم نتمكن من الصمود في وجه المخابرات الأمريكية والأموال الأمريكية التي تغري أعتى العتاة" .

بعد أن أقيل سليمان النابلسي في العاشر من نيسان ١٩٥٧ بقي في عمان ، وشارك في وزارة الدكتور حسين فخري الخالدي ، كوزير للخارجية والمواصلات في الخامس عشر من الشهر المذكور ، غير أن الحكومة لم تدم أكثر من أسبوع واحد . ولما فرضت الأحكام العرفية في البلاد ، فرضت على النابلسي الإقامة الجبرية في منزله ، ومنع

أهله وأصدقاؤه من زيارته ، وكان ابنه فارس تلميذا في مدرسة التراسانطة ، يفتش عند ذهابه إلى المدرسة كل صباح وعند عودته مساء إلى البيت . واستمر هذا الوضع أربع سنوات وسبب ذلك مضايقة لجيرانه . ولما زاره طبيبه الدكتور غالب القسوس رجاه أن ينقل إلى رئيس الوزراء رغبته في النقل إلى السجن أو إلى معتقل الجفر . ولما عاد الدكتور القسوس إليه أبلغه أنه سينقله من المنزل إلى بيته الجديد حالما ينتهي من بنائه . وبالفعل انتقل سليمان وأسرته إلى بيت الدكتور غالب القسوس سنة ١٩٦٠ . وانتقلت المضايقة من الجهات الأمنية إلى المنزل الجديد في العبدلي ، وأحاط به الجند والشرطة من كل جانب . وكثيراً ما دخلوا إلى منزله يفتشون ويقلبون الأثاث والملابس ويخرجون .

ولقد سببت هذه الإجراءات والتصرفات مرارة شديدة في نفس سليمان النابلسي ، وحدة في مواقفه السياسية ، وسخرية لاذعة لازمته بقية حياته .

كان سليمان النابلسي داعية للإصلاح السياسي والإجتماعي متأثراً بالفكر الليبرالي الغربي ، وبقي كذلك طوال حياته . يقول في هذا الصدد : "أنا رجل حر ، توفي والدي وأنا صغير ، وكان علي رقابة من عمي ومن أخويّ الإثنين الأكبر مني . ولذلك كنت أشعر بقيمة الحرية ، الحرية المسؤولة" .

كان سليمان النابلسي نظيف اليد طاهرا نزيها يشهد له بذلك أصدقاؤه وخصومه ، يقول في هذا المجال : "إني أتحدى أي جهة عربية أو أجنبية تلقى منها الحزب الوطني الإشتراكي فلسا واحدا" .

ظل مجلسه مفتوحاً للسياسيين والمثقفين الأردنيين . وحظي باحترام الناس ، فقد أعطى من جهده ووقته لوطنه وشعبه الكثير . وكان حب الناس له ، والتفاف السياسيين حوله ، مصدر رضى وارتياح له ، صحيح أن في حديثه نزعة إلى التمرد وانفعالا طبيعيا يعبر عن حماسه للأفكار والآراء التي يدلي بها ، غير أنه رجل مرهف الحس ، رقيق الحاشية ودود لأهله وأصدقائه ، شديد الإحساس بالمسؤولية .

دولة الأستاذ طاهر المصري :

شكرا للدكتور علي محافظة على هذا الكرم . وهذا الإسهاب . أما الورقة الثانية فيقدمها الأستاذ عيسى مدانات رئيس الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني ، وهي بعنوان "سليمان النابلسي .. صورة الزعيم" . فليتفضل مشكورا .

سليمان النابلسي •• صورة الزعيم

الأستاذ عيسى مدانات

سليمان النابلسي حالة سياسية وطنية ديمقراطية ، مثلما هو حالة سياسية قومية ٠٠ أمسكت بالمستقبل وأعدت له ٠٠

أنهى الطالب اليافع سليمان النابلسي دراسته الإبتدائية والثانوية في السلط وفي القدس ، وانتقل في أواخر العشرينات لاتمام تحصيله الجامعي في الجامعة الأمريكية في بيروت التي كان يؤمها الطلاب العرب من مختلف الأقطار العربية ٠ وكان الطلاب في الجامعة الأمريكية ، شأن جميع الطلاب في جميع الجامعات ، ينتظمون في جمعيات عديدة مختلفة ومتخصصة ، بينها جمعيات طبية وأخرى هندسية أو إجتماعية أو رياضية ٠٠٠ الخ ، ولكن كانت ثمة جمعية أخرى متميزة في الجامعة الأمريكية في بيروت ، تسمى "جمعية العروة الوثقى" اكتسبت طابعا سياسيا ، ولعبت دورا هاما في نشر الوعي القومي بين الطلاب العرب القادمين من سوريا والعراق والأردن ومصر والسودان والحجاز ولبنان ٠ كان أعضاء الجمعية يتناقشون في ظروف البلاد العربية ، ويدعون لتحقيق تحررها ووحدتها ٠ وكانت هيئتها الإدارية تنشط في عقد المحاضرات والندوات التي تتناول قضايا الأقطار العربية السياسية والإقتصادية والإجتماعية ٠ وقد برز من بين أعضائها شاب أردني قادم من السلط ، يتمتع بالشعبية بين زملائه ومعارفه ، ويتمتع بالحماس الوطني والقومي معا ، هو سليمان النابلسي ، فانتخب رئيسا لهذه الجمعية ، ولسنتين متتاليتين ، بالإضافة لرئاسته لاتحاد الطلاب في الجامعة ٠٠ فأصبح بحق زعيما للطلاب العرب في الجامعة الأمريكية بلا منازع في أوائل الثلاثينات ٠ وكان للجمعية مستشارها السياسي هو الأستاذ العالم الرياضي اللبناني منصور جرداق ، كما كان في الجامعة في ذلك الوقت أساتذة عرب ساهموا في بلورة فكرة القومية العربية ودعوا لها في أوساط الرأي العام الأمريكي مثل عمر الداعوق الذي رفع العلم السوري في بيروت ، ودعا لقيام دولة عربية موحدة لسوريا الطبيعية ٠ كما وصل في عام ١٩٣٢ الأستاذ الدكتور قسطنطين زريق حاملاً دكتوراه في التاريخ من أميركا ، وأخذ ينظر

لفكرة القومية العربية ، واعتبر بحق أحد الآباء الكبار للفكر القومي العربي الحديث · وكان الشاب الأردني العربي سليمان النابلسي ، رئيس جمعية العروة الوثقى ، ورئيس اتحاد الطلاب قد توثقت علاقته مع الأستاذ القادم الجديد ، ومع الأساتذة العرب الآخرين الأفذاذ ، دعاة الوحدة العربية ، وأصغى لآرائهم ، وتمثلها ، وبشر بها في أوساط الطلاب العرب من "جمعية العروة الوثقى" و "اتحاد الطلاب" في الجامعة ، الذين التفوا حوله ومنحوه الثقة والإهتمام والحب والإحترام ·

سليمان النابلسي حالة وطنية إنسانية مفعمة بحب الوطن والشعب ، ومفعمة بالإيثار والتضحية ونكران الذات ، ولذلك اكتسب الإعتبار والإحترام الذي ينبغي أن يكون ملازما للزعامة الأصلية ·

تخرج سليمان النابلسي من الجامعة الأمريكية بدرجة بكالوريوس في الإقتصاد والتجارة وعاد للوطن في صيف عام ١٩٣٢ · دعاه مدير المعارف يومئذ لتعيينه معلما للغة الإنجليزية في مدرسة السلط الثانوية ، المدرسة الثانوية الوحيدة الكاملة في الأردن في ذلك الوقت · ولكن الشاب الخريج يفاجئ مدير المعارف بسؤال غريب : أما من مدرسة ثانوية أخرى في غير السلط !؟ وبين ذهول المسئول واستغرابه يجيب قائلا : بلى يوجد مدرسة أخرى في الكرك ولكنها ثانوية متوسطة ·· فيسارع سليمان النابلسي بالقول ، وبشكل حازم وحاسم : "إذن أدرس بمدرسة الكرك" ! ويقاطعه المسئول في محاولة التنبيه عن هذا الخيار المتعب ، تعاطفا معه قائلا : "ولكنك في السلط تعيش في بيتك وبين أهلك وذويك ، وتوفر على نفسك بعد المشقة وعناء المعيشة" ! فيجيبه سليمان النابلسي جوابا ملفتا للإنتباه قائلا : "إذا كان الضابط البريطاني جلوب قد هجر لندن وجاء للأردن ليعيش في الصحراء بين البدو الرحل سعيا وراء خدمة بلده وشعبه ·· فسأكون بالتأكيد ، في وضع أفضل عندما أكون في الكرك ، وأتحمل بعض المشاق التي هي حتما أسهل بكثير

من المشاق التي يواجهها ذلك الرجل البريطاني في العيش بالبادية ·· ثم إني سأحظى بشرف خدمة أبناء بلدي وشعبي هناك في الكرك" !! فيجيبه المدير المسئول ، ويقدر له استعداده للتضحية ونكران الذات في سبيل خدمة أبناء بلده وشعبه ، وينزل عند رغبته ، فيعينه مدرسا للغة الإنجليزية في ثانوية الكرك المتوسطة · وفي خلال فترة قصيرة يصبح الأستاذ الشاب الجديد موضع إحترام ومحبة تلاميذه وزملائه الأساتذة لفرط إهتمامه لتعليم تلاميذه ، وإدخال نشاطات غير منهجية جديدة للطلاب ، ثقافية ، ورياضية ، وإجتماعية وسياسية كذلك ·

سليمان النابلسي سياسي وطني ديمقراطي عنيد ، ومنظم سياسي ماهر لزملائه وأصدقائه ، وقدوة وطليعة لهم في تصديهم لقضايا تحرير وطنهم والسير على طريق الوحدة العربية ·

كانت قد أبرمت المعاهدة البريطانية - الأردنية بتاريخ ١٩٢٨/٢/٢٠ وأصبحت بريطانيا بموجبها صاحبة الحل والربط من خلال تعيين مندوب سامي بريطاني على شرق الأردن · وكان قد وصل في نفس هذه الفترة طبيب وطني أردني خريج من ألمانيا اسمه الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة ، ومكث حوالي عقد من الزمن في وطنه ، التف حوله الشباب الأردنيون المثقفون الذين كانت تستهويهم غيرته على إستقلال وطنه ، وتنديده بالهيمنة البريطانية التي كانت تثلم سيادة بلده · واستقدام الإنجليز كعملاء لهم من سوريا وفلسطين ليسندوا لهم وظائف متقدمة في الدولة الأردنية ، ويرون في ذلك إنتقاصا من حقوقهم في إدارة شئون بلدهم · وقد التف الشباب الأردنيون حوله ، وفي عدادهم الطلاب الذين كانوا ما زالوا يتلقون العلم في دمشق وبيروت ، وبينهم سليمان النابلسي · وكان هؤلاء الشباب الأردنيون وغيرهم يتعرضون للمساءلة أحياناً والملاحقة الأمنية لترددهم على عيادة هذا الرجل المحرض ضد سياسات الإستعمار وعملائه في البلاد ·

وتتالت كذلك منذ ١٩٢٨/٧/٢٩ وحتى ١٩٣٣/٦/٦ سلسلة من المؤتمرات الوطنية الأردنية (عددها خمسة) لتعلن :
- رفضها أي تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستورية ·
- رفض تحمل نفقات قوات الإحتلال البريطانية ·
- الإحتجاج على إبرام إتفاقية منح بموجبها مشروع روتمبرغ الصهيوني لتوليد الكهرباء ، وبيعت له مساحة من الأراضي الأردنية قدرت بـ ٦ آلاف دونم ، وتم إستيلاء الصهاينة على حمامات الحمة الأردنية ·
- المطالبة بإلغاء القوانين الإستثنائية ·
- الإستغناء عن الموظفين المستعارين من غير الأردنيين ·
- مشاركة البلدان العربية في آمالها وأمانيها ·

ونعرف بعد ذلك ، بأن سليمان النابلسي قد أتيح له أن يكون خطيبا في واحد من هذه المؤتمرات الوطنية ، الأمر الذي كان مثار إعتزاز لديه أن يكون خطيبا في مؤتمر يضم أعيان ووجهاء الأردن الوطنيين المعادين للسيطرة الأجنبية ·

ونعرف أن الطالب الجامعي يومئذ ، سليمان النابلسي ، يسافر لدمشق في واحدة من مغامراته الوطنية ، ويحمل معه في العودة سلتين مليئتين بالقنابل المغطاة بعناقيد العنب وأغصانها الخضراء ، ثم يمضي فيسلمها للجهات الأردنية التي كانت تشرف على إيصال مثل هذه الهدايا للمناضلين الفلسطينيين ·

ونعرف بعد ذلك أن الجماهير الأردنية أبدت تأييدها ومساندتها للإنتفاضة الوطنية الفلسطينية لعام ١٩٢٩ ، وأغرقت عليها المال والسلاح ·

ونعرف أنه في صيف عام ١٩٣٣ ، ينشئ بالإشتراك مع د.قاسم ملحس "النادي الفيصلي" ، ويجتذب إليه مجموعة من الشباب ، بعضهم من موظفي الدولة ، وبعضهم الآخر من العمال والمهنيين ، ويشكل منهم فريق كشافة كانوا يمارسون الرياضة ، ويستمعون لمحاضرات وندوات ثقافية وسياسية ، وكانوا يطوفون في كل يوم جمعة بشكل إستعراضي ، في شوارع عمان ، وهم يرددون الأناشيد الوطنية

، والهتافات للوطن والشعب .. حتى لقد انزعج من هذه المظاهر الضابط البريطاني بيك باشا قائد الجيش يومئذ وأمر بوقف مثل هذا النشاط !

كما ونعرف أنه قد شكل بتاريخ ١٩٣٣/٧/١٩ ، في وقت كان قد عين فيه رئيسا لديوان رئاسة الحكومة ، شكل منظمة باسم "الشباب الأردني المثقف" وكانت تعقد إجتماعاتها دوريا في عمان والسلط وإربد والكرك ومعان ، وبين غاياتها ما يلي :

- نشر الثقافة وتوحيدها جهد المستطاع .
- العمل على إزالة الفوارق والعنعنات الطائفية في البلاد .
- أن تصبح العصبة صلة الوصل بين الشبيبة الأردنية المثقفة ، وشبيبة الأقطار العربية الأخرى .

أما أعضاء هذه العصبة فهم بالإضافة لزعيمها سليمان النابلسي :

د.فوزي الملقي ، أديب عباسي ، عبدالحليم عباس ، د.غالب قسوس ، صلاح طوقان ، وفضل الدلقموني .

ونعرف بعد ذلك أن سليمان النابلسي الذي يتدفق وطنية ، وهو بعد موظف في الدولة ، يسافر مع زميل له ، هو ميخائيل هلسة ، إلى فلسطين ، ويلتقي برجالات سياسية ، وقيادات وطنية فلسطينية ، على أعلى مستوى ، في القدس ونابلس وحيفا ويافا ، ويفضح أمر الإتفاق الخطير بمنح الحركة الصهيونية إمتياز مشروع روتمبرغ لإنتاج الكهرباء ، وامتياز التنقيب عن المعادن في الأردن ، ويجري فضح هذه المؤامرات التي تمت من وراء ظهر الشعب الأردني في الصحافة الفلسطينية ، وعندما يعود سليمان النابلسي للأردن يلقى القبض عليه وينفى إلى معان والشوبك ويمكث هناك شهرين .

بعد ست سنوات من العمل الوظيفي في الدولة (١٩٣٣-١٩٣٩) ، وبعد عدة سنوات كمدير للبنك العربي في عمان ، يقول سليمان النابلسي : "شعرت بأنه قد آن الأوان كي أتفرغ لتنظيم الحركة الوطنية في الأردن" ، وكان قد لجأ د.صبحي أبو غنيمة لدمشق

من جهة أخرى ، فإن الذين كانوا يعملون سابقا في الحقل الوطني هم من الموظفين في الدولة ، ولكن مع تتابع السنين ، وتزايد الخريجين ، لم تعد دوائر الدولة تستوعبهم ، ولذلك أخذوا يعملون في القطاع الخاص ، وكان معظمهم من المحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة وخريجي الثانوية العامة · فيؤسس لذلك عام ١٩٤٦ حزبا يسميه "الحزب العربي الأردني" ، ويترك موقع الرئاسة شاغرا للدكتور صبحي أبو غنيمة ، ويختاره رفاقه أن يكون هو زعيما لهذا الحزب وأمينا عاما له · وكان بين أعضاء اللجنة التنفيذية : شفيق ارشيدات ، عبدالحليم النمر ، علي مسمار ، بشارة غصيب ، صلاح طوقان ، ميخائيل هلسة ، محمد عودة القرعان ، صبحي زيد الكيلاني ، ميخائيل فاخوري · ويصدر مجلة "الميثاق" لتكون لسان حال ذلك الحزب · غير أن الحكومة لا توافق على ترخيص الحزب ، لأنه اتخذ موقفا معارضا لما توصل إليه رئيس الوزراء يومئذ ، ابراهيم هاشم ، من تعديل شكلي للمعاهدة البريطانية - الأردنية ، مع الحفاظ على الجوهر الأساسي لتلك المعاهدة الذي يتركز في الهيمنة العسكرية والسياسية والإقتصادية للإنجليز على الدولة الأردنية ·

ويشترك في ما بعد ، بتاريخ ١٩٤٧/٢/٤ بوزارة سمير الرفاعي كوزير للمالية ويقول سليمان النابلسي "أنه بالرغم من رفضه الإشتراك في الوزارة إلا أن رفاقي أرغموني على الإشتراك كما مارس الملك عبدالله ضغطا علي ، وقال يومها معاتبا : "تخدم شومان (كونه كان مديرا للبنك العربي) ولا تخدمني" ؟! يشترك إذن في الوزارة ويجلس معه زميله وصديقه بشارة غصيب كوزير للعدل · وتستقيل تلك الحكومة بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٧ ، ويقول سليمان النابلسي أنه سينصرف بعد الآن لعمله الخاص في مكتبه ، ويعمل على تنظيم رفاقه وأصدقائه ، ويعلن ، هذه المرة ، عن تشكيل "الجبهة الوطنية" لتضم أطيافا سياسية أخرى ، ذات طابع وطني ديمقراطي وقومي ، إذ لم تكن الأحزاب السياسية العقائدية (الشيوعي ، والبعث ، والقوميون العرب) قد تشكلت أو تبلورت بعد في الأردن ·

وكانت أهداف هذه الجبهة ما يلي : الإستقلال التام والسيادة الوطنية ، وإلغاء المعاهدة البريطانية – الأردنية ، وإشاعة الديمقراطية باعتبارها طريق الخلاص للأردن ، وإعطاء المؤسسة الدستورية دورها ·

في عام ١٩٤٨ أجرى توفيق أبو الهدى ، كرئيس للوزراء ، بالإتفاق مع الحكومة البريطانية ، تعديلات شكلية أخرى على المعاهدة مع بقاء السيطرة البريطانية التامة على الدولة · وتم الإتفاق مع وزير الخارجية البريطانية بيفين على ضم الضفة الغربية للأردن ، ويقول سليمان النابلسي "نحن طالبنا من خلال مجلتنا "الميثاق" بعرض الإتفاقية الجديدة على مجلس النواب ، إلا أن توفيق أبو الهدى رفض وزعم أن الدستور لا يلزم الحكومة بعرضها على مجلس النواب ، ومارست حكومة توفيق أبو الهدى ضغوطا على النواب لتأييدها ، فأيدتها الأغلبية ، وعارضتها الأقلية المكونة من رفاقنا أعضاء الجبهة الوطنية وهم : عبدالحليم النمر ، شفيق ارشيدات ، صالح المعشر ، ود.محمد حجازي ·· الذين لم يتح لهم أن يروها أو يقرأوها · وعلى أثر مقال بقلم زعيم "الجبهة" سليمان النابلسي ، تحت عنوان "الثلج يذوب" يتحدث فيه بأن المعاهدة الجديدة جريمة أخرى ترتكب بحق الأردن وفلسطين معا ، وأن أخطار ومصائب تلك المعاهدة ستظهر مع الأيام · وعلى أثر ذلك يتم إلقاء القبض على زعيم الجبهة الوطنية "أبو فارس" ويودع للسجن المركزي في عمان حيث يمكث هناك تسعة أشهر ثقيلة ، ينقل خلالها للمستشفى لإجراء عملية جراحية لاستئصال الحصى من إحدى كليتيه ، ويعاني من جراء ذلك معاناة شديدة لتخلف أدوات الجراحة يومئذ · ثم تلجأ الحكومة لإغلاق مجلة "الميثاق" أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ · ومعروف أن الطلاب الأردنيين في مصر ودمشق وبيروت تظاهروا إحتجاجا على توقيع تلك المعاهدة ·

وجدير بالذكر أن سياسة "الجبهة الوطنية" في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بزعامة سليمان النابلسي كانت "إفساح المجال لممارسة الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته

الوطنية على ترابه الوطني في فلسطين ·· غير أن ذلك لم يتحقق ·· حيث نشأت يومئذ الدولة اليهودية وقبلت عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحـــدة · وضمت الضفة الغربية للأردن ·

سليمان النابلسي كان إنسانا ديمقراطيا ، يحترم الرأي الآخـــــر ، وهو إلى ذلك إنسان مثقف ، كان يقرأ في الأدب والسياسة وكان كاتبا أريبا · وكان عريفا بالناس وناقدا لهم ، وكان إنسانا صريحا يعلن عن رأيه بأعلى صوته · وكان منزله منتدى لكل ألوان الطيف السياسي الأردني من أقصى اليمين لأقصى اليسار أنه زعيم الوطنيين والديمقراطيين الأردنيين بلا منازع ·

وفي عام ١٩٥٤ كان "أبو الفوارس" قد عاد من بريطانيا بعد إنتهاء مهنته كسفير هناك وانصرف ، كما يقول ، لتنظيم زملائه وأصدقائه فيما أسماه "بالجبهة الوطنية" التي تحولت فيما بعد لاسم "الحزب الوطني الإشتراكي" الذي كان هو زعيمه وقائده · وكانت أهداف الحزب : الإستقلال التام ، وإلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية ، وإعطاء المؤسسة الدستورية دورها ، ونشر الديمقراطية ، وهي العقيدة التي يقول سليمان "بأنها رافقتني منذ شبابي الأول" ، وأصبحت مجلة "الميثاق" تنطق باسم ذلك الحزب ، وظهرت في نفس الوقت صحف الأحزاب السياسية القومية واليسارية الأخرى وبينها "الجبهة" للحزب الشيوعي وحلفائه من الشخصيات الديمقراطية التقدمية وفي مقدمتهم د.عبدالرحمن شقير وكان لي شخصيا شرف المساهمة في تحريرها ، "واليقظة" لحزب البعث ، "والثأر" للقوميين العرب بالإضافة لصحيفة للإخوان المسلمـــين ·

يقول سليمان النابلسي "أخذ عملنا السياسي يختلف عنه في الماضي ، فقد تعمقت تجاربنا ، وكانت الصدمة شديدة من جراء الهزيمة وظهور الدولة الصهيونية ، وتبين هزال الدول العربية ، وتبين أن أوساطا رسمية في هذه الدول كانت متواطئة في كل ما جرى وما تم" ·

ولكن في هذا الوقت كانت حركة عبدالناصر قد تبلورت وأخذت تنهج نهجا استقلاليا معاديا للإمبريالية ، ولمشاريعها في المنطقة التي لا تمت بصلة لمصالح الشعوب العربية ، وإنما تعمل على ربط الأقطار العربية والأقطار المجاورة بالأحلاف ، بمختلف مسمياتها ، بهدف تطويق الدولة السوفيتية التي برزت كنصير وسند وحليف لكفاح الشعوب العربية من أجل حريتها واستقلالها ووحدتها ٠

وظهر بعد ذلك حلف بغداد في مطلع عام ١٩٥٥ الذي كان يستهدف تحقيق نفس الأغراض الشريرة التي أشرنا إليها ٠ وهنا يقول سليمان النابلسي "سافرت مع عدد من زملائي لبغداد والتقينا نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق يومئذ ، بهدف الإستفسار منه فيما إذا كان الحلف ، موضوع البحث ، يفيدنا في الأردن في الدفاع عن أنفسنا من مسلسل العدوان الإسرائيلي المتواتر علينا في الأردن (في قبية ، ونحالين ، وقلقيلية ... الخ) ونعرف من نوري السعيد ان هذا الحلف غير معني بكل هذه الإحتكاكات الصغيرة التافهة !؟ انه حلف دولي كبير ، لهدف أكبر من ذلك بكثير ، هو صد الخطر الشيوعي على المنطقة وعلى العالم أجمع !؟ فنعود ، يقول سليمان النابلسي ، "لنعلن الوقوف ضده ومحاربته ولنقيم جبهة متحدة واسعة من الحزب الوطني الإشتراكي والحزب الشيوعي من خلال "الجبهة الوطنية" التي كان قد شكلها بالإشتراك مع شخصيات وطنية ديمقراطية وتقدمية كان في طليعتها المناضل الدكتور عبدالرحمن شقير ، وحزب البعث والقوميين العرب" ، وتنهض جبهة الأحزاب الوطنية والديمقراطية والتقدمية والقومية ، لتقود نضالا وطنيا مشهودا ضد حلف بغداد وحكومة الحلف ٠٠ وكانت قد قادت نضالا جماهيريا رائعا ، قبل ذلك ، ضد الرسل الداعين للحلف بدءا برئيس جمهورية تركيا آن ذاك ، جلال بايار ، الذي قوبل بإضراب شامل في جميع المدن والقرى في الضفتين وانتهاء برئيس هيئة أركان الجيش البريطاني الجنرال تمبلر ، الذي زار الأردن في كانون الثاني عام ١٩٥٥ وأصر على عدم مغادرة الأردن حتى يقيم حكومة توافق على الإنضمام للحلف ، فينفجر

غضب الجماهير طوال الأيام الستة التي مكث فيها "الضيف الثقيل" في بلدنا حتى تمكنت الجماهير من إفشال مهمته غير الشريفة . وكان قد ألقي القبض أثناء الإنتفاضة الشعبية الرائعة على مئات المعتقلين وفي طليعتهم . زعيم الحركة الوطنية الأردنية سليمان النابلسي .

ولعل من الطريف أن نذكر أنه من اليوم الأول للإنفجار الشعبي ضد الحلف جاءني وزير الداخلية عباس ميرزا -يقول سليمان النابلسي- يطلب إلي مغادرة عمان إلى منزلي الريفي في حسبان . فرفضت ذلك . وقلت له لا يمكن أن أغادر اللهم إلا بالقوة ! ثم طلب إلي أن أبقى في عمان شريطة أن لا أبرح منزلي فرفضت ذلك إلا إذا أجبرت بالقوة ! واضطر الوزير بالعودة من حيث أتى . وفي نفس اليوم سرت على رأس مظاهرة شعبية من عشرات الألوف . إنطلاقا من أمام مكتبي بشارع السلط وحتى رئاسة الحكومة حيث ألقيت خطابا . وعندما انهيت . وانصرف المتظاهرون . ألقي القبض علي وأودعت السجن ومعي د.عبدالرحمن شقير لأجد أمامي مئات المعتقلين . وعندما سقطت حكومة الحلف وشكل ابراهيم هاشم الوزارة بعث لي وزير الداخلية عمر مطر لإخراجي لوحدي من السجن . فرفضت إلى أن يخرج معي د.عبدالرحمن شقير والمعتقلون جميعا .. وتم ذلك وخرجنا جميعا !

بعد ذلك تتالت الأحداث سريعا . وحل مجلس النواب المزيف الذي جاء به توفيق أبو الهدى على جثث تسعة وستين شابا في عمان . وأنحاء أخرى من البلاد . وجرت إنتخابات نيابية نزيهة . لأول مرة في أواخر أكتوبر ١٩٥٦ باستثناء دائرة عمان الإنتخابية التي زورت فيها الإنتخابات لإسقاط أقوى ثلاثة مرشحين هم : سليمان النابلسي ود.عبدالرحمن شقير وسعيدالمفتي . وتبين بأن القوى الوطنية والديمقراطية والقومية قد أحرزت الأغلبية في مجلس النواب . ولذلك كلف "أبو الفوارس" بتشكيل الوزارة . وسرعان ما دخلت الوزارة الجديدة في مفاوضات مع الجانب البريطاني بهدف إنهاء المعاهدة البريطانية

الأردنية ، التي ناضل الأردنيون على إمتداد ربع قرن في سبيل إلغائها ، وقد تم لهم ذلك أخيرا في ١٩٥٧/٣/١٣ ، وقوبل الحدث بابتهاج شعبي عارم لا يعادله سوى الإبتهاج الشعبي العارم أيضا لدى عزل جلوب وزمرة الضباط الإنجليز الذين كانوا يسيطرون على الجيش والأمن العام والمخابرات والحكومة معا ·· قبل ذلك بعام واحد أي بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢ ·

"ولكن ما كدنا نصفي الوجود البريطاني ، يقول سليمان النابلسي ، حتى بدأنا نواجه ضغوطا جديدة متزايدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وعملائها في الداخل وعلى النطاق العربي والإقليمي ·· على إعتبار أن خروج الإستعمار البريطاني من الأردن ومصر وشرقي السويس قد أحدث فراغا لا بد للولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ ؟ ونقاوم بعناد ، ثم يأتي السفير الأمريكي في عمان المستر مالوري يومئذ ليعلن استعداد حكومته لدفع ١٠٠ مليون دولار إذا وافقت حكومتي على "مبدأ إيزنهاور" !! فأجيبه ، يقول سليمان النابلسي : "إن استقلالنا ما زال رضيعا ، نريد أن نتمتع به ، نضمه إلى قلوبنا ، نقبله ، ونريده أن يكبر فنعتز به ، إنه عزيز علينا ، ونحرص عليه حرصنا على حدقات عيوننا ، وهو ليس للبيع بأي ثمن" !! وتتزايد المؤامرات والضغوط وتنفجر ملابسات داخلية وتنتصر الولايات المتحدة وعملاؤها مع الأسف ، وتأخذ مكان بريطانيا في الأردن وفي المنطقة ·· وترتب على ذلك نسف الحكومة الوطنية ، وفرض الإقامة الجبرية على رئيسها ، سليمان النابلسي ، في بيته ولمدة خمس سنوات متتالية ، ونقل قوافل المواطنين بالمئات والألوف إلى السجون والمنافي الصحراوية لثماني سنوات متتالية ·

ويترتب على ذلك هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ أمام الجحافل الإسرائيلية المزودة بكل ما هو جديد ومتقدم في الترسانة الحربية الأمريكية وبتأييد منها ، وينهض سليمان النابلسي من جديد ليرأس تجمعا وطنيا يضم كل ألوان الطيف السياسي في الأردن بالإضافة لممثلي النقابات المهنية والعمالية والشخصيات الوطنية والديمقراطية

المستقلة ، ومثلي فصائل المقاومة الفلسطينية لرفع لواء النضال ضد الهجمة الإمبريالية الإسرائيلية المتصلة ، ويأخذ بيد الجماهير المقهورة بسبب من الهزيمة المرة التي ألمت بالجيوش العربية ، كما ويعمل على تسهيل حياة المشردين من فلسطين للمرة الثالثة ·

كما يقف ذلك الرجل المناضل العتيق على رأس تنظيم آخر يسمى "لجنة القدس" في أعقاب قرار إسرائيل بضم القدس العربية لدولة اسرائيل · وبإيعاز منه يوفر وفودا للرعاية لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ، وفضح العدوان الإمبريالي الصهيوني عليه لجميع أنحاء العالم ، أحد هذه الوفود توجه للدول الإسلامية ، وثانيها للدول الإشتراكية ، وثالثها للدول الأوروبية الرئيسية الثلاث : فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، ويصدف أن يكون الوفد للدول الأوروبية مكونا من المرحوم الشهيد كمال ناصر ومني شخصيا ، وذلك في ربيع عام ١٩٦٨ أي بمناسبة مرور عام على العدوان الإمبريالي الإسرائيلي في حزيران عام ١٩٦٧ ، وبهدف تنظيم مظاهرات دعم وتأييد للقضية الفلسطينية في جميع تلك الأقطار · وقد حققت تلك الوفود الغرض المطلوب بنجاح ·

لقد أقعد المرض المناضل الوطني الديمقراطي والقومي العنيد سليمان النابلسي في أوائل السبعينات ، ولكنه مع ذلك ظل يهدر دوما وهو على كرسيه الذي كان ينقله بالدفع في أرجاء صالونه الفسيح ، دفاعا عن القضية الفلسطينية ، وقضية استقلال الأردن وتقدمه ، وعن الوحدة العربية ، لقد كان زعيما وطنيا وديمقراطيا وقوميا سمحا ، كان زعيما بحق ، فهو الشخص الوحيد في الأردن الذي كان يحتضن في ديوانه ، يوميا تقريبا وعلى إمتداد السنين ، كل ألوان الطيف السياسي الأردني من أقصى اليمين لأقصى اليسار · وكان إنسانا مثقفا يقرأ في الأدب والسياسة والتاريخ وكان إلى ذلك كاتبا أريبا ·

رحم الله سليمان النابلسي
وليكن ذكره خالدا إلى الأبد ···

دولة الأستاذ طاهر المصري :

شكرا للأستاذ عيسى مدانات على هذا البحث ، ولأن وقت الجلسة قد انتهى فإنه لم يبق مجال للمناقشة ، وحيث أن هناك تداخلا في الأوراق وفي الأفكار ، فأعتقد أنه سيتاح للحضور الكرام المناقشة خلال الجلسات القادمة · وشكرا لكم ·

وقائع جلسة العمل الثانية
سليمان النابلسي .. الرجل والمرحلة

رئيس الجلسة : معالي الدكتور صالح ارشيدات
الورقة الأولى : سليمان النابلسي في ضوء المرحلة
الباحث : الدكتور موسى الأزرعي

الورقة الثانية : قراءة في السلوك السياسي لسليمان النابلسي
الباحث : الدكتور فيصل الرفوع

الورقة الثالثة : سليمان النابلسي قراءة في القوانين والقرارات التي أصدرها .
الباحث : السيد عبدالله حمودة

مداخلات جلسة العمل الثانية

كلمة رئيس الجلسة

معالي الدكتور صالح ارشيدات

أيتها الأخوات ·· أيها الإخوة ··

أرحب بكم في الجلسة الثانية والتي ستكون مختلفة بعض الشيء عن الجلسة الأولى ، حيث سيتاح في نهاية الجلسة التوجه بالأسئلة إلى الإخوة الباحثين ، لذلك سأطلب من الإخوة الباحثين التقيد بالوقت بسقف عشرين دقيقة حتى نتيح المجال للسائلين لتوجيه الأسئلة أو المداخلات وهذا سيشمل أيضاً الجلسة الأولى ، فأرجو أن تصبروا معنا ، وأن يبقى الكثيرون منكم حتى نهاية هذه الجلسة ·

واسمحوا لي وبعد مرور أربعين عاما على حكومة النابلسي ، أن أتوجه بالشكر باسمكم للمركز الأردني للدراسات والمعلومات ووزارة الثقافة على هذا الجهد ، وأعتقد أن الوقت قد طال على إعطاء المرحوم سليمان النابلسي حقه الذي يستحق ، والذي أهمل خلال الأربعين عاما الماضية ، وكلنا يعرف ذلك ، وعلى كل حال شكرا لكل من ساهموا في إعداد الأوراق وفي إنجاح هذه الندوة حول حياة وسيرة حياة رجل من أهم رموز الحركة الوطنية ، كما أسلف الباحثون في الجلسة الأولى ، وكما يشرفني أن أؤكد على هذه الحقيقة ·

جلسة اليوم ستكون بعنوان "الرجل والمرحلة" وهي ثلاث أوراق ، الورقة الأولى ستكون للدكتور موسى الأزرعي بعنوان "سليمان النابلسي في ضوء المرحلة" ، والورقة الثانية ستكون للدكتور فيصل الرفوع بعنوان "قراءة في السلوك السياسي لسليمان النابلسي" ، والورقة الثالثة ستكون للأستاذ عبدالله حمودة "سليمان النابلسي قراءة في القوانين والقرارات التي أصدرها" ·

وكما لاحظتم في الجلسة الأولى هناك تداخل في الحديث بين الأوراق ، وستشاهدون وتسمعون ذلك في هذه الجلسة وأيضا في الجلسات المسائية ، وكان بودي -وأنا لست من المنظمين لهذه الندوة- كان بودي أن نستغل هذه المعلومات وأن تخصص المحاور بطريقة أكثر تكاملية حتى نستطيع الإستفادة من الوقت · واسمحوا لي أيضا أن أقول ، حين نتحدث عن الرجل والمرحلة ، أن المرحلة التي عاشها

الزعيم سليمان النابلسي هي مرحلة معروفة لديكم جميعا ، وهي مرحلة هذا القرن منذ بداياته . منذ الحرب العالمية الأولى والثانية ومستجداتها ونتائج هذه الحرب المريرة على العرب والتي تمثلت بفرض الكيان الصهيوني ، وتمثلت بالنكبة وتشريد الفلسطينيين والهيمنة الإستعمارية الكبرى . فكل ذلك أثر على حياة النابلسي ، وكل ذلك صنع نسيج فكره السياسي ونضالاته المعروفة لديكم جميعا . في تلك الفترة كانت الحركات الوطنية العربية بشكل عام تناضل في كل قطر منفردة ضد العدوان الصهيوني ، والهجمة الإستعمارية والأحلاف من جهة ، ومن أجل حريتها وحقوقها الوطنية والديمقراطية من جهة ثانية .

كان الأحرار العرب والمناضلون في كل مكان يتطلعون بلهفة وأمل إلى حكومة عربية واحدة ، ونضال عربي موحد ، وقيادات وطنية مخلصة ، وكان الأردن أحد هذه الأقطار التي شهدت أحداثا متسارعة خلال الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٥٧ حيث ساهم النابلسي في معظم أحداث تلك المرحلة ، والتي سيتحدث عنها الإخوة الباحثون ، -ولن أدخل فيها - ، وأقول أن النابلسي ناضل وعمل في تلك الفترة ، وفي كل ذلك الظرف الصعب ، وحمل رسالة واضحة منبثقة عن فكره الوطني المؤمن بالقومية العربية ، وبسياسته المعادية للإستعمار بكل أنواعه وحيثما كان ، ومن هنا جاء البعد الوطني والعربي والعالمي لسليمان النابلسي ، وأرجو أن يتطرق الباحثون أيضا لهذه الناحية ، وبالنهج الديموقراطي الذي لم يتزحزح سليمان النابلسي عنه ، والذي فسر بصورة واضحة من خلال ممارساته -خلال الحكم وبعد الحكم- على إحترامه للدستور والشرعية ، وأفكاره الإنسانية والعالمية التي التقت مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان على الصعيدين العربي والدولي ، وبرزت شخصيته وأصبح رمزا من رموز الحرية في العالم . لقد كان لي شرف معرفته عن قرب ، وكان لي شرف مرافقته في بعض مؤتمراته في الخارج خلال كوني طالبا في تلك الفترة ، وأعرف كيف كان يلعب دورا هاما في حركة السلام العالمي ، وفي جمعيات

الصداقة ، وأرجو أن يسلط الضوء على هذا الموضوع الذي أعطى للأردن بعدا آخر جديدا ·

وأقول في الختام -وحتى لا أطيل- إن سليمان النابلسي سيظل يعيش في الضمير الأردني والعربي بفكره ونضاله ورسالته ، ولم يغب أبدا عن شعبه الأردني ، ولم يمت أبدا في أمته ·

واسمحوا لي أن أقدم المتحدث الأول الدكتور موسى الأزرعي في الورقة الأولى "سليمان النابلسي في ضوء المرحلة" ، والباحث يحمل الدكتوراه في علم الإجتماع من جامعة تونس ، وهو شاعر شعبي وكاتب درامي وتلفزيوني وإذاعي ، وروائي ويعمل في الصحافة والإعلام وله مجموعة كبيرة من المؤلفات ·

سليمان النابلسي في ضوء المرحلة

الدكتور موسى الأزرعي

إن أي محاولة لتناول سليمان النابلسي في ضوء المرحلة التي احتل خلالها رأس السلطة التنفيذية ، تضع الباحث في مرحلة الحرج ، رغم إنقضاء نحو أربعين عاما على المرحلة · ورغم زوال كثير من الأسباب التي كانت تفرض النظر إليها بحذر · ومرد هذا الحرج إلى أن تعامل المجتمع الأردني أفرادا ، ما زال قائما على علاقات الوجه للوجه · فرغم أن معظم رموز حكومة النابلسي كانت ممثلة لمؤسسات ، إلا أن الحديث عمن مثل المؤسسات السياسية يفرض الحرج مرتين ، فهو حرج سياسي ، إزاء مؤسسات ما زالت قائمة ، وحرج إجتماعي إزاء ارتباط ذلك التمثيل بخلفياته الإجتماعية ، ولذا أعرضنا عن تسميتها بأسمائها باستثناء النابلسي نفسه ، إن تناول مرحلة النابلسي الأردنية ، لا يمكن قصره على الإطار الوطني ، نظرا لارتباط المرحلة بالمحيطين العربي والدولي والتقاء ظلهما على المرحلة الوطنية ، مما أظهر جانبا منها على أنه ليس وطنيا ، بل رد فعل على فعل عربي أو دولي ، أو صدى لمصالح إمتداداتهما · مع إعتذارنا المسبق عن أي خلاف مع وجهة نظر الورقة ، فهي وجهة نظر شخصية لا تمثل وجهة نظر أي طرف ، ولا تسعى لإرضاء طرف أو إغضاب طرف ·

١ــ خلفيات الرجل :

لأن الإستعداد للعمل السياسي لدى سليمان النابلسي بد في سن مبكرة ، فقد واجه الإعتقال في سن مبكرة أيضا ، وهو على مقاعد الثانوية (١) · وقد راح النابلسي يعمق هذا الإستعداد بنهم قرائي من خلال دراسته في الجامعة الأمريكية ، لاهثا وراء الإحاطة بكل ما تشهده الساحة العربية من أحداث وتحولات ، إلى حد أصبحت معه قراءاته الأكاديمية الجامعية ، لا تعنيه كثيرا إلى جانب قراءاته السياسية · ويبدو أن لقب الزعيم أو "أبا الفوارس" من الأسماء التي

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، مطابع صوت الشعب ، عمان ص ٥ ·

عرف بها في الجامعة ، بعد بلوغه مواقع قيادية زعامية · فقد تولى رئاسة جمعية "العروة الوثقى" ، الجمعية الأدبية الوحيدة في الجامعة آن ذاك ، مثلما رأس اللجنة التي كانت تتولى النظر في الخلافات التي تنشأ بين الطلبة والجامعة ، والطلبة أنفسهم ·

بعد أن أنهى دراسته الجامعية ، وعاد إلى الأردن ، عين مدرسا في مدرسة الكرك ، ففجر في المدينة عام ١٩٣٢ أول مظاهرة ضد وعد بلفور، وعلم يعقوب زيادين ، الأمين العام للحزب الشيوعي حاليا أول درس في الوطنية ، فقد انقض على الطالب وحمله بين يديه وطرحه أرضا ، لأنه رآه يضحك ، بينما كان الطلاب ينشدون "سوريا يا ذات المجد" (١) ·

في العام ١٩٤٢ ، تحول من سلك التعليم ، إلى العمل في مطبخ العمل السياسي الأردني الرسمي ، فقد أصبح سكرتيرا لرئاسة الوزراء ، لكنه بعد ثلاث سنوات من عمله هذا ، استقال من منصبه احتجاجا على منح رئيس الوزراء آنذاك "ابراهيم هاشم" إحدى الشركات التي قيل أنها صهيونية ، امتيازا للتنقيب عن المعادن في الأردن · وراح يعرض بالرجل ويحرض ضده ، إلى أن قبض عليه ونفي إلى الشوبك ، وبعد شهور في منفاه ، طلب إليه الإعتذار ، لقاء رفع العقوبة عنه فرفض واختار استمرار نفيه ، إلى أن أصدر الأمير عبدالله قرارا يعيد إليه حريته ، فتفرغ للعمل السياسي ، وحاول تأسيس الحزب الوطني "الأردني" باسم صبحي أبو غنيمة ، الذي كان مقيما في دمشق ·

في العام ١٩٤٧ ، دخل سليمان النابلسي الحياة السياسية من بابها الرسمي ، عندما حمل حقيبة المالية والإقتصاد في وزارة سمير الرفاعي الثانية (٢) · وعند استقالتها في أواخر العام ، تحول إلى الصحافة ، فرأس تحرير صحيفة "العهد" التي راح يهاجم من خلالها حكومة توفيق أبو الهدى ، بل زج بنفسه في السجن · فبعد نشر

---

(١) يعقوب زيادين ، البوابات ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ·

(٢) الوزارات الأردنية في خمسين عاما ، دائرة المطبوعات والنشر في عمان ، ١٩٧١ ص ٢٢ ·

الصحيفة مقالة بعنوان "الجليد يذوب" باسم وديع القسوس ، محررها المسئول ، تنتقد توقيع الحكومة المعاهدة الأردنية البريطانية في الخامس عشر من آذار من العام ١٩٤٨ ، قبض على وديع القسوس والقي به في السجن ، ولكن النابلسي ذهب إلى أبي الهدى محتجا على سجنه مؤكدا أنه هو الذي كتب المقالة ، وأنه الأحق بالسجن من وديع ويبدو أن أبا الهدى كان يتربص به ، فأفرج عن وديع ، وسجنه بدلا منه ، وظل في السجن مدة تزيد عن تسعة أشهر · وعندما عنفه مدير السجن على تصديه للمعاهدة ، صاح مؤكدا أنه سيظل يعارضها حتى إنهائها (١) ، وانتهت في عهد حكومته ، بعد ثمانية أعوام غير يومين ·

في العام ١٩٥٠ ، حمل حقيبته الوزارية السابعة ، في حكومة سمير الرفاعي الثالثة ، وبعد أن استقالت في تموز من العام ١٩٥١ ، وشكل أبو الهدى حكومته الثامنة عاد النابلسي إلى معارضته فنفاه إلى معان حتى أواخر العام ١٩٥٢ عندما استقالت حكومته ، وشكل الحكومة فوزي الملقي ، التي اسند بعض حقائبها لمعارضين معتدلين وأفرج عن المعتقلين ، وعين النابلسي سفيرا في لندن ، لكنه ترك هذا المنصب وعاد إلى عمان ، بعد شهر من تشكيل أبو الهدى حكومته الحادية عشرة التي خلفت حكومة الملقي · فتحولت معارضته لأبي الهدى إلى مواجهة ، بل إلى مواجهة حقيقية في حكومته الثانية عشرة ، بعد أن خلف النابلسي هزاع المجالي في تولي أمانة الحزب الوطني الإشتراكي ·

هذه هي خلفيات الرجل الحيثية · أما خلفياته السياسية الفكرية ، فقد ارتبطت وانبثقت من ايقاع الحياة السياسية في الأردن والوطن العربي ، الممثل آنذاك ، ومن الوجهة الواقعية بالأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر واليمن والسعودية · وهي خلفية عربية قومية لم تشكل تعبيرا للإنتماء الوطني أو الولاء للحكم ، لأنه قد حل

---

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ ·

محلهما الإنتماء القومي والولاء لنظام الحكم الرمز التقدمي المصري ٠

وقد عزز من ذلك استعداد الشارع الأردني لاستقبال واحتضان امتدادات الفكر والأيديولوجيا من منابعها القومية ، سواء كانت رسمية مصرية ، أو شعبية سورية ، ومن منابعها الأممية ، وذلك بفعل تبني هذا الشارع للقضية الفلسطينية ، كقضية وطنية ، لا كقضية قومية ، كما تعامل معها الشارع العربي في شتى أقطار الوطن العربي ، بصرف النظر عن الجذور الجغرافية لجميع المواطنين الأردنيين ٠

ولعل ما يدعو للتساؤل هو عدم تمكن الأردن المحتضن لفكر قومي يتمثل بثوابت ومنطلقات وتراث الثورة العربية الكبرى ، من أن يكون مرسلا لكل ذلك ، ولو لمحيطه العربي القريب الذي كان مركزا فكريا وعسكريا له ، قبل أن يتحول هذا المحيط لمركز مرسل ومستقبل لفكر قومي أصبح معاديا للفكر الذي يحتضنه الأردن ، وان كان لا يختلف معه ، إلا فيما يحمله من شعارات جديدة في عصر الحرب الباردة ٠

لقد حول استمرار ابتناء خلفية النابلسي ، موقفه السياسي من إصلاحي اجتماعي ينطلق من الدعوة للديمقراطية ، باتجاه مقاومة المستعمرين ، إلى عدو للإستعمار وبيوت الحكم التقليدية ، بل وقع لديه الفصل بين الولاء لأي من هذه البيوت ، والولاء للنظام الثوري التحرري الجديد ، الذي رسخ أقدامه في مصر ، وأصبح ممثلا للطموحات ، وقد ترجم ذلك في الحزب الوطني الإشتراكي ، في التحول من الدعوة للوحدة بين الأردن والعراق ، بعد اندحار حلف بغداد ، بل منذ مؤتمر خريجي الجامعة الأمريكية في القدس في العام ١٩٥٤ إلى الناصرية (١) والذي أصبح ممثلا لخطها في الأردن ٠

(١) جمال الشاعر ، سياسي يتذكر ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ١٩٨٩ ، ص١٦٦٠

ورغم أن معظم أعضاء الحزب ، لا يمثلون اتجاها ثوريا إنقلابيا عسكريا ، بقدر ما يمثلون البرجوازية الوطنية والواجهات العشائرية (١) ، ورغم أن الحزب الوطني الإشتراكي ، الحزب المرخص الثاني إلى جانب الحزب الدستوري (٢) ، ورغم نشاط حركة القوميين العرب ، التي يجب أن تكون من الوجهة الفرضية الواقعية ، هي الوعاء الذي يجب أن يحتضن أفكار عبدالناصر ، ويمثل خطه الثوري ، ومع أن اتجاه الشارع يفترض أن يكون أشد ميلاً لما هو محظور أو غير مرخص من التنظيمات ، كالبعثيين والشيوعيين والتحريريين ، إلا أن الحزب الذي يرى فيه التقليديون من السياسيين ، والمتحمسون من المؤيدين ، امتدادا لظل الحكومة ، خاصة أنه رخص من قبل حكومة توفيق أبو الهدى ، الذي ظل زعيم الحزب يعارضه ، إلا أن الحزب أصبح الممثل لخط عبدالناصر ، ورفع الإشتراكية كأحد شعاراته ، رغم أن هذا الشعار ليس بالضرورة أن يكون أكثر استقطابا من الشعار المماثل الذي كان يصدر عن الشيوعيين والبعثيين قبل قيام الحزب الوطني الإشتراكي بسنوات طويلة ٠

لقد كان الحزب يتمتع بتأييد شعبي واقعي كبير ، كما أكد الأستاذ فارس نجل المرحوم سليمان النابلسي في لقاء معه في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٦ ، وذلك لأن معظم رموزه ، كانوا يمثلون واجهات إجتماعية وجهوية استطاعت استقطاب إمتداداتها العشائرية والجهوية معها إلى الحزب ٠

ومن الواضح أن البريق الناصري للحزب ، أنهى هذه الإمتدادات ، ببرجوازية وارثية رموزه ، ولولاه لرفض قسم كبير منها التبعية والإنقياد لهذه الرموز والإقتداء بها ٠ دونما إسقاط

(١) كوتلوف وليبيديف ، الأردن تاريخ الأقطار العربية المعاصر ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٠ ٠

(٢) جاسم محمد حسن العدول وآخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، جامعة الموصل ، ١٩٢٦ ٠ص ٢٤٤ ٠

(٣) جمال الشاعر ، سياسي يتذكر، رياض الريس للكتب والنشر ،لندن ١٩٨٩ ، ص١٦٦ ٠

لدعوة الحزب الحارة إلى الحرية التي كانت تؤكد عليها مجلة الميثاق التي كانت تنطق باسمه والتي كانت مقرونة باهتمام عميق لهموم ومشكلات المجتمع ·

لقد شكلت كل هذه الخلفية ، موقفا عنيدا رافضا لدى النابلسي ، تقبل معه النفي مرتين ، مثلما رفض الإختفاء في مزرعته بحسبان استجابة لنصيحة وزير الداخلية ، وصفي ميرزا ، الذي أخبره أن كلوب اقتحم مجلس الوزراء وقدم قائمة تضم أسماء المحرضين على المظاهرات ، ضد حلف بغداد وبينهم اسمه ، طالبا من الحكومة إصدار إذن لاعتقالهم ، لكن هزاع المجالي ، رئيس الوزراء رفض ذلك : وصاح النابلسي بميرزا ، ولمن تريدني أن أترك عمان ، هل اتركها لغلوب ؟

لقد كانت خلفية النابلسي السياسية ، نابعة من القواسم المشتركة ، لمناهج واتجاهات الأحزاب الأردنية ، التي اتسمت بالإصلاحية الليبرالية ، معتمدة في عملها السياسي الأساليب الديمقراطية البرلمانية نحو إقامة الحكم الوطني · ولعل من بين الخلفيات المؤثرة ، أصولية النابلسي الوطنية القومية نفسها ، فإذا كان سعيد المفتي أول رئيس وزراء أردني ، ولد في الأردن ، فقد كان النابلسي أول رئيس وزراء أردني عربي ·

٢ـ خلفيات المرحلة :

لم يكن بين أعضاء الجبهة الوطنية التي انضوت جميع الأحزاب الأردنية تحت لوائها ، باستثناء حركة القوميين العرب ، من ينظر بعين الرضا إلى سير ونتائج الإنتخابات البرلمانية للعام ١٩٥٢ ، التي أقحم فيها غلوب الجيش خلافا لكل الأعراف السابقة ، بإعطاء أفراده حق الإقتراع ، مما اثبت التزوير مرتين ، أولاهما سنة ١٩٥٢ ، الثانية سنة ١٩٥٤ (١) · ورغم كل هذه التدخلات إلا أن عددا من الشخصيات

(١) علي أبو نوار ، حيث تلاشت العرب ، دار الساعي ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٤ ·

السياسية ، التي أصبحت رموز الحزب الوطني الإشتراكي عند تأسيسه في العام ١٩٥٣ ، وبعض قيادات حزب البعث ، ومن يعتبرون من الشيوعيين أم يحسبون عليهم ، قد وصلوا إلى البرلمان في العام ١٩٥٢ ، وزاد عددهم على سبعة أعضاء (١) ٠ أما في العام ١٩٥٤ ، فقد كانت المواجهة بين توفيق أبو الهدى والمعارضة أشد ضراوة ، وخاصة بعد أن ترشح العديد من ممثلي الأحزاب ، ضمن الكتلة التي رأسها سعيد المفتي ، الذي كان على خلاف مع أبي الهدى ٠ فقد انقلب سير الإنتخابات عندما أبلغ المفتي ، أن صناديق الجيش حشيت بأصوات أفراده لصالح مرشحي الحكومة ، فانسحب وانسحب معه أعضاء كتلته ، ومرشحو الجبهة الوطنية ٠

وحسب تقرير للسفير البريطاني ديوك ، فإن الحكومة أصدرت تعليمات للحكام الإداريين ، بالعمل على إفشال مرشحي المعارضة ، وإنها عقدت العزم في وقت مبكر ، لضمان فشل البعثيين والشيوعيين مما أدى إلى إنسحابهم (٢) ٠ بل حالت بعض إجراءات الحكومة دون ترشيح بعضهم كوديع القسوس في الكرك ، وإفشال بعضهم الآخر كعبدالحليم النمر وصالح المعشر في السلط ، وشفيق ارشيدات في إربد ، وعبدالله نعواس وعبدالله الريماوي وكمال ناصر في القدس ورام الله (٣) ٠ وهكذا تمكن أبو الهدى من استبعاد العديد من وجوه المعارضة التي لم يستطع تدخل غلوب أن يحول دون نجاحها في دورة ١٩٥٢ ٠ وإذا كان أبو الهدى قد نجح أكثر من غلوب في ذلك ، إلا أنه لم يستطع إفشال كل من يريد إفشاله ٠ فقد فاز في الإنتخابات ، عبدالقادر الصالح شيوعي أو قريب من الشيوعيين ، والشيخ أحمد الداعور من حزب التحرير الإسلامي ٠ لكن هذا البرلمان حل من قبل حكومة سعيد المفتي بعد أن تعرضت ظروف تشكيله للنقد الشديد

---

(١) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، مكتبة الرأي ، عمان ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٤ ٠
(٢) المصدر السابق ، ص ٦٢ ٠
(٣) نفس المصدر رقم (١) ٠

وكانت حكومة هزاع المجالي قد قامت بحله بعد ذلك ولكن أعضاء المجلس المنحل ، قدموا عريضة إلى الملك ، بينوا فيها أن حل مجلسهم لم يكن دستوريا ، لأن مرسوم الحل لم يكن موقعا من وزير الداخلية . فأحال الملك عريضتهم إلى مجلس الوزراء الذي أحالها للمجلس العالي لتفسير الدستور ، فقرر أن الحل غير مستوف لشروطه الدستورية . لكن الملك عندما وقع قرار حله في أحد معسكرات الضفة الغربية ، في الخامس والعشرين من تموز ١٩٥٦ علق قائلا "خلصنا من البرلمان المزور" (١) .

أكد منهاج حكومة ابراهيم هاشم التي جاءت بعد حكومة المفتي ، على إجراء انتخابات حرة نزيهة ، في ظل الحرص على كل ما يكفل سيادة القانون . كما قررت هذه الحكومة ، إجراء الإنتخابات على أساس التكتلات الحزبية ، ولذا اعترف الجميع بنزاهتها ، ووقوف السلطات الرسمية موقف الحياد التام منها ، فقد فاز في هذه الإنتخابات اثنان وعشرون عضوا حزبيا ، بينهم ثلاثة عشر عضوا يمثلون الحزب الوطني الإشتراكي ، لم يكن الأمين العام سليمان النابلسي من بينهم ، ونائبان يمثلان حزب البعث العربي الإشتراكي ، ومثلهما عن الحزب الشيوعي ، وأربعة عن الجبهة الوطنية ، وواحد عن حزب التحرير الإسلامي (٢) .

لقد تميزت الفترة ١٩٥٣-١٩٥٦ بسخونة الأجواء على الساحة الوطنية ، وامتداد السخونة العالمية إليها . ففي العام ١٩٥٣ شكل فوزي الملقي حكومته الأولى ، على نسق مختلف تماما عن نسق الحكومات السابقة . فقد جاءت مطعمة بعناصر معارضة معتدلة . أكد بيانها أنها جاءت وفقا لرغبات الشعب وحاجاته ، فنالت ثقة مجلس النواب بالإجماع ، وتأكيدا لذلك قام الملقي بالإفراج عن المعتقلين ، وأحس المواطنون بنسائم الحرية ، لكن تدخل حكومة

---

(١) علي أبو نوار ، حين تلاشت العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٢ .

أبو الهدى في انتخابات ١٩٥٤ ، أوقف هبوب هذه النسمات ·

أما في العام ١٩٥٥ ، فقد اقتحم حلف بغداد ساحة العمل السياسي الأردنية ، وقد أدت مختلف التداعيات التي رافقت طرحه وإسقاطه ، إلى إستقالة ثلاث حكومات ، وحالة من الغليان الشعبي ، إلى أن أعلن الملك عدول الأردن عن سياسة الأحلاف · وفي غرة آذار من العام ١٩٥٥ ، انقلبت كل الهتافات المعادية إلى مسيرات تأييد ، عندما بلغ أسماع الناس قرار الملك بالإستغناء عن خدمات رئيس هيئة الأركان غلوب ، الذي استقبل بالتحية والإفتخار على طول الوطن العربي وعرضه ، وبالدهشة في معظم دول العالم ، وخاصة في بريطانيا ·

إن إخراج غلوب ، عمل وطني كبير ، وضع الملك على رأس الحركة الوطنية الأردنية (٢) · وإن لم يكن مفاجئا للمستنيرين من أبناء الأردن ، وخاصة أعضاء حركة الضباط الأردنيين الأحرار ، التي أصبح الملك يتولى قيادتها منذ إطلاعه على مبادئها في التخلص من القيادة الأجنبية ، حسبما يؤكد شاهر أبو شحوت في مذكراته المخطوطة ويثني على ذلك أبو نوار · ورغم إن تشارلز جونستون ، سفير بريطانيا في عمان آنذاك ، يدعي أن أشهرا قليلة ، كانت تفصل بين قرار إخراجه وإحالته على التقاعد ، إلا أن غلوب رفض الخروج عندما أبلغ بالقرار ، بل لم يكن في نيته ذلك حسب أبي نوار · ويؤكد جونستون إن العلاقة لم تكن طيبة بين الملك وغلوب ، فقد ظل الملك يرفض ان يتولى قيادة الجيش قائدان ، وليس هناك من دليل على أن الإنقلاب الذي قاده الملك حسين كان بتأييد أو إيعاز من عبد الناصر (١) ·

ولكنه يظهر أنه كان من صنع الملك وأبي نوار (٣) · ويستذكر أبو نوار في كتابه ، عندما أوفده الملك لبحث تصفية العلاقات الأردنية

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٢ ·

(٢) علي أبو نوار ، حين تلاشت العرب ، مصدر سبقذكره ، ص ١٣٤ ·

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٧ ·

البريطانية مع عبدالناصر، وكيف كان الرئيس المصري متهيبا من هذه الفكرة، وغير مؤمل في نجاح ثورة يقودها الملك في هذا الإتجاه، بالمقارنة ما بين إمكانات الثورة المصرية والثورة الأردنية · ويشير أبو نوار، إلى ان عبدالناصر، نبه إلى أن بريطانيا، قد تستخدم قواتها في مصر، لقمع الثورة الأردنية، ناصحا بالتريث إلى حين إنجاز إتفاقية الجلاء · ومن يقرأ سيناريو عملية وثلوب التي أخرجت غلوب ومساعديه وإحلال الكوادر العسكرية الأردنية في مكانهم · يستذكر سيناريو ربط استيلاء الكوادر المصرية، على مرافق شركة قناة السويس، عند إعلان عبدالناصر عن تأميمها في خطابه لذلك اليوم، علما إن عملية وثلوب الأردنية تمت في الأول من أيار للعام ١٩٥٦، في ما تمت العملية المصرية في السادس والعشرين من تموز لنفس العام ·

لعل التفكير بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، كان من أبرز خلفيات مرحلة ما قبل إنتخابات ١٩٥٦ البرلمانية، التي دفعت بسليمان النابلسي، إلى رأس السلطة التنفيذية · بل إن التفكير بهذا الإنهاء بدأ أردنيا في العام ١٩٥٣، فالملك أصبحت المعاهدة على رأس إهتماماته، بعد الإعتداء على قبية، ولكن بريطانيا رفضت بحث الأمر قبل توقيع الأردن على إتفاق حلف بغداد، وراحت تماطل في دفع أقساط القرض المتفق عليه معها آنذاك · والواضح أن بريطانيا غيرت موقفها إزاء المعاهدة، بعد إعلان الأردن الحياد بشكل حازم، وبعد إعلان مصر وسوريا والسعودية العزم على تقديم معونة مالية للأردن، يوم مغادرة غلوب عمان، فالمعاهدة كانت تحوي بذور التدهور والهدم، منذ اللحظة الأولى لتوقيعها (١) ·

أما حلف بغداد، فقد كان الحدث المباشر الذي رفع سخونة الأجواء · إلا أن رأس الدولة استجاب للموقف الشعبي المضاد للحلف ولم يستجب لتهديد تمبلر الذي قال للملك وبالحرف الواحد "اما توقع حكومتك إتفاقية الحلف الآن، وإلا فإنك تخاطر بأمنك الداخلي

(١) تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٦، ص ٤٦ ·

والخارجي ومستقبل أسرتك» · ورغم إن هزاع المجالي ، جاء على رأس حكومة متحمسة لتوقيع إتفاقية الحلف إلا أنه لم يستجب لإلحاحات غلوب بقمع المظاهرات التي انتشرت في المدن والقرى الأردنية الكبيرة ، إحتجاجا على موقفه ، فاختار الإستقالة ·

ومهما تشدق البعض بدور الإعلام المصري ، في تعبئة الأردنيين ضد حلف بغداد ، إلا أن موقفهم من الحلف ، لم يكن يصدر إلا عن قناعة راسخة في أنه يمثل استعمارا جديدا ·

لقد كانت حالة الحذر والتوتر على خطوط وقف إطلاق النار مع اسرائيل ، والإعتداءات التي قامت بها اسرائيل إنتقاما من قبية وحوسان وقلقيلية ، بذريعة وقف تسلل المصريين من الأراضي الأردنية ، لتنفيذ عمليات فدائية في إسرائيل ، أحد عوامل شحن الأجواء بالسخونة ، التي هيأت لتغيير في بنية البرلمان الأردني والسلطة التنفيذية · وفي ظل هذه الأجواء ، ونتيجة لانتخابات تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ الأردن ، حسب جونستون ، شرع سليمان النابلسي بتشكيل حكومته ، ومهما كانت النظرة إلى كل ما حوله تدعو إلى الحذر ، لكنه كان يمكنه الإطمئنان إلى جبهة وطنية متماسكة وملك يقود عملية التغيير وجيش معرب ·

٣ــ حكومة النابلسي في الميزان :

لم يحصل سليمان النابلسي على العدد الذي يؤهله من الأصوات ، للفوز بأحد مقاعد عمان في برلمان ١٩٥٦ ، رغم أنه زعيم أكبر الأحزاب الأردنية آنذاك · ولعل العامل الرئيسي في فشله ، يكمن في طبيعة التركيب السكاني لمدينة عمان ، وليس بما قيل عن تحالف النابلسي مع اليساريين والمعارضين لنظام الحكم أو قيادة الملك · فأصدقاء النابلسي رشحوا أنفسهم في مناطق أكثر محافظة في اتجاهات أهليها من العاصمة ، التي تدفقت عليها أعداد كبيرة من الراديكاليين واللاجئين الفلسطينيين ، والأكثر من ذلك ، إن فكرة التحالف التي طرحها الشيوعيون والجبهة الوطنية ،

لم تنجح بل كانت سببا في فشل عبدالله نعواس في القدس ·

ولكن النجاح كان حليف أحد عشر عضوا ، من مرشحي الحزب الوطني الإشتراكي في الإنتخابات · ورغم قرار الملك بإسناد تشكيل الحكومة إلى الأغلبية الحزبية البرلمانية في مجلس النواب ، إلا أن النابلسي لم يكن صاحب فرصة في رئاسة الحكومة ، وذلك لأمر بديهي جدا ، فالنابلسي لم يكن عضوا في المجلس · وحسب ما أورده علي أبو نوار ، فقد كان عبدالحليم النمر صاحب أكبر فرصة لتشكيل الحكومة ، وخاصة بعد أن لقي ترشيحه لدى الملك قبولا كبيرا · ولكن النمر اعتذر عن تشكيل الحكومة ورشح النابلسي وذلك لأنه رئيس الحزب ، ورئاسته الحكومة تعوض فرصة نجاحه في الإنتخابات · وهكذا اكتسب النابلسي رئاسة جديدة ، تتمثل برئاسة حكومة الجبهة الوطنية التي ضمت أحد عشر وزيرا بينهم خمسة من حزبه وواحد من البعثيين ، ومثله عن الجبهة وهو قريب إلى الشيوعيين ، إلى جانب أربعة من المستقلين ·

ولكن الحكومة التي جاءت على ظهر موجة شعبية ، وكخيار لتوجه الأردن الجديد الذي انتهج بعد إخراج غلوب ، لم يمض على تشكيلها بضع ساعات ، حتى كان عليها التعامل ، مع أكبر تحد يقتحم الساحة العربية بعد القضية الفلسطينية ، فقد بدا العدوان الثلاثي على السويس ، وطرح السؤال الكبير نفسه · ماذا على حكومة النابلسي أن تفعل إزاء عدوان على بلد عربي شقيق ، يرتبط مع الأردن بإتفاقية دفاع مشترك وقعت قبل خمسة أيام ولم يجف حبرها بعد ؟ وكان الجواب واضحا · فإن أي فعل عسكري يعني المقامرة أو المغامرة بجزء من الوطن أو الوطن كله · فإسرائيل كانت تتصيد إهتزاز الأردن ، لتحتل الضفة الغربية ، والعراق ربط إحتلال الضفة الشرقية أو ضمها ، بأي إحتلال عسكري إسرائيلي · وعلى هذه الأرضية الملغمة ، التقت قيادة الملك ، وزعامة النابلسي للبحث عن خيار ·

كان الملك باندفاعه الشبابي الذي كان وراء قراره الكبير في إخراج غلوب ، يرى أن من واجب الأردن دخول الحرب إلى جانب مصر ·

بينما كان النابلسي يرى التريث والمراقبة كما كان موقف سوريا ٠ وحسب قول الأستاذ فارس النابلسي ، اتصل رئيس الوزراء بعبدالناصر ، وأوضح له حيثيات الموقف ، وهكذا تحول موقف عبدالناصر إلى رجاء في اتصاله مع الملك ، بعدم فتح الجبهة الأردنية مع إسرائيل ، حتى لا تجد في ذلك الفرصة السانحة لاحتلال الضفة الغربية ، حسبما يؤكد محمد حسنين هيكل في ملف السويس ٠ إلا ان الإتصالات المصرية ، ظلت تؤكد على ضرورة وقوف القوات المسلحة الأردنية ، على أهبة الإستعداد ، وعدم التحرش بالعدو ، ثم تحول الطلب بالوقوف على أهبة الإستعداد إلى الإقتران بطلب إرسال تطوعيين غير نظاميين لضرب مطارات العدو ، وانتهت أخيرا إلى التأكيد على عدم ضرورة دخول الحرب بشكل قاطع ، وعدم الرد على التحرشات ، لأن القوات المصرية مضطرة للإنسحاب ، وأن دخول الأردنيين يعني بقاءهم وحدهم ٠

لقد تميز العهد الجديد ، عند مواجهته هذا التحدي الكبير ، بالوحدة الكاملة بين قائد البلاد الملك حسين والزعامة السياسية للنابلسي وبالتفاف الشعب الأردني كله حولهما (١) ٠ وفي ظل هذه الوحدة أمكن الإنصراف إلى سلسلة إجراءات عسكرية ، تشارك في الجهد الحربي دون خوض الحرب نفسها ، وعلى رأسها إعلان التعبئة العامة ، ودخول القوات السعودية والسورية والعراقية الأراضي الأردنية ، ووضع الطائرات البريطانية من استخدام المطارات الأردنية ضد مصر ، وضع القواعد العسكرية البريطانية في الأردن تحت رقابة القوات المسلحة الأردنية ٠

أما الإجراءات السياسية ، فقد كان في مقدمتها قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ، ولم يحل دون قطعها مع بريطانيا ، إلا الخشية من قطع المعونة البريطانية عن الأردن ، والتي كانت تقدمها

---

(١) جمال الشاعر ، سياسي يتذكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ ٠

بموجب المعاهدة . وقد ترافق كل ذلك مع إجراءات ضبط للجبهة الداخلية ، فإلى حكومة النابلسي يرجع الفضل في ضبط الأمن أيام الحرب ، ولو كانت في مكان حكومته ، حكومة يمينية أو محايدة ، لانفجرت المشاعر ، وواجهت القوات البريطانية أخطر المواقف (١) .

كما تمكنت حكومة النابلسي من الحفاظ على هدوء الجماهير بعد رضوخ بريطانيا وفرنسا لقرارات الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار ، فقد كانت تقوم بما تريده الجماهير نفسها (٢) . وإذا كان إنفجار حرب السويس ، قد أجل إنصراف حكومة النابلسي من الحفاظ إلى مهماتها الوطنية ، فإن عدم طول أيام الحرب ، مكنها من التفرغ لهذه المهمات وعرض سياستها عبر بيانها الوزاري على مجلس النواب في السابع والعشرين من تشرين الثاني ، أي بعد تشكيلها بنحو شهر .

يؤكد البيان الوزاري لحكومة النابلسي ، عزمها على تطبيق مبدأ خدمة العلم ، وتمسكها بالإتفاقية العسكرية المبرمة مع مصر وسوريا ، وقياداتها المشتركة ، ولم يشر البيان إلى تعاون مع العراق في هذا الصدد ، رغم تواجد قواته على الأراضي الأردنية خلال الحرب ، لكن هذه القوات رفضت وضع نفسها تحت القيادة المصرية نظرا للخلاف الكبير بين عبدالناصر ونوري السعيد ، بل عملت حكومة النابلسي على عودة هذه القوات إلى بلادها بكل ما وسعها الجهد فور إنتهاء الحرب .

وأكد البيان على السعي لتطوير علاقاتها مع الدول العربية المتحررة وانمائها لتشمل النواحي السياسية والإقتصادية والثقافية كخطوة نحو تحقيق اتحاد فدرالي يكون نواة للوحدة العربية المنشودة وأعلن البيان على قبول المعونة العربية المعروضة من مصر وسوريا والسعودية كبديل للإعانة البريطانية المقدمة للجيش والحرس الوطني إضافة إلى إرساء قواعد الحياة البرلمانية الدستورية وإطلاق حريات

---

(١) تشارلز جونستون ، الأردن على الحافة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص (٤٩-٥٠) .

المواطنين وتمكينهم من ممارسة ذلك ممارسة فعلية مسئولة ٠

كما أكد البيان على ضمان سيادة القانون وتقديم التشريعات اللازمة لإلغاء القوانين التي تحد من حرية المواطنين واستبدالها بقوانين تقدمية تتمشى مع سياسة الحكومة القومية التحررية وفي مقدمتها قوانين الأحزاب والمطبوعات والوعظ والإرشاد والبلديات والإشراف على الإنتخابات والدفاع ٠

وأكد البيان على إقرار إتفاقية الوحدة الإقتصادية مع سوريا وتقديم الدعم المادي والمعنوي لكفاح الشعب الجزائري من أجل إستقلاله ورفض جميع القوانين الرامية لتصفية القضية الفلسطينية ودراسة توصية المجلس بإقامة العلائق الدبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي وغيره من الدول ورفض سياسة الأحلاف ٠

واختتم بيان الحكومة بقوله : إنها بالتفاهم مع الشقيقات التي عرضت المعونة العربية ستبادر باتخاذ جميع الخطوات والإجراءات الدبلوماسية والدولية والمالية والإقتصادية لإنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية ، وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية قواعدها (١) ٠ وهنا قوطع النابلسي بتصفيق حار طويل ، من قبل أعضاء المجلس والحضور، مما يؤكد أن إلغاء المعاهدة كان طموحا اردنيا غالبا ٠

رغم أن سياسة الحكومة إزاء المعاهدة احتلت ذيل بيانها الوزاري ، إلا أن المجريات تؤكد أنها كانت تحتل رأس إهتماماتها ٠ فإضافة للمطلبية الجماهيرية ، كان إنهاؤها أحد سبل دوام هذه الجماهيرية وتعميقها وتوسيعها ، مثلما كان الطريق إلى تعميق علاقات الحكومة مع الدول العربية التحررية ٠ وإذا كان إنهاء المعاهدة سياسة حكومة ، فقد كان هاجسا بالنسبة للنابلسي ، فحسبما يروي لسليمان موسى ٠ زاره سفيرا بريطانيا وفرنسا في الليلة الثانية من العدوان الثلاثي على مصر ، فيما كان ساهرا يتابع مجريات

---

(١) هاني خير ، مجموعة البيانات الوزارية الأردنية ، المطبعة الأردنية ، عمان ، ص ٨١-٨٦ ٠

الحرب من مكتبه في رئاسة الوزراء ، ليحذرا الأردن من دخول الحرب ، فأوضح أن إشراك بلديهما فيها ، حال دون تحقيق أمنية الأردن في دخولها ، وقال : "ليس لنا بكل أسف ، إلا أن نقف مكتوفي الأيدي ، ثم قال للسفير البريطاني الذي جاء مخمورا ... أما المعاهدة التي تستخدمها لتحذيري من دخول الحرب ، فسأعمل على إنهائها بعد أن ننتهي من هذه المحنة" (١) .

وفعلا بدأ النابلسي التحرك في هذا الإتجاه ، وبعد إنتهاء الحرب بيوم واحد ، حيث انعقد مؤتمر القمة العربية في الثامن من تشرين الثاني ببيروت ، ونجح الملك في إقناع العاهل السعودي والرئيسين المصري والسوري ، بتقديم معونة للأردن تعوض عن المعونة البريطانية وبناء على ذلك يعلن بيان حكومته للثقة ، إن الحكومة قررت قبول المعونة المعروضة من مصر وسوريا والسعودية والبالغة ١٢٫٥ مليون دينار ، وبحيث تتحمل مصر والسعودية عشرة ملايين منها مناصفة، وسوريا مليونين ونصف المليون دينار .

لقد خرج النابلسي بتوقيع إتفاقية التضامن العربي التي ستوفر للأردن المعونة المالية التي كانت توفرها المعاهدة من حالة الحذر والمراوغة مع بريطانيا . ويؤكد هزاع المجالي في مذكراته تمسك النابلسي بمصلحة الأردن ، فينسب إليه القول أنه لن يتخلى عن المعونة البريطانية ، قبل تصميم الدول العربية على دفع قيمتها دون قيد أو شرط .

لقد اقتنصت بريطانيا ، ما أعلنه البيان الوزاري بشأن إنهاء المعاهدة ، وراحت تنتظر المبادأة من الأردن ، لكنها لم تتخل عن المراوغة فهددها النابلسي بإنهاء المعاهدة من طرف واحد ، واحتلال القواعد والترحيل بالطريقة التي يراها (٢) فسارعت إلى توجيه مذكرة في السادس عشر من تشرين الثاني للعام ١٩٥٧ ، تطلب فيها الدخول

---

(١) سليمان النابلسي ، أعلام من الأردن ، مطابع صوت الشعب ، مصدر سبق ذكره ص٧٢ .
(٢) علي أبو نوار ، حين تلاشت العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

في مفاوضات عاجلة تبحث مستقبل المعاهدة . وتطلب تحديد مكان وتاريخ بدء هذه المفاوضات فحدد الأردن مكانها في عمان ، وتاريخها في الرابع من شباط لذلك العام في مذكرة جوابية ٠

يتضح أن بريطانيا كانت تتعجل إنهاء المعاهدة . ولكن بشكل لا يخلف ميراثا من الشعور بالمرارة والحقد ، لأنها كانت تعتقد أن التعاون وحسن النية من قبل الأردنيين كفيلان بخروجها من البلاد على أنها غير مطرودة (١) ٠ فقد كانت المعاهدة من الوجهة البريطانية واجهة غالية الثمن ، بل كان عقد إتفاقية التضامن العربي ، من وجهة نظرها الأنانية نوعا من العون الإلهي (٢) . وهكذا أصبحت أكثر تشوقا للتخلص من تعهداتها العسكرية للأردن ، وخاصة في حال تعرضه للعدوان ، بل كانت حريصة على إيقاف معونتها المالية ، في الأول من آذار ، أو في الأول من نيسان على أبعد تقدير ٠ ولم تكن حكومة النابلسي أقل استعجالا من بريطانيا ، فرئيسها النابلسي ، يعلن في كلمته الإفتتاحية للمفاوضات ، إن أهم ما تتطلع حكومته إلى تحقيقه ، وبأقصى سرعة ، هو إنهاء المعاهدة ، وانسحاب القوات البريطانية من الأردن ٠

لم يطل أجل المفاوضات ، فلم يمض أكثر من أربعين يوما حتى وقع الجانبان إتفاقية إنهاء المعاهدة ، الذي خفض ديون بريطانيا المتحققة على الأردن ، من نحو أربعة عشر مليون دينار ، إلى أربعة ملايين وربع المليون دينار ، وبحيث تسدد على أقساط سنوية قيمتها نصف مليون دينار ، ويشترط أن يدفع الأول في مطلع أيار وقيمته مليون وربع المليون دينار ٠ أما إخلاء القواعد ورحيل القوات البريطانية فيتم خلال ستة أشهر من توقيع إتفاقية الإنهاء ٠

ورغم إستقبال الشعب الأردني إنهاء المعاهدة بفرح فاق فرحه بإنهاء خدمات غلوب ، إلا أن ذلك لم يكن مريحا لبعض الفئات المحافظة

(١) تشارلز جونستون ، الأردن على الحافة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ ٠

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٠ ٠

من الأردنيين ، سواء كانوا في الحكم أم خارجه · فقد رأى البعض من هؤلاء أن إنهاء المعاهدة يمثل سحبا للحماية البريطانية للأردن · وخاصة ضفته الغربية ، التي شملت بهذه الحماية بعد وحدة الضفتين ، فيما كان الغطاء من وجهة نظر النابلسي يتمثل باتفاقية الدفاع العربي المشترك ، التي تأكدت جدواها خلال العدوان الثلاثي على مصر · بل نظر بعض خصوم النابلسي من السياسيين إلى إنهاء المعاهدة على أنها خسارة مالية ، ناسين أو متناسين معاني الكرامة والتحرر التي يعنيها ذلك الإنهاء · ولا ندري كيف استوعب هؤلاء خروج غلوب على أنه تعريب للجيش ، في ما لم يقبلوا بإنهاء المعاهدة على أنه استقلال حقيقي · وإذا كانت المسألة الوطنية تخضع عند هؤلاء لحساب الأرباح والخسائر ، فعليهم التصفيق والقبول سلفا ، بكل إغراءات مشروع إيزنهاور ·

لقد كان النابلسي شديد الثقة بتحقيق المعونة العربية ، خاصة وإن السعودية دفعت نصيبها منها · دون أن تقوم كل من مصر وسوريا بذلك · وعلى الرغم من تمسك مؤيدي النابلسي بالقول أن نصاب السعودية كان يكفي الأردن خمسة أشهر ، تتمكن خلالها مصر وسوريا من تدبر نصابيهما ، إلا أن مجريات المتابعة الأردنية ، كانت توحي بعدم التعويل عليهما · فالموقف المصري ، تميز بالمراوغة والمماطلة ، فبعد إتصالات ملحة ، وافق المصريون على تقديم بدل عيني يتألف من الأرز والسكر والأقمشة والأحذية · ورغم تساؤل الملك بقوله ·· هل يريدونني ·· أن أفتح دكانا ، إلا أنه وافق على ذلك · ولكن الوفد الأردني الذي اتجه إلى القاهرة لترتيب أمر البدل العيني ، عاد خالي الوفاض ، فقد أوضح المسؤولون المصريون ، أن ما وعدت به مصر ، كانت قد اتفقت على توريده لدول أخرى في وقت مسبق ·

أما سوريا ، فقد ربطت مسألة المعونة بالموازنة ، وخرجت الموازنة دون ذكر لها · وقال السفير السوري في عمان بعد تكرر الخطابات الأردنية بهذا الشأن ، إن أمر المعونة أصبح محرجا ، فبلاده لا تكاد

تتدبر أمرها . ولكن رسالة وزير الخارجية صلاح البيطار، أغلقت الباب بشكل نهائي، عندما أكدت أن نصاب سوريا من المعونة قد دفع بمرابطة القوات السورية على الأراضي الأردنية خلال العدوان الثلاثي على مصر .

وجد الأردن نفسه قبل نهاية نيسان وجها لوجه أمام الأزمة، فلم يكن في خزينته غير ربع مليون دينار، وبعض الأسورة والخواتم التي قدمتها الأردنيات، ولم يقبض أفراد الجيش مرتباتهم، وأعرضت حكومة النابلسي عن مشروع إيزنهاور، بل رفض النابلسي دعوة وزير امريكي قادم إلى المنطقة . وكان لديه كل الحق في ذلك، فقد طلبت أمريكا من حكومته توجيه هذه الدعوة، بعد أن غادر الوزير بلاده، علاوة على أن الصيغة كانت إملائية .

وقفت حكومة النابلسي على شفير الهاوية، وراح الجميع يبحثون عن حلول ومخارج . فمنهم من رأى الإبقاء على الحكومة، وتغيير رئيسها بعبد الحليم النمر، ومنهم من رأى تشكيل حكومة جديدة تربط رئيسها علاقات مع الأمريكان ومنهم من رأى تشكيل حكومة عسكرية تضبط الأمن وتعيد الهدوء إلى البلاد . واستمر الإرتباك، ويئس الملك من المعونة العربية، ولم يجد أمامه غير الأميركيين خيارا، والذين كانوا على غاية التعجل لمواجهة الشيوعية . وفاوض الملك دون إعلان، ولم تعلن الحكومة عن ذلك أيضاً، ووافق النابلسي على استقالة حكومته، لكن بعض أعضائها، طرحوا فكرة توجيه إنذار للملك من أجل إعادة الحكومة . وتفاعلت هذه الفكرة بين كبار الضباط، وكان المخرج المرحلي من الأزمة، تشكيل حكومة الدكتور حسين فخري الخالدي، وكان النابلسي من وزرائها . إلا أن هذه الحكومة أحيطت بعقبات كثيرة، بينها قرارات مؤتمر نابلس، ولذا لم تعمر أكثر من أسبوعين، فخلفتها حكومة ابراهيم هاشم، التي أعلنت الأحكام العرفية وفرضت حظر التجول وحلت الأحزاب السياسية .

٤ـ نتائج المرحلة :

لقد كانت مرحلة حكومة النابلسي ، التي لم يزد عمرها على مئة وستين يوما ، خاتمة مرحلة أردنية ساخنة · ابتدأت منذ العام ١٩٥٣ ، وانتهت في نيسان من العام ١٩٥٧ · وهي في الواقع الإستثناء الوحيد على ست وثلاثين حكومة سبقتها ، في أنها الحكومة الأولى التي تشكلها الأغلبية الحزبية ، مما رشحها لأن تكون حكومة التغيير ، الذي يرتاد طريقه في بحر عربي يتلاطم بالتوتر والإنتقالية · وفي بحر عالمي تضطرم فيه نار الحرب الباردة بين الشرق الإشتراكي والغرب الرأسمالي ، اللذان يتصيدان كل شعب يخرج من تحت المظلة الإستعمارية العسكرية ، لتطويه إحدى عباءتيهما ·

صحيح أن الشعب الأردني في حياته اليومية لم يتأثر كثيرا بالوجود البريطاني على أراضيه · بل ظل ذلك الأثر محصورا بالثكنات وبعض الإدارات المدنية · غير أن إحساس هذا الشعب بالأثر الإستعماري على أرض شقيقة ، الشعب الفلسطيني ، نقل هذا الإحساس إلى أرضه ، وخاصة بعد الهجرة الفلسطينية في العام ١٩٤٨ ووحدة الضفتين ، في العام ١٩٥٠ ، فأصبح مشاركا في تلقي الأثر والتبعات والمهمات وقد ولد كل ذلك أفكارا ومبادئ سياسية نضالية قومية وإسلامية وأممية انتشرت بين مختلف فئات الشعب ، الذي رأى فيها سبيلا ومنهجا للتحرر والتحرير ·

ولأن القومي من هذه الأفكار أسقط المرتكز النضالي الإسلامي ،ولأن الإسلامي منها أسقط المرتكز الأممي ، ولأن الأممي أسقط الإثنين ، ولد الحصان السياسي الشعبي الأردني جانحا ، بل أصبح غير قابل للتطبيع ، وقفز عن كل حدود الوطن عندما واتته الفرصة ، وفرض صهيله على برلمان ١٩٥٦ ، فانطلق ظانا أن لا طريق غير الطريق التي يسلكها ، وليس من غيره في هذا الطريق · فالديمقراطية حررت لجامه ، وقرار التغيير أصبح ملكه ، فجر عربته بخط مستقيم ، جاعلا منه الطريق الأقوم نحو الأهداف · لقد نسي الحصان السياسي الأردني الجامح كل من لم يركبوا في عربته ، متصورا أنهم لم يشيروا

له في الطريق ، أو لن يلزموه على التوقف ليصعدوا العربة · فقد أراد أن يقطع المسافة دفعة واحدة بمن معه · ولكنه فوجئ بكل شيء نسيه أو تناساه ، أو عميت عنه عيناه ، فبدأ الصراع بين من ركبوا أولا ولكنه ما لبث أن انفجر بينهم ، وبين من يحاولون الركوب ، وإيقاف الحصان أو تغيير طريقه ، وكل يحاول التمسك بملكية مكانه في العربة · فقد تميزت مرحلة حكومة النابلسي بتعدد القوى التي كانت تشد الحبال باتجاهات متناقضة (١) · وحتى نتمكن من شرح هذه الحالة ، نبدأ بالحزب الوطني الإشتراكي ، الذي لم يكن تجمع أعضائه سوية سياسية واحدة ، بقدر ما كانت تجمعه سوية إجتماعية إقتصادية ، تتميز بالواجهية القبلية والجهوية ، والمتطلعة إلى تكريس واجهيتها السياسية ، أو إكتسابها عبر البرلمان والحكومة · وهكذا وجد النابلسي أن المهمة ليست سهلة ، في جميع هذه الفسيفسائية ، ضمن إيقاع سياسي واحد منسجم ·

أما الأحزاب السياسية الأخرى الممثلة في البرلمان ، فقد كبر صوت حجمها الصغير داخل البرلمان والحكومة عشرات المرات ، وتركت أصداءه تتردد بين إمتداداتها الشعبية ، فلغة حزب البعث العربي الإشتراكي عالية وواضحة جدا في بيان الحكومة الوزاري ، وأداء ممثليه لم يخل من نزعة الطغيان على حكومة تضم عشرة وزراء ، وذلك تطلعا إلى نفوذ أوسع في الحزب على المستويين القطري والقومي · أما الحزب الشيوعي الذي لم يمثل مقعداه في الحكومة ، قد استغلوا صوتهم الجماهيري في تضخيم حجمهم في الشارع ، بشعارات يعلمون أن بعضها لا يلتقي مع الثقافة المجتمعية سواء كانت دينية أو قبلية ، ولا يخدم نهج التغيير القائم على نضج الظروف الموضوعية · مما دفع بحجم كبير من مست الشعارات مشاعرهم الدينية إلى الإصطفاف بجانب الصف التقليدي المحافظ ، الذي كان يبدو في نظر الحصان السياسي الأردني الشعبي الجامح صغيرا ،

---

(١) جمال الشاعر ، سياسي يتذكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ ، ٢٠١ ·

ودون الإلتفات إلى حجم فعله في الظروف المواتية ، أو الإلتفات إلى قدرته في إنضاج هذه الظروف · والذي كان ينظر بعين غير راضية إلى كل ما يجري · وقد عمق من هذه النظرة تعميق علاقات الأحزاب الممثلة بالحكومة ، بمرجعياتها في القاهرة ودمشق وأوروبا الشرقية · والتي لم تستطع سلوكاتها إخفاء القفز عن الإنتماء الوطني ، والولاء للقيادة التغييرية الشابة المتحالفة مع الإئتلاف الحزبي ، وامتداداته القومية داخل القوات المسلحة · بل لم تكن هذه السلوكات مقنعة بأن الإنتماء القومي والأممي هو إنتماء وطني · وأن الولاء لأي نظام عربي أو عالمي ، ولاء للنظام الوطني ·

لقد أغمضت مختلف القوى السياسية عينيها عن أطراف حقيقية في لعبة السياسة على الساحة الأردنية ، وفي مقدمتها قوى المجتمع المؤسسية ، كالمؤسسة الدينية والمؤسسة القبلية · وقوى البرجوازية المحافظة ، وامتدادات القوى العربية المحافظة ، والإمتدادات الدولية بمصالحها الإستراتيجية المتجددة المتحولة من طرف لآخر · بل نسي النهج الإنتقالي الإنقلابي الثوري العسكري أول ما نسي مؤسسة العرش وكل القوانين والأعراف المنظمة لعلاقاتها مع جميع الأطراف ·

لقد رأت حكومة النابلسي أن إئتلافها يتحمل مسؤولياته إستنادا إلى ثقة مجلس النواب · ولم تلتفت جيدا إلى إئتلافها مع مؤسسة العرش ، صاحبة حق التدخل في السلطات الثلاث ، حسبما تؤكد روح الدستور ونصوصه ، فراحت تنازعها حقوقها الدستورية ، بل أن ربط نهج سياسات بعض الوزراء بالمرجعيات العربية ، والولاء للأنظمة عبر السفراء والملحقين ، ساعد على تفشي أسلوب وسياسة حكم الجماهير ، والذي مورس ضد بعض الموظفين من أصدقاء الغرب · مثلما تجلى ذلك في إصرار الحكومة على خروج القوات العراقية من الأراضي الأردنية ، بعد إنتهاء حرب السويس مباشرة ، بينما ظلت قوات سوريا والسعودية · وإذا كان بقاؤها يستند إلى إتفاقية الدفاع العربي المشترك ؟ فإلى ماذا كان يستند دخول القوات العراقية ؟

لقد انفرط عقد الإئتلاف بين الحكومة ومؤسسة العرش بعد أن أخذ العسكر يلعبون في ساحة السياسة بلا حكم، فازدوج الحكم بين السلطة التنفيذية ومؤسسة العرش، ودخل الجيش كطرف ثالث، وجماعة الضغط المحافظ كطرف رابع، وشارك أكثر من طرف في التشكيك ٠ وعندما بدأ التحرك في القوات المسلحة، فسر كل طرف هذا التحرك على أنه ضده ٠ ولكن إحدى قيادات القوات المسلحة تقر أنها استعراض للقوى في وجه الطرف المحافظ (١) ٠

لقد فشلت حكومة النابلسي، لأنه كان يقود إدارة مؤتلفة ظاهريا، ولها تناقضاتها الداخلية، دون أن ينفع كبر سنه وخبرته العميقة في إزالة كل اعتوار، فقد كانت الفولاذية غير مستخدمة في قيادته، ولم يستجب للدعوات المتكررة من أجل تعديل حكومته، ولم يستطع منع بعض أعضائها من التجاوز على مؤسسة العرش، وهكذا أجاز للبعض أن يقول، إن حكومة النابلسي كانت تسعى لطمس الملكية ٠ ولم يشفع تأكيد رئيسها بأنها لم تكن تضمر السوء لأحد، وأن جميع أعضائها كانوا مخلصين للنظام، وأنهم ضد الإنقلابية، دون أن ينكر تصرف بعضهم بغوغائية وهوج، وهكذا خرجت من الحكم، فيما استورثه مؤسسة العرش ٠

---

(١) شاهر أبو شحوت، المذكرات، مخطوطة ٠

الدكتور صالح ارشيدات:

شكرا دكتور موسى · الكلمة الآن للدكتور فيصل الرفوع السعودي بورقة حول "قراءة في السلوك السياسي لسليمان النابلسي" والدكتور فيصل الرفوع يعمل حاليا رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ، وهو أستاذ مساعد ، ويحمل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية سنة ١٩٨٦ ، وله مجموعة كبيرة من المؤلفات فليتفضل مشكورا ·

سليمان النابلسي •• قراءة في سلوكه السياسي

الدكتور فيصل الرفوع

أولا : حياته

ولد سليمان النابلسي في بلدة السلط عام ١٩٠٨ وهي السنة التي أعلن فيها عن الدستور العثماني الجديد ، وتلقى تعليمه الإبتدائي والثانوي في مدرسة النجاح في نابلس ، والكلية الإنكليزية – القدس ، ثم التحق بالجامعة الأمريكية فرع بيروت ليحصل على البكالوريس في العلوم عام ١٩٣٢ ، هذه الجامعة التي لها الأثر الكبير والواضح على كثير من أعلام الهلال الخصيب في تلك الحقبة من تاريخ الأمة العربية (١) .

بعد تخرجه عمل مدرسا في مدينة الكرك ، ثم موظفا في رئاسة الوزراء ومراقبا للوزارة عام ١٩٣٥ ، ومساعدا لمدير المالية عام ١٩٣٨ ، وسكرتيرا لرئاسة الوزراء ١٩٤٢ ، فوزيرا للمالية في العام ١٩٤٧ ، ومرة أخرى في عام ١٩٥١ تم تعيينه سفيرا للأردن لدى المملكة المتحدة في الفترة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، وبعد ذلك اسند إليه منصب رئيس الوزراء في العام ١٩٥٦ (٢) .

وقد كان للنشاط السياسي الملحوظ في الكرك والسلط آنذاك دور في صقل شخصية سليمان النابلسي وفكره إذ أضيف إلى ذلك دور الجامعة الأميركية في بيروت ، حيث كانت منبرا للفكر القومي واليساري آنذاك (٣) .

ثانيا : فكره السياسي

١- دور حياته العملية في تكوين فكره السياسي :

يعتبر النابلسي من السياسيين القلائل في الأردن الذين تجاوز طموحهم الفكري والسياسي حدود الواقع ، ولم ينحصر ولاؤهم في الحدود القطرية للأردن وإنما انطلق فكره السياسي من مبدأ التعاون

---

(١) الموسى ، سليمان ، أعلام من الأردن ، ط١ ، عمان ١٩٨٦ ، ص ٥٨ .
(٢) فريز ، حسني ، من ملامح سليمان النابلسي ، الرأي الأردنية ، عمان ١٩٧٧/١/٧ .
(٣) المجالي ، هزاع ، مذكراتي ، عمان ١٩٦٠ ، ص ١٨-١٩ .

العربي . بل تجاوز ذلك ليتأرجح بين القومية والأممية ! وبالتالي فإن هذا الموقف الفكري والسياسي لا بد وأن يصطدم مع الواقع السياسي الذي عايشه النابلسي آنذاك والمتمثل في الأردن بواقعه السياسي والجغرافي وبهيكلية نظامه السياسي . حيث اصطدم في كثير من الأحيان مع سياسة القصر . وبالتالي فإن ذلك يوضح بشكل جلي طبيعة المرحلة السياسية التي عاشها الأردن والإمة العربية في تلك الحقبة من الزمن (١) .

لقد أدت تفاعلات عديدة في صقل الفكر والتوجه السياسي للنابلسي . هذه التفاعلات يمكن وضعها في إطارها المكاني الذي عاشه النابلسي والذي تمثل في :

أولا : تربيته المدرسية الأولى في كل من السلط ونابلس والقدس حيث تمكن من الإطلاع على الكثير من قضايا الأمة العربية . وكانت فترة مليئة بالأحداث القومية والعالمية . والتي تمثلت في إنتشار الأفكار القومية والأممية .

ثانيا : دور الجامعة الأمريكية في بيروت . هذه الجامعة التي كان لها دور كبير في تأطير الفكر السياسي لكثير من الطلبة العرب خاصة في منطقة الهلال الخصيب . ونتيجة لطموح النابلسي ابان دراسته في الجامعة فقد كان رئيسا لجمعية العروة الوثقى فيها . هذه الجمعية كانت تضم الطلبة العرب من كافة الأقطار العربية كوحدة متكاملة . وكانت تصدر نشرة دورية تجسد معاني الإنتماء القومي وضرورة الوحدة العربية وخطورة الإرتباط بمنظمات الإستعمار . لذلك نجد بأن النابلسي بعد عودته للأردن حاول تطبيق ما تعلم في بيروت على الواقع الأردني . ولكن الواقع يختلف عن الطموح . وهذا ما سبب إرباكا للمسلكية السياسية لسليمان النابلسي فيما بعد .

---

(١) الموسى . أعلام من الأردن . مرجع سابق . ص ٥٧ .

ثالثا : الواقع الإجتماعي والسياسي لكل من مدينتي الكرك والسلط في تحديد ملامح الشخصية الفكرية والسياسية لسليمان النابلسي . لقد بدأ النابلسي إهتمامه السياسي في أواخر العشرينات من هذا القرن ، وكانت أفكاره متماثلة مع أفكار العديد من الشباب العربي الفلسطيني آنذاك القادمين من فلسطين إلى مدينة السلط ، حيث كان هاجسهم الأول والأخير فلسطين ومستقبلها كذلك كانت أهداف ومبادئ الثورة العربية الكبرى ودعوتها للحرية والتحرير والوحدة من أهم السمات التي اصطبغ بها فكر الشباب العربي في تلك الحقبة من الزمن ومنهم سليمان النابلسي (١) .

ثم جاء عمله في مدينة الكرك التي كانت تزهو بالحس القومي ، وبالأفكار الوحدوية والتحرر ، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العداء الفطري العربي لأهداف الفكر الصهيوني آنذاك ، كل ذلك أدى إلى توجيه الفكر السياسي للنابلسي .

هذه العوامل أدت في ما أدت إليه ، إلى إصطباغ الفكر السياسي للنابلسي باليسارية ، حيث كان معارضا في الوقت الذي كان فيه خارج الحكومة ، في حين كانت تنتهي معارضته في اللحظة التي يصبح بها عضوا في الحكومة ، هذه الإزدواجية ، حسب تعبير العديد من المراقبين ، تضيف على شخصية سليمان النابلسي الإزدواجية وعدم الثبات في الموقف السياسي . وهذا شأن العديد من السياسيين الأردنيين سواء بالأمس أو اليوم أو الغد ، فعلى سبيل المثال فقد قدم استقالته من حكومة ابراهيم باشا ، حيث كان آنذاك يشغل منصب سكرتير رئاسة الوزراء ، وقد جاءت هذه الإستقالة تضامنا مع توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي وهما وزيران في حكومة ابراهيم باشا أو احتجاجا على منح الوزارة ، آنذاك ، امتيازا لشركة

---

(١) الشاعر ، جمال ، سياسي يتذكر ، تجربة في العمل السياسي ، عمان ١٩٨٧ . ص١٨٢ .

أجنبية للتنقيب عن المعادن في الأردن ، حيث كانت تدور حولها – الشركة– شبهات حول علاقاتها مع اللوبي الصهيوني ٠ هذه الإستقالة نقلت النابلسي من واجهة الحكومة إلى صفوف المعارضة ، وعلى أثر ذلك تم نفيه إلى الشوبك لمدة ثلاثة أشهر (١) ٠

وهناك بعض الملاحظات حول تناقض الموقف السياسي للنابلسي ، ففي الفترة التي كان فيها ، في أحيان كثيرة ، جزءا من النظام ، كان من المتحمسين لخط المعارضة والذي تبناه الدكتور صبحي أبو غنيمة ، الأردني المعارض والذي اتخذ من دمشق مقرا له ، وفي هذا الوقت من عام ١٩٤٦ ، وبعد عودته من المنفى تقدم بطلب إلى الحكومة من أجل تأسيس حزب "الحزب العربي الأردني" (٢) ، ثم عاد مرة أخرى للمشاركة في حكومة المرحوم سمير الرفاعي التي تم تشكيلها في شباط ١٩٤٧ ، هذا التصرف يبرز التساؤل مرة أخرى عن جدية معارضة المرحوم النابلسي ؟

وبعد إستقالة الحكومة تفرغ للعمل السياسي وأنشأ جريدة العهد الأسبوعية ، وأخذ يكتب في هذه الجريدة خلاصة فكره السياسي المعارض لبريطانيا ، خاصة ما يتعلق بالمعاهدة الأردنية – البريطانية ، التي عقدتها وزارة أبو الهدى مع بريطانيا عام ١٩٤٨ ٠ هذه المعارضة أدت إلى إيداعه السجن لمدة تسعة أشهر (٣) ٠ لم يلبث بعد خروجه من السجن إلا أن تقدم في تشرين الأول ١٩٥٠ إلى حكومة سعيد المفتي بطلب ترخيص لحزب "الجبهة الوطنية" ولكن الحكومة لم ترد على طلبه (٤) ٠

وفي نفس العام اشترك في حكومة سمير الرفاعي الثالثة ، إلا أنه أصبح معارضا لحكومة أبو الهدى التي تم تشكيلها في العام

---

(١) الماضي ، منيب والموسى ، سليمان ، وتارخ الأردن في القرن العشرين ، ١٩٠٠-١٩٥٩ ، الطبعة الثانية ، مكتبة المحتسب ١٩٨٨ ، ص٤٢٧-٤٣٦ ٠

(٢) نفس المرجع ، ولمزيد من التفاصيل انظر : الرأي الأردنية ، ١٩٧٧/١/٧ ٠

(٣) الشاعر ، سياسي يتذكر ، ص ١٥٩ ٠

(٤) الماضي والموسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ص٤٢٦-٤٣٦ ٠

التالي ١٩٥٢ ، مما أدى إلى نفيه إلى معان ، ومن ثم سفيرا للأردن في لندن في عهد حكومة فوزي الملقي .

وبعد مجيء حكومة أبو الهدى سنة ١٩٥٤ قدم استقالته ، وعاد إلى عمان وهذا يعني بأن معارضته لم تكن سوى معارضة لشخص أبو الهدى وليس معارضة منهجية مبدئية ، وهذا مأخذ يأخذه كثير من معاصريه والباحثين عن علم السياسة على سلوكه السياسي (١) .

لقد شكلت نكبة ١٩٤٨ منعطفا في حياة الكثير من العاملين في حقل السياسة الأردنية ومنهم المرحوم النابلسي ، حيث بدأ الإهتمام بوحدة الضفتين ودرء أخطار اسرائيل المستقبلية .. وكذلك تبلورت كثير من الأفكار السياسية للأحزاب العقائدية ، خاصة حزب البعث العربي الإشتركي ، وأخذت هذه المعتقدات تجد مكانها بين الأردنيين على كافة مستوياتهم ، لا سيما وأنهم تواقون لأمل الوطن العربي الواحد والخلاص من الأخطار الصهيونية المحدقة . ونتيجة لتوجس الحكومة الخوف من هذه الأحزاب ، ولدور الجنرال كلوب في إتخاذ القرار السياسي آنذاك ، لم تبت الحكومة في طلب النابلسي في تأسيس حزب (الجبهة الوطنية) في وزارة سعيد المفتي . وبالرغم من عدم ترخيص الجبهة في البداية ، إلا أنه كان لها دور كبير في الأحداث السياسية المهمة التي فرضت نفسها على الأردن في الفترة ١٩٥٢-١٩٥٧ . وكان أكثر المستفيدين من الجبهة الشيوعيون ، الذين لم يحصلوا على إذن رسمي لتأسيس حزب شيوعي ، فأخذوا يمارسون نشاطهم من خلال الجبهة (٢) .

وهنا مرة أخرى نجد المرحوم النابلسي أحد قادة المعارضة ، وفي نفس الوقت ينعم عليه المرحوم الملك عبدالله بلقب باشا ونراه يشترك في أكثر من وزارة ، وهنا تأتي إشارة أخرى تستوضح مغزى معارضة

---

(١) الموسى ، أعلام من الأردن ، مرجع سابق ص ٦١ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر كلوب ، جون ، جندي مع العرب ، عمان ١٩٦٣ .

النابلسي لنهج الحكومة وسياستها (١) ٠

وليس من السهل الإلمام بالملامح الرئيسية لفكر سليمان دون الرجوع إلى الجوانب الفكرية والتنظيمية للحزب الوطني الإشتراكي ٠

٢- الحزب الوطني الإشتراكي :

لقد تم تشكيل هذا الحزب في تموز ١٩٥٣ ، وقد تولى هزاع المجالي أمانة سر الحزب بداية ، ثم خلفه سليمان النابلسي ، حيث خاض الحزب انتخابات تشرين الأول عام ١٩٥٢ إبان حكومة توفيق أبو الهدى ، إلا أنه ونتيجة لتدخل الحكومة حسب زعم قادة الحزب ، انسحب كل من سعيد المفتي وسليمان النابلسي من الإنتخابات ، هذا الإنسحاب أكسب الحزب ، حسب وجهة نظر العديد من المراقبين ، نوعا من الشعبية على المستوى الوطني ٠

وقد ترجم الحزب فكره السياسي على صفحات مجلته الأسبوعية ، الميثاق التي كانت صفحاتها تدعو إلى الإشتراكية والحرية بتحالف بين القوميين والأمميين متمثلين بحزب البعث العربي الإشتراكي والحزب الشيوعي ٠

وقد حظي الحزب بتأييد واسع من قبل القيادة القومية المصرية آنذاك المتمثلة بالمرحوم جمال عبدالناصر ، وبالرغم من تحالفه مع الشيوعية والقومية في آن واحد ، إلا أنه لم يسلم من إنتقادهما معا نتيجة لتحالفه مع النظام السياسي أحيانا وموقفه من حلف بغداد حسب وجهة نظر البعثيين ، أو لتبنيه بعض التوجهات الناصرية حسب وجهة نظر الشيوعيين (٢) ٠

وعلى خلفية رفض هزاع المجالي لاستخدام القوة ضد المتظاهرين المناهضين لحلف بغداد ، فقد قدم المجالي إستقالته ، وتم تأليف وزارة

---

(١) الموسى ، أعلام من الأردن ، ص ٦١ ٠

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: الشاعر ، سياسي يتذكر ، ص١٨٨ ٠

جديدة برئاسة ابراهيم هاشم الذي أعلن عن عدم نية الأردن الإنضمام إلى الحلف . ونتيجة لاستمرار المجلس النيابي الذي أشرف على إنتخاب وزارة توفيق أبو الهدى ، استمرت المعارضة ضد هذا المجلس ، مما حدى بالحكومة إلى إعتقال العديد من السياسيين ومن بينهم سليمان النابلسي .

وبالرغم من إنسحاب النابلسي من الإنتخابات النيابية ونجاح عبدالحليم النمر ، وتكليف الملك للنمر بتشكيل حكومة ، إلا أن النمر اعتذر عن تشكيل الحكومة ورشح النابلسي لتشكيل الحكومة حيث احتفظ الحزب الإشتراكي بستة مقاعد وزارية في حين مثلت كل من الجبهة الوطنية والحزب الشيوعي في هذه الحكومة (١) ، هذه التشكيلة الوزارية أضفت نوعا من التعددية الشعبية على أعضائها من خلال الأسماء التي شاركت فيها .

**** قراءة في كتاب تكليف حكومة النابلسي :**

لقد تضمن كتاب التكليف الذي وجهه الملك إلى سليمان النابلسي بعض التأكيدات على الصعيدين الداخلي والخارجي ، حيث ركز الكتاب على وجوب بناء الإقتصاد الوطني السليم ، والعمل على الإستعداد لمواجهة العدوان الإسرائيلي والدفاع عن الوطن ثم الإهتمام بإعادة تنظيم أجهزة الدولة (٢) .

وعلى الصعيد الخارجي أكد الكتاب على ضرورة إعادة هيكلة العلاقات مع الأقطار العربية على أساس المصلحة القومية العليا ، والوقوف مع الأمة العربية المناضلة من أجل إستقلالها وحريتها وإعادة تنظيم العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة من أجل المصالح

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : الشاعر سياسي يتذكر ، ص ١٩٠ ، الموسى أعلام من الأردن ، ص ٧٠ ، المصري ، محمد محيي الدين ، الأردن ١٩٥٣-١٩٥٧ ، دراسة سياسية رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، أيار ١٩٩٥ ، ص ٢٠٧ .

(٢) انظر نص الكتاب في الجريدة الرسمية ، عدد ١٣٠١ ، ١٩٥٦ .

المتبادلة (١) ٠

وفي هذه الأثناء ، وقع عدوان ١٩٥٦ على مصر ، هذا العدوان الذي جاء كتحجيم للدور القومي المصري ، خاصة بعد تأميم قناة السويس ٠ وهنا حدث نوع من التناقض بين موقف كل من القصر وحكومة النابلسي تجاه العدوان ، حيث كانت وجهة نظر القصر ممثلة بالملك تقضي بوجوب الدخول في هذه الحرب لمساندة مصر بغض النظر عن النتائج ، أما وجهة نظر حكومة النابلسي فكانت ضد التدخل المباشر ، لأن ذلك سينعكس سلبا على الجبهة الأردنية ، ومن هنا يرى المراقب قومية موقف الملك مقارنة مع بقية المسؤولين بما فيهم النابلسي ، وهذا يدعونا للوقوف بشيء من التأمل في مواقف المرحوم النابلسي ، بالرغم من أن موقف النابلسي هذا له ما يبرره وهو الخوف من التحرش بإسرائيل !!

ولكن أهم ما واجهته حكومة النابلسي هو عدم إمكانية تلبية رغبة الجماهير في ما يتعلق بالعلاقة مع بريطانيا والتوجهات الإشتراكية ، والنظرة للعلاقات مع الإتحاد السوفيتي والصين ولطبيعة العلاقة مع مصر ومفهوم الوحدة العربية ، هذه القضايا ، كان النابلسي ينظر لها إعلاميا نظرة مبدئية ، ويؤكد علي وجوب الوصول إلي تحقيقها ، ومن ذلك انطلق تأثيره على الشارع الأردني ، إلا أنه وبعد وصوله إلى الحكم أخذ موقفا احتوائيا لمطالب الجماهير المتعلقة بهذه القضايا ، والتي كان نفسه يطالب بها بشدة ؟ ومن هنا فإن السياسي المعارض غير السياسي الحاكم ٠٠ !

لكنه استطاع ، وبمساعدة البرلمانيين والحزبيين المتعاطفين معه إحتواء هذه المشاعر الجماهيرية والإلتفاف عليها بل وتقويضها ٠ وهذا مثال آخر على السؤال المتواصل وهو أين يقف النابلسي بين المبدأ والتطبيق ؟!!

أما فيما يتعلق بالعدوان على مصر فقد رفضت حكومة

---

(١) المصري ، الأردن ١٩٥٣-١٩٥٧ ، مرجع سابق ص ٢٠٨ ٠

النابلسي قطع العلاقات مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية واحتلال القواعد البريطانية في الأردن ، وهذه كانت مطالب جماهيرية كرد فعل طبيعي للعدوان على مصر · واكتفت حكومة النابلسي بقطع العلاقات مع فرنسا وطالبت بدخول قوات سورية وسعودية وعراقية للأردن (١) · كل ذلك يدعو إلى التساؤل عن أسباب هذه الإزدواجية في التعامل بين كرسي الحكم وخطب المعارضة ·

وقد جاء بيان الحكومة الذي تم تقديمه لنيل الثقة من مجلس الأمة ، في نهاية تشرين الثاني ، ليؤكد على محاربة المحسوبية وتطهير الجهاز الإداري وإطلاق الحريات العامة وصيانتها بقوانين تسن لهذه الغاية ، وأكد البيان على الدور القومي للملك وعلى جهود الحكومة في السير في سبيل المصالح العربية العليا ومناهضة الإستعمار والحركة الصهيونية · وأكد على رفض أي شكل من أشكال الصلح مع اسرائيل ووجوب إنهاء المعاهدة البريطانية-الأردنية ، ووضع قانون إنتخاب جديد وفرض مبدأ خدمة العلم وتقوية الجيش والحرس الوطني ومحاولة الحصول على السلاح من مصادر مختلفة ··· الخ (٢) ، واستطاعت الحكومة نيل ثقة البرلمان ، ونيل رضى الشارع ، بالرغم من إتهامه إياها بالتنصل من مبادئها التي كانت تنادي بها حين كانت في المعارضة ، ولأهمية هذه المواضيع لا بد من مناقشتها في الصفحات التالية ، خاصة في ما يتعلق بموقف النابلسي من القضايا والعلاقات الخارجية وبريطانيا ·

**** النابلسي والديمقراطية ودور الأحزاب في تجذيرها :**

لقد آمن النابلسي بالديمقراطية كمنهج حياتي ، وذلك لأنه عانى من غياب الديمقراطية في بعض الأحيان ، حيث ظهرت نوازعه

---

(١) انظر جلسات مجلس النواب الأردني في دورته العادية ، جلسات ١١/٦ و ١٩٥٦/١١/١٣ ·

(٢) المصري ، الأردن ٥٣-٥٧ ، مرجع سابق ص٢٠٨-٢١٠ ، بيان حكومة النابلسي ٥٦/١١/٢٧، شقير ، عبدالرحمن ، رحلة العمر ، ١٩٩١ ، ص٢ ·

الديمقراطية وتوجهاته نحوها في تبنيه لسياسة حرية الصحافة ، وتشجيعه لعودة الصحافة الحزبية المعطلة ، حيث سمح النابلسي بإعادة إصدار صحيفة (الكفاح الإسلامي) الناطقة باسم حركة الإخوان المسلمين ، كذلك في عهده تم إعادة إصدار صحيفة (التنظيم) التي كان يصدرها حزب البعث العربي الإشتراكي ، وكل من (الراية) صحيفة حزب التحرير ، و(الجماهير) صحيفة الحزب الشيوعي (١) .

ورفعت حكومة النابلسي سقف الحريات العامة وذلك بتحجيم عملية الرقابة التي كانت مفروضة على الصحافة المحلية وعلى عملية دخول الصحافة العربية وفروع المعرفة الأخرى من الدول الأجنبية ، وتم السماح بإدخال العديد من المؤلفات التي كانت ممنوعة إبان الأحكام العرفية ، خاصة ما يتعلق منها بالفكر الماركسي ، كمؤلفات ماركس ولينين وغيرهم ، كذلك المؤلفات المتعلقة منها بالفكر القومي كمؤلفات المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق ، ومؤلفات حزب التحرير وحركة الإخوان المسلمين (٢) .. وساهمت حكومة النابلسي في عودة الحياة الحزبية بشكل علني ، بما فيها الحزب الشيوعي المحظور ، بناء على قانون مقاومة الشيوعية ، حيث افتتحت لها المكاتب الرسمية في مختلف مناطق المملكة ، وقامت حكومة النابلسي برفع سقف العملية الديمقراطية بشكل واضح وجلي ، وذلك بإفراجها عن معظم المعتقلين السياسيين إبان الأحكام العرفية ، حيث تم الإفراج عن فؤاد نصار الأمين العام للحزب الشيوعي ، وعبد الرحمن شقير زعيم الجبهة الوطنية (٣) .

وقامت حكومة النابلسي بسن التشريعات الموازية للعملية الديمقراطية حيث عطلت حكومته ، مشروعات القوانين السابقة المتعلقة بقانون الإنتخابات والبلديات وقوانين منع الجرائم بحجة عدم

---

(١) الجريدة الرسمية ، اعداد ١٣٢٨-١٣٣١ ، ١٩٥٧ .
(٢) شقير ،رحلة العمر ، مرجع سابق ، ص٦ .
(٣) المصري ، الاردن ، ١٩٥٣-١٩٥٧ ، مرجع سابق ، ص ٢١٢-٢١٣ .

ملائمتها للأجواء الديمقراطية الراهنة ٠ إلا أن حكومة النابلسي لم تقم بتقديم البديل عنها ، اللهم إلا مشروع قانون الصيادلة الذي أقر فيما بعد ، وقانون آخر لنقابة الأطباء . ولعل أهم ما قدمته حكومة النابلسي هو القانون المعدل لقانون البلديات ساري المفعول ، حيث فوض لنفسه صلاحيات حل المجالس البلدية وتشكيل لجان تقوم مقامها لمدة سنة ، إلا أن مجلس الأعيان رفض نص مشروع القرار واعتبره تجاوزا للعملية الديمقراطية برمتها (١) ٠

يتضح لنا من ذلك أن حكومة النابلسي في تبنيها لمواقف الشيوعيين في أحيان كثيرة ، والسماح لهم بإصدار صحيفة "الجماهير" وإطلاقها العنان لهم لكي يمارسوا نشاطاتهم بحرية وبطريقة لم تألفها الدولة من قبل ، قد مهد الطريق للعديد من الإنتقادات التي أصبحت توجه لها ٠

وبالرغم من إشراك النابلسي لحزب البعث في وزارته ممثلا بعبدالله الريماوي ، والجبهة الوطنية ممثلة بعبد القادر الصالح ، إلا أن البعثيين لم يكونوا على وفاق مع طروحات الريماوي ، خاصة موقفه من العلاقات الأردنية - البريطانية ، ومن الكثير من السياسات التي سلكتها حكومته داخليا وخارجيا ، ويمكن هنا أن نبرر لحكومة النابلسي موقفها فهي حكومة حديث العهد ، والسلطة في الأردن مكبلة بالعديد من الكوابح السياسية خاصة مع الغرب ، إضافة إلى تشابك المصالح والعلاقات السياسية ، كل ذلك أدى إلى إرباك في عمل حكومة النابلسي ، حيث لم تستطع تطبيق الشعارات الميدانية التي كانت تنادي بها ! ٠

وبالرغم من كل الإنتقادات التي يمكن أن توجه إلى سليمان النابلسي ، إلا أن فترة حكومته القصيرة شهدت الكثير من الإنفراج فيما يتعلق بسقف الديمقراطية والحريات العامة للحياة الحزبية ومحاولة المواءمة بين الطموح والواقع ٠

---

(١) البيان الوزاري لحكومة النابلسي ، ١٩٥٦/١١/٢٧ ٠

** النابلسي والقضايا القومية :

لقد جاء بيان حكومة النابلسي مؤكدا على وحدة التضامن والمصير العربيين ، وعلى وجوب السير في دروب تحرير الوطن العربي من الإستعمار · واعتبر أن تطور علاقات الأردن مع الأقطار العربية ، خاصة مع مصر وسوريا والسعودية ، من أولويات حكومته · وأكد البيان على رفض أي نوع من الصلح مع اسرائيل ، بالإضافة إلى تأكيده على إنهاء فعالية المعاهدة الأردنية-البريطانية ، وهناك من يعتقد بأن هذه المنطلقات في البيان الوزاري ، جاءت من أجل نيل الثقة لأن هذه مطالب البرلمانيين بالأصل ، وبناء على ذلك حصلت حكومة النابلسي على الثقة بأغلبية تسعة وثلاثين صوتا مقابل حجب صوت واحد للثقة ، وهو صوت النائب أحمد الداعور ممثل حزب التحرير ·

وبالرغم من الإنتقادات التي يمكن أن توجه لحكومة النابلسي فيما يتعلق بتأرجحها بين اليمين واليسار وبين الوطنية والقومية وبين القومية والشيوعية ، إلا أنها تميزت بعلاقات ميزة مع كل من مصر وسوريا والسعودية ، كما ذكر ، حيث كان النابلسي يعتبر نفسه أقرب إلى هذه الأقطار من العراق التي شهدت العلاقات معها نوعا من الجفاء ، وبدأت صحافة كلا الطرفين تهاجم الآخر ·

ويعتقد الكثير من الباحثين بأن أسباب التوجه الأردني نحو سوريا ومصر والسعودية وفتور العلاقات مع العراق جاءت نتيجة للتأثير المصري على النابلسي القابل لمثل هذا التأثير ، وهذا يفضي لصالح النابلسي على المستوى الشعبي · حيث أكد في بيان حكومته بأن سياساته تنمو في الإتجاه القومي التحرري ·

إلا أن النابلسي لا يمكن أن يخرج عن طوره ، فهو ينظر للشيوعية والشعوبية من خلال نظرته للقومية ، وهذا كما يعتقد الكثير من المحللين بأن النابلسي امتطى صهوة القومية لخدمة الشيوعية وليس العكس ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مواقف النابلسي اتجاه القضايا الدولية ·

** النابلسي والكتلة الإشتراكية

"·· ترى الحكومة أن سياستها الخارجية والعلاقات الدولية للمملكة تقر بالإتجاه القومي التحرري ·· وعلى ضوء هذه المبادئ تدرس الحكومة توصيات مجلسكم الكريم بإقامة العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية مع الإتحاد السوفيتي وغيره من الدول" (١)· " البيان الوزاري " ·

يلاحظ أن النابلسي كان من أشد المتحمسين لايجاد علاقات مع الإتحاد السوفيتي والكتلة الإشتراكية والإعتراف بالصين الشعبية . هذه التوجهات هي ردود فعل لنوازع النابلسي الفكرية ، حيث يتبنى النابلسي في كثير من مواقفه الفكرية والسياسية مواقف قريبة من الطروحات الماركسية والشيوعية بل كان متحمسا للعلاقات مع الإتحاد السوفيتي ومصالحه في المنطقة أكثر من العلاقات الأردنية – العراقية على سبيل المثال ، وهذا يشير بشيء من الإستغراب إلى مواقف النابلسي غير الثابتة في طروحاته الفكرية وتصرفاته كرجل دولة (٢) ·

** النابلسي والعلاقات مع بريطانيا :

على أثر المفاوضات الطويلة مع الحكومة الأردنية بقيادة النابلسي والوفد البريطاني تم وضع نهاية لهذه المعاهدة في ٣١/ آذار/١٩٥٧ ·

وقد كان النابلسي آنذاك في موقف لا يحسد عليه ، فهو بحاجة لإيجاد نوع من العلاقة مع بريطانيا ، من أجل مساعداتها المالية للأردن ، وفي نفس الوقت فهو غير متحمس لمثل هذه العلاقات نتيجة المعطيات الفكرية والأيديولوجية التي يؤمن بها ، كذلك كان بحاجة إلى مساندة بريطانيا العسكرية والسياسية لدرء أخطار

---

(١) نفس المرجع السابق ·

(٢) الشروان ، موسى وعادل ، بكمزار ، الأردن بين عهدين ، ص ٢٠٨-٢٠٩ ·

الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأردن ، ولأيمانه بأن المعونات العربية التي تم إقتراحها على مجلس الجامعة العربية لن تستمر -وهذا ما حصل- حيث وجد نفسه يقف في منتصف الطريق بالنسبة للعلاقة مع بريطانيا ، فحافظ على نوع من هذه العلاقة ، دون أن يخسر الأطراف العربية ، وهذه تسجل له لا عليه (١) ٠

وهنا يمكن القول أن طروحات النابلسي في موقفه المعارض من أجل إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية ، آتى أكله في ما بعد ، وبالتالي كان هذا ردا على الذين وجهوا إليه الإنتقادات بازدواجية الموقف بين السياسي المعارض والسياسي الحاكم ٠

**** رؤية النابلسي للصراع العربي الصهيوني :**

لقد آمن النابلسي بالكفاح المسلح كطريق للتحرر ، إلا أنه كان يأمل أن يتمكن العرب من إزالة آثار العدوان عن طريق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ٠ وإذا كان يعتقد بأن الحركات الفدائية هي المؤهلة لسلوك طريق الكفاح المسلح لتحرير الأرض ، إلا أنه اعتبر أن تطبيق القرار ٢٤٢ ليس بأكثر من محاولة لإزالة آثار العدوان ، وهذا يدعونا إلى التأكيد بأن تبنيه للقرار ٢٤٢ جاء نتيجة لقبول مصر لهذا القرار ٠

وبالرغم من إيمانه بإمكانية استثمار القرار ٢٤٢ لصالح العرب وتبنيه لوجهة النظر المصرية في الصراع ، إلا أنه وقف موقفا سلبيا تجاه مبادرة روجرز في تموز ١٩٦٨ ، والتي قبلتها الحكومة المصرية (٢) ، وتبني وجهة نظر الحركات الفدائية التي كانت رافضة للقرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز ولكل شيء يدعو للصلح مع اسرائيل ؟ ٠

لقد تبنى النابلسي مواقف المقاومة الفلسطينية في الأردن ، وخاصة في ما يتعلق بمجريات الأحداث في عام ١٩٧٠ ، والتي تمثلت

---

(١) المصري ، الأردن ١٩٥٧٠٥٣ ، مرجع سابق ، ص٢١٣-٢١٤ ٠
(٢) الموسى ، أعلام من الأردن ، ص ٨٦-٨٩ ٠

بمطالبة الملك بابعاد الشريف ناصر بن جميل والشريف زيد بن شاكر ، إضافة إلى مطالب أخرى تمس بسيادة الدولة والكينونة الأردنية . هذه التطورات جعلت من (التجمع الوطني) الذي تم تشكيله برئاسة المرحوم النابلسي بالإجماع ، مدار جدل ، خاصة عن أهداف وطموحات هذا التجمع ، الأمر الذي لم يستطع النابلسي فيه التعاون مع الحكومة الأردنية وعبد الناصر من أجل الوصول إلى صيغة ملائمة لتلافي الصدام ، حيث تبنى النابلسي وجهة النظر الداعية للصراع وهذا يعتبر في رأي الكثير من المحللين من أكثر المآخذ على تحركات النابلسي في ما يتعلق بالعلاقة بين الجيش والمنظمات الفلسطينية (١) .

الخاتمة ...

المرحوم النابلسي جزء لا يتجزأ من تاريخ هذا الوطن ، وليس من السهل تجاهله أو القفز عن دوره ، شأنه شأن أعلام تاريخية ساهمت في بناء هذا الوطن ، أمثال هزاع المجالي ووصفي التل والشريف عبدالحميد شرف . وقد استقى النابلسي فكره السياسي من معطيات عديدة تمثلت في بدايتها الأولى ببيئته الأردنية-الفلسطينية-العربية ، ومعاناته من العدوان الصهيوني على الأمة العربية ومقدراتها .

كذلك كان للوجود البريطاني ومعاناة الشعب الأردني وسيادته من كوابح المعاهدةالبريطانية ، ومعاناة الأردن من شح الموارد وخطر اسرائيل ، كل ذلك ، إضافة إلى تجربته العملية في كل من السلط والكرك ، ودراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت ، التي كانت منبرا للأفكار القومية والإشتراكية وللتواصل الثقافي العالمي ، كل ذلك وغيره ، ساهم في صقل شخصية سليمان النابلسي ، هذه

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : الشاعر ، سياسي يتذكر ، ص٢٠٨ ، وما بعدها .

الشخصية ، والتي مهما كان الباحث -أي باحث- مختلفا معها ، سواء في الفكر أو الممارسة ، لا يجد نفسه إلا أن يقف بإجلال واحترام لها ولصاحبها موقفا وفكرا وممارسة ، مهما اختلف مع صاحبها ، ووجد من تناقض في فكره المثالي وواقعه السياسي .

إن المرحوم النابلسي ، ناضل ، عمل ، اجتهد ، وربما فشل إلا أنه يبقى رقما مهما في تاريخ الأردن ، لا بد وأن تتذكره الأجيال وتسجل ما له وما عليه ، رحمه الله ...

الدكتور صالح ارشيدات:

شكرا للدكتور فيصل الرفوع على ورقته ٠

الورقة الثالثة والأخيرة في هذا اليوم قبل الظهر هي للأستاذ عبدالله حمودة وهو باحث في الشؤون الأردنية والفلسطينية ، أمين عام منتدى الفكر الديمقراطي الأردني ، وعضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن ٠له كتب ومخطوطات وعدة أبحاث ، فليتفضل ٠

سليمان النابلسي .. قراءة في القوانين والقرارت التي اصدرها

(من ٢٧ تشرين أول ١٩٥٦ حتى ١٠ نيسان ١٩٥٧)

السيد عبدالله حمودة

أحوال الأردن سنة ١٩٥٦ صورة الداخل :

عدد السكان مليون ونصف ، ميزانية الأردن المالية لا تزيد عن ٢٣,١٨١,٠٢٢ مليون دينار (١) . والمساعدة البريطانية للأردن طبقاً للمعاهدة الأردنية البريطانية ١٢,٥ مليون جنيه استرليني ·

كان ٤٥٪ من السكان يعملون في الزراعة وكان كبار الملاك في الأربعينات والخمسينات لهم نفوذ جماهيري واسع ، وارتباطهم بالوطن والأرض وثيق جداً ، يعرفون مخاطر العدو الصهيوني والإستعمار القديم ، ولذلك كان تحالف الحزب الوطني الإشتراكي وكافة قادته من الملاكين مع حزب البعث والجبهة الوطنية التي تضم الحزب الشيوعي وهم جميعاً أقرب إلى الجماهير الشعبية وعدائهم للصهاينة والإنجليز واضح كل الوضوح · وهذا الموقف يكون في جانب العداء لكل الحلف الإجتماعي المحلي الذي يرى إيجابيات في مخططات الإنجليز مثل حلف بغداد · كانت طبقة التجار في طريق التكوين والتبلور لصغر السوق الأردني من ناحية وهشاشتها من ناحية أخرى ، ونحن نعلم أن عدداً من العائلات الأردنية كونت ثروتها إبتداء من نظام الكوتا الذي كان يمنحه الإنجليز لعدد من الناس (٢) ، حيث كان مدير الجمارك إنجليزياً في ظل الحرب العالمية الثانية وكانوا يحددون الكوتا للإستيراد في كل بلد ، وحصة الأردن أكثر من حاجته ، حيث كان البعض يأخذ الكوتا ويبيعها أو يستورد بضاعة مثل الأرز والشاي والسكر والملابس على إختلافها ، وبالإضافة للسلع الأخرى ، ويصدر جزءا منها للسوق الخارجي مثل سوريا لبنان ومصر الأمر الذي كون تدريجياً ثروة لبعض العائلات ·

وأما الصناعة فكانت ضعيفة والنقابات العمالية تلعب دوراً يتناسب مع حجمها وكان دور النقابات المهنية ملموساً ، وهكذا فحلف وزارة النابلسي الإجتماعي كان أقرب إلى الجماهير الشعبية

---

(١) مذكرات مجلس النواب ، الجلسة الخامسة ٧ أيار ١٩٥٦ ·

(٢) مقابلة مع السيد ابراهيم العايد ٧ نيسان ١٩٩٧ الساعة العاشرة صباحا ·

وتصوراتها وطنياً عربياً وخارجياً ، وكانت معاركها الكبرى خصوصاً في ظل المد القومي الناصري ، والذي كان له نفوذ كبير في الشارع العربي وكان النابلسي يؤكد هذه السياسات الوطنية التي تفسر الكثير من القوانين والقرارات التي اتخذها ، ولهذا دفع الثمن غالياً لسنين طويلة نفياً وإقامة جبرية في منزله ونوعاً من الإبعاد عن العمل العام بقوة الأجهزة المتنفذة ·

الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٦:

جرت الإنتخابات النيابية في الأردن لاختيار مجلس نواب جديد في ١٩٥٦/١٠/٢١، وأسفرت هذه الإنتخابات عن فوز الحزب الوطني الإشتراكي بـ ١٣ مقعداً أي ثلث مجلس النواب الأردني وبالتحالف مع كل من أعضاء الجبهة الوطنية (١) نواب وحزب البعث (٢) نائب وعدد من النواب المستقلين الأصدقاء لقوى المعارضة ضمنوا أغلبية النواب · وهؤلاء جميعاً لهم اتجاه وطني قومي ينسجم مع سياسة عبدالناصر القومية ضد حلف بغداد والإنجليز والأمريكان واسرائيل · ركزت الحملة الإنتخابية لمعظم النواب الذين نجحوا في الإنتخابات على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية وإطلاق الحريات العامة والدعوة للوحدة العربية وإقامة علاقات مع الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية ·

كان المناخ السياسي الجماهيري هو رفض سياسة الأحلاف وخاصة حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ، تسليح الجيش وحدة أو إتحادا مع سوريا ومصر ، تسليح الحرس الوطني ، خدمة العلم ، حرية الصحافة · هذه شعارات الحملة الإنتخابية لمعظم الذين نجحوا في الإنتخابات النيابية فمن يؤلف الوزارة على ضوء هذه المعطيات ؟

---

(١) مقابلة مع السيد عبدالحليم النمر ١٢ نيسان ١٩٩٧ الساعة ١١ صباحا وأكدها السيد ابراهيم عايد ·

(٢) مقابلة مع الدكتور ابراهيم العنزاوي ١٥ نيسان ١٩٩٧ الساعة ٥ مساء ·

كلف جلالة الملك حسين السيد عبدالحليم النمر (١) بتأليف الوزارة باعتباره من قادة الحزب الوطني الإشتراكي ومن الناجحين بالإنتخابات ولكنه اعتذر على أساس أنه لا يستطيع تجاوز رئيس الحزب الأستاذ سليمان النابلسي . على ضوء ذلك طلب جلالة الملك حسين من السيد سليمان النابلسي تشكيل الوزارة بكتاب التكليف يوم ١٩٥٦/١٠/٢٧ والتي أكد فيها على تحقيق الأهداف التي تضمن للبلد بناءً إقتصادياً ، واتخاذ خطوات سريعة مدروسة للدفاع عن الوطن والإهتمام بجهاز الدولة لتيسير وضمان مصالح المواطنين ولإقامة علاقات مع الدول العربية الشقيقة على أمتن أسباب المصلحة الواحدة والمشاركة بما يمليه الواجب نحو الشقيقات التي تناضل من أجل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها ، وأن منهاج الحكومة سيولي تنظيم علاقاتنا بالدول الحليفة والصديقة الكثير من العناية لتؤتي المصالح المتبادلة أطيب الثمرات وأفضل النتائج .

وجاء رد السيد سليمان النابلسي بالموافقة على تشكيل الوزارة يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ مؤكداً شكره لجلالة الملك على الثقة الملكية ، وأكد على إتخاذ الأسباب التي تكفل الدفاع عن الوطن والكرامة ، وفي العمل للقضية العربية على أساس المصلحة الواحدة . ورفع أسماء الوزراء الذين سيشاركونه المسؤولية .

وتم صدور المرسوم الملكي بتأليف الوزارة على النحو التالي :

* سليمان النابلسي رئيساً للوزراء وزيراً للخارجية .
* عبد الحليم النمر وزيراً للداخلية والدفاع .
* أنور الخطيب وزيراً للأشغال العامة .
* شفيق ارشيدات وزيراً للعدلية والتربية والتعليم .
* نعيم عبدالهادي وزيراً للإقتصاد الوطني .

---

(١) مقابلة مع الدكتور يعقوب زيادين ١٦ نيسان ١٩٩٧ ، والدكتور ابراهيم العنزاوي ١٥ نيسان ١٩٩٧ .

* سمعان داوود وزيراً للإنشاء والتعمير ·
* صلاح طوقان وزيراً للمالية ·
* صالح المعشر وزيراً للصحة والشؤون الإجتماعية ·
* عبدالله الريماوي وزير دولة للشؤون الخارجية ·
* عبدالقادر الصالح وزيراً للزراعة ·

الموقف من الدول الحليفة والصديقة:

عندما كتب السيد النابلسي رده على كتاب التكليف اتخذ قراراً بإسقاط عبارة الدول الحليفة والصديقة ؛ لأنه لا يعتبر بريطانيا حليفة وأميركا ليست صديقة وأوروبا الغربية ليسوا من الحلفاء عموماً ، أي أنه لا يريد أن يعلن تأييده لإقامة علاقات مميزة مع بريطانيا وأميركا وأوروبا الغربية عموماً ، لأن هذا يتناقض مع برنامجه الإنتخابي وبرنامج الحزب الوطني الإشتراكي الذي يدعو إلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وإقامة علاقات مع الإتحاد السوفييتي والصين الشعبية ·

ان تشكيلة الوزارة على النحو الذي ذكر أعلاه هو قرار آخر يؤكد على نوع من الإئتلاف لقوى سياسية وطنية وقومية ويسارية معارضة لسياسة الأحلاف خاصة حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، والسير بالتحالف مع الإتجاه الذي تمثله كل من سوريا ومصر الناصرية والسياسة الداخلية والخارجية لمثل هذا التشكيل الوزاري معروفة وطنياً وقومياً ·

وجاء البيان الوزاري لنيل الثقة من البرلمان في ١٩٥٦/١١/٢٧ قراراً جديداً بنفس النهج وملتزماً ببرنامجه الإنتخابي وبرنامج حزبه الوطني الإشتراكي ومنسجماً مع القوى المشكلة للوزارة ·

علينا أن نلاحظ أن البيان الوزاري لنيل الثقة جاء بعد العدوان الثلاثي على مصر وهذا البيان أكد على **النقاط التالية :**

- العمل على التوافق مع مجلس الأمة بالإجراءات المتخذة ضد العدوان الثلاثي على مصر ·

- تحية لموقف جلالة الملك القومي .
- إشادة بموقف الجيش العربي والحرس الوطني .
- تحية لنضال مصر في وجه العدوان وللرئيس عبدالناصر .
- تحية إكبار وإجلال لبورسعيد رمز النضال التحرري .
- عدم إنسحاب المعتدين وراء خطوط الهدنة معناه استمرار العدوان .
- معركتنا مستمرة مع الإستعمار والصهيونية .
- العمل من أجل التعبئة الشعبية .
- تتبنى الحكومة سياسة تحررية تنبثق عنها السياسة الداخلية والعربية والخارجيـــة .
- إرساء قواعد الحياة الديمقراطية النيابية الدستورية .
- ضمان سيادة القانون .
- إطلاق حريات المواطنين .
- وعدت الحكومة بتقديم التشريعات اللازمة لإلغاء القوانين التي تحد من حرية المواطنين وتعيق نمو الحياة الديمقراطية النيابية واستبدالها بقوانين تقدمية تتماشى مع سياسة الحكومة القومية وفي مقدمة هذه القوانين قانون الأحزاب ، قانون المطبوعات ، قانون الوعظ والإرشاد ، قانون البلديات ، قانون الإشراف على البدو واستبدال قانون الدفاع الغاشم بقانون دفاع جديد وفق أحكام الدستور وتعديل قانون الإنتخابات وإعادة النظر في الجهاز الإداري وحماية الموظفين في تعييناتهم وتنقلاتهم وحقوقهم .
- حماية وتدعيم القوات المُسلحة .
- تحقيق مبدأ خدمة العلم .
- إعادة النظر في قوانين الجيش والحرس الوطني .
- اعتبار خطوط الهدنة خطاً واحداً .
- السعي لتوحيد النظم والتدريب والدراسات العسكرية مع جيوش مصر وسوريا .
- العمل على تصفية الإستعمار ونفوذه .

- القبول من حيث المبدأ بالمعونة العربية من مصر وسوريا والسعودية ·
- العزم على إقرار إتفاقية الوحدة الإقتصادية بين سوريا والأردن وعرض التشريعات اللازمة على المجلس النيابي عند وضعها ·
- اسرائيل كيان غير شرعي ، وأكد على رفضه لكل صلح معها ولكل مشروع ينطوي بطريق مباشر أو غير مباشر على الإعتراف بها أو إقامة علاقات مشتركة معها ·
- التمسك بحق اللاجئين في حق العودة إلى وطنهم ·
- إعتبار قضية فلسطين هي قضية المجموعة العربية ·
- دراسة إقامة علاقات مع الإتحاد السوفييتي وغيره من الدول ·
- إعتبار الأحلاف الإستعمارية ومنها حلف بغداد تشكل خطراً كبيراً على الأمة ورفض الدخول في أية أحلاف إستعمارية ·
- إتخاذ الإجراءات لإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية وتصفية القواعد البريطانية في الأردن وتأمين معونة عربية مالية للجيش والحرس الوطني وتنفيذ الإتفاقية الإقتصادية السورية الأردنية ·

يتضح من مجموع نقاط البيان الوزاري أن سليمان النابلسي قد اتخذ قرارات واضحة ونهجاً واضحاً إنسجاماً مع برنامجه الإنتخابي وبرنامج حزبه الوطني الإشتراكي وبرنامج الأحزاب والشخصيات المشاركة في الوزارة ، وبطبيعة الحال فإن القوى المحافظة في الداخل والدول الغربية وخاصة بريطانيا وأميركا وفرنسا في الخارج لا ترضى عن هذه التوجهات ، فلكل طرف داخلي وخارجي حساباته ، وبطبيعة الحال فإن (إسرائيل) كانت تراقب كل ما يجري باعتبار الأردن أقرب الدول إلى فلسطين جغرافياً ، ويوجد فيه أكبر عدد من أبناء فلسطين المهاجرين في الأردن · والأردن نفسه مكون من الضفتين الغربية والشرقية ، ولهذا فإن العامل (الإسرائيلي) وعلاقاته لم يكن مرتاحاً لحكومة النابلسي وسياساته الداخلية والخارجية ·

وقد نالت حكومة سليمان النابلسي ثقة البرلمان بأغلبية أقرب إلى الإجماع حيث فازت بثقة ٣٩ نائباً وعارضها نائب واحد وهو ممثل

حزب التحرير الإسلامي السيد أحمد الداعور ·

الطلب من المجلس العالي لتفسير الدستور حول رئاسة مجلس الأعيان:

بناء على طلب مجلس الوزراء اتخذ المجلس العالي لتفسير الدستور قراراً في ١٩٥٦/١١/٢٥ بأن رئيس مجلس الأعيان يفقد منصبه إذا عين رئيساً للوزراء ولا تعود له هذه الصفة بمجرد إعتزاله رئاسة الوزراء · وهذا القرار يتطلب صدور إرادة ملكية جديدة حسب الدستور بتعيين رئيس جديد لمجلس الأعيان وهذا ما جرى فعلاً فتم تعيين سعيد المفتي رئيساً لمجلس الأعيان ·

مندوب الأردن في الأمم المتحدة وحكومة النابلسي:

بعد استلام النابلسي الوزارة جرى تصويت في الأمم المتحدة على الصين الشعبية "٤" امتنع المندوب الأردني عن التصويت، وواجهت الحكومة النابلسية الأسئلة من مجلس النواب عن هذا الأمر المتناقض مع سياستها المعلنة . وجاء السؤال عن هذا الموضوع من لجنة التوجيه الوطني في نابلس إلى لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية ، وتلا الرسالة النائب العنبتاوي ، ولقد أجاب وزير الشؤون الخارجية السيد عبدالله الريماوي بأن الحكومة تحقق في الأمر ، ولم يكتف النواب بإجابة الوزير وطالبوا بالكشف عن المزيد من المعلومات حول هذا الأمر ، إلا أن الحكومة لم تقدم جواباً شافياً وأصرت على جوابها الأول · ولقد تبين في ما بعد أن مندوب الأردن لدى الأمم المتحدة السيد يوسف هيكل عام ١٩٥٦ التزم بتعليمات من جهات عليا . وهذا الموضوع طرح صلاحيات مجلس الوزراء على بساط البحث وتم التأكيد على أن مجلس الوزراء حسب المادة ٤٥ من الدستور يتولى إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية ·

والفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور الأردني تنص على ما يلي :- تعين صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك ·

المادة ٤٩ من الدستور الأردني تنص على ما يلي :- أوامر الملك الشفوية أو الخطية لا تخلي الوزراء من مسؤولياتهم ٠

إن بحث صلاحيات مجلس الوزراء هو قرار بتأكيد صلاحيات مجلس الوزراء الدستورية بإدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية طبقاً لنص المادة ٤٥ من الدستور الأردني ٠

إن هذا القرار والبحث الذي نتج عن موقف مندوب الأردن في الأمم المتحدة يتطلب عزله عن منصبه ، فهل حدث هذا فعلاً ؟

إقالة إحسان هاشم:

هناك حادثة مهمة أثناء العدوان الفرنسي على الجزائر حيث كان السفير الفرنسي يقيم حفلة في منزله ، وكان السيد إحسان هاشم وكيل وزارة الخارجية الأردنية موجوداً بالحفلة وهاتف رئيس الوزراء السيد النابلسي قائلاً له بأن خطاباتكم بتأييد الجزائر وعبدالناصر تغضب فرنسا ، فقال له رئيس الوزراء من أين تتحدث يا إحسان ؟ فأجابه من منزل السفير الفرنسي في عمان ، وهكذا عزل سليمان النابلسي إحسان هاشم وكيل وزارة الخارجية من منصبه ، واتخذ سليمان النابلسي قراراً بقطع العلاقات مع فرنسا لعدوانها المستمر على الجزائر والعدوان الجديد على مصر ٠

حكومة النابلسي والقوانين القديمة المعروضة على مجلس الأمة:

في ١٩٥٦/١١/١ تقدمت حكومة النابلسي إلى مجلس النواب بطلب سحب عدد من مشاريع القوانين التي كانت تقدمت بها الحكومة السابقة **وهذه المشاريع للقوانين هي :-**

١- سحب مشروع قانون مراقبة المياه الجوفية الذي وضعه مدير دائرة الأراضي والمساحة السابق مستر ولبول ؛ لأن الحكومة لا تقر المبادئ والأسس الواردة فيه ٠

٢- سحب مشروع قانون إدارة وتفويض أراضي وأملاك الدولة المعدل لسنة ١٩٥٥ ٠

٣- سحب مشروع قانون الإنتخابات لسنة ١٩٥٥ ·
٤- سحب مشروع قانون المطبوعات ·
٥- سحب مشروع قانون مجلس الإعمار ·

واستمر مجلس النواب في بحث :-

أ- مشروع قانون معدل لقانون ديوان الموظفين لسنة ١٩٥٦ بناء على توصية خبير الأمم المنتدب لشؤون الموظفين ·
ب- مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٥٦ ·
ج- مشروع قانون نقابة الأطباء الأردنيين ·
د- قانون البلديات ·
هـ- تعديل إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة ·
ر- مشروع قانون إجازة دفع راتب شهري ومقطوع لجنود الإحتياط عندما لا يكونوا في الخدمة الفعلية ·
ز- مشروع قانون نقابة المهن الهندسية ·
و- مشروع قانون نقابة الصيادلة ·

إن مشاريع قوانين الأطباء والمهن الهندسية والصيادلة ، أثارت مشروعية إنضمام العاملين في القوات المسلحة من مهندسين وأطباء وصيادلة إلى النقابات ، وكان الإتجاه العام بأن مشاريع القوانين تخدمهم وتخدم المهنة والنقابات وهذا ما جرى فعلاً ·

القوات العراقية في الأردن:

في ١٩٥٦/١١/٢١ وجه السؤال التالي إلى رئيس الوزراء من قبل النائب يوسف البندك نائب بيت لحم :

١- على أي أساس دخلت القوات العراقية إلى الأردن ؟
٢- هل هذه القوات خاضعة للقيادة الأردنية ؟
٣- ما هو موعد خروجها من الأردن ؟
٤- ما هو الغرض من وجودها حالياً ؟

إن هذه الأسئلة تطرح جدياً السؤال التالي على الحكومة · إذا

كانت الحكومة تريد العمل مع مصر وسوريا عسكرياً واقتصادياً ، وهم جميعاً ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور . فكيف يكون التعامل مع حكومة العراق التي هي جزء من حلف بغداد مع تركيا وباكستان وبرعاية بريطانية وأميركية ؟

إن وجود قوات عراقية على أرض الأردن في ذلك الوقت . يطرح هذا السؤال الكبير ولقد نتج عن هذا كله في ما بعد خروج القوات العراقية من الأردن .

النقطة الرابعة في الأردن:

أرسل السيد سليمان النابلسي في ١٩٥٦/١١/٢١ رسالة إلى رئيس مجلس النواب يقول فيها :

إن إتفاقية النقطة الرابعة قيد البحث الآن من قبل الحكومة ، وستعالج ما أثير في العريضة المقدمة من سكان الأزرق عند إنجازها . وكان الإتجاه العام ضد النقطة الرابعة والمطالبة بإنهاء عملها .

علاقة الإخوان المسلمين بالنابلسي:

من المعروف أن الإخوان المسلمين كانوا يلاحقون النابلسي بالمظاهرات في كل مكان ، وكانت هذه التظاهرات برضى القوى الإجتماعية المحافظة والمتنفذة في عدد من الأجهزة الحكومية ومنها الأمن في ذلك الوقت . ولذلك رأى سليمان النابلسي أن إجراء بعض التنقلات في دائرة الأوقاف قد تخفف من حركة الإخوان المسلمين الذين كانوا مناهضين لسياسة عبدالناصر وبالتالي مناهضين للتحالف معه . ولقد تم إتخاذ قرار بإجراء تنقلات في الأوقاف ؛ نتيجة تحقيقات جرت في بعض مكاتب دائرة الأوقاف .

مساعدات لمتضرري حلف بغداد:

في ١٩٥٦/١٢/٢٠ اتخذ وزير الصحة والشؤون الإجتماعية

السيد صالح المعشر في حكومة السيد سليمان النابلسي قراراً بتوزيع معونات لمتضرري حلف بغداد ، وكان هذا القرار في جوهره يشجع القوى الإجتماعية المناهضة لتيار نوري السعيد في الأردن ، ورسالة واضحة إلى أنصار حلف بغداد ، وفي الوقت نفسه رسالة تأييد بشكل أو بآخر لسياسة عبدالناصر القوية ضد حلف بغداد ٠

ضد مبدأ ايزنهاور:

من القرارات الهامة التي أعلنها سليمان النابلسي في ٢/١/١٩٥٧ في مجلس النواب : "هناك إتجاهات سياسية أمريكية خطيرة ونحن نرفضها" ، وكان يعني مبدأ إيزنهاور وخطورته على الأردن والبلاد العربية عامة . إن قرار سليمان النابلسي في مواجهة مشروع إيزنهاور هو قرار يستفز الولايات المتحدة ومن والاها ، ولقد تكثف الهجوم الأميركي على سياسة النابلسي في مختلف الوسائل الإعلامية ، التي عملت على تحريك كل الذين يتعاونون معها في الداخل والخارج ضده ٠

الموقف من بطاقات اللاجئين والمشاريع الفردية:

تستند المشاريع الإنتاجية المعروفة بالمشاريع الفردية للاجئين الفلسطينيين إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣ بشأن اللاجئين الفلسطينيين ومعالجة أوضاعهم في المناطق التي يستقرون فيها ٠

وقد أثير جدل حول هذا الموضوع في مجلس النواب الأردني أيام حكومة النابلسي ، وقد رد النابلسي بما يلي يوم ١٩٥٧/١/٨ :- "لقد طلبنا من سفيرنا في القاهرة الذي يمثلنا أن يثير هذا الموضوع مجدداً في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ؛ لأن الحكومة تعتبر المشاريع الفردية قضية سياسية وأن أمر اللاجئين يجب أن يظل حياً في النفوس كما أننا اتخذنا إجراءً سريعاً لإيقاف كل عمل من هذا النوع باعتبار أن الحكومة الحاضرة لا تقر بهذا المبدأ"

وأفادت الحكومة النابلسية أنه حتى تاريخه تقدم إلى وزارة الإنشاء والتعمير لتنفيذ المشاريع الفردية ٢٥٧٣ مشروعاً صودق على ٣٣٤ مشروعاً منها فقط . كما قررت الحكومة وقف قبول الطلبات الجديدة من ١٩٥٧/١/١ . ولقد كان موقف النواب مثل الحكومة : "ان قضية اللاجئين قضية سياسية وهي مشكلة فلسطين الأساسية وعلينا أن نوقف المؤامرات عليهم عن طريق وكالة الغوث" .

حرية الصحافة والحكومة النابلسية:

اتخذت الحكومة النابلسية قراراً يوم ١٩٥٦/١٢/٣٠ بالسماح للصحف الحزبية وأعطت ترخيصاً لذلك وصدرت صحف مثل الميثاق ، الجماهير ، اليقظة ، الجبهة ، صوت الشعب ، ومثلت هذه الصحف الطيف السياسي الوطني لمختلف القوى الإجتماعية ، ولكن الأحزاب السياسية كانت تشتكي من دخول قوات الأمن إلى المطابع ومصادرة الصحف بالرغم من أنها مرخصة من الحكومة ، وهذا شيء واضح لما تعانيه الصحافة من الأجهزة الأمنية في ذلك الوقت ، وكان على رأس جهاز الأمن العام السيد بهجت طبارة ولم يكن منسجماً مع سياسة النابلسي ، وكان يرفض أوامر رئيس الوزراء ؛ وهذا يعني أن جهات قوية تساند السيد بهجت طبارة الأمر الذي تسبب بالإحراج أكثر من مرة للسيد النابلسي وحكومته .

توقيع إتفاقية التعاون العربي:

أعلن السيد سليمان النابلسي يوم ١٩٥٧/١/٢٢ في مجلس النواب الأردني توقيع إتفاقية التضامن مع مصر وسوريا والسعودية ، وأنه بموجبها سيجري دفع ١٢٫٥ مليون جنيه استرليني للأردن تشتري ما تحتاجه من الأسواق الخارجية باعتمادات تفتح ضمن الإتفاقيات التجارية المعقودة مع الدول الأجنبية والدول العربية الشقيقة .

ولهذا أعلن سليمان النابلسي ضرورة الدخول في مفاوضات

مباشرة مع بريطانيا : لإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية ، وكان هذا الموقف من حكومة النابلسي قد ألهب حماس النواب والجماهير وأغضب بطبيعة الحال أعداء التضامن العربي الأميركان والبريطانيين ومن في ركابهم ٠

رئيس الوزراء النابلسي وموظفي الدولة:

في جلسة مجلس الوزراء ١٩٥٧/١/٨ بحث المجلس تقرير ديوان الموظفين والذي أفاد بوجود فساد إداري وبطالة ونسبة الموظفين المتعلمين متدنية ودون المستوى المطلوب ، واحتج بعض النواب على الإستغناء الذي تم لبعض الموظفين وإحالة البعض الآخر على التقاعد وأن الحزبية تلعب دوراً سلبياً في هذه المسألة ٠

أجاب السيد النابلسي بأن تقرير رئيس ديوان الموظفين في غاية الأهمية ، وهو من أركان الحكومة ، وأن إحالات التقاعد تمت نتيجة دراسة حقيقية ٠ وأكد النابلسي : أن قوانين الدولة تحرم على الموظف تحريماً قاطعاً الإنتساب إلى الأحزاب ، وأن الصالح العام هو رائدنا ، كما قال رئيس الوزراء أن هناك تضخماً بجهاز الدولة الإداري وخاصة وكلاء الوزراء وكثرتهم ٠

رئيس الوزراء النابلسي وقانون الدفاع:

قال رئيس الوزراء في ١٩٥٧/١/٢٢ في مجلس النواب ، أن سوء إستعمال قانون الدفاع سابقاً يتطلب وضع قانون دفاع جديد لصون حريات المواطنين وحتى لا يكونوا ملهاة بيد الحكام ، وأن لا تكون حرياتهم نهباً لكل غرض وشهوة ٠ اننا نستعمل هذا القانون وليس في نيتنا أن نستعمله ، إلا حين نشعر بأن وضعاً قد أثير يهدد الأمن والسلام وأن قانون الدفاع التقدمي سيكون أحد القوانين التي ستعرض في الدورة الإستثنائية ، وأضاف : "أن يبقى البلد بدون قانون استثنائي أعتقد أنه من الخطورة بمكان" ٠ ولم يصدر قانون دفاع تقدمي أبداً ٠

قرارات النابلسي عن التمثيل القنصلي المزدوج بين الأردن واسرائيل:

أعلن السيد سليمان النابلسي رئيس الوزراء يوم ١٩٥٧/١/٢٢ في مجلس النواب : ليس هناك من ممثل دبلوماسي معتمد بين الأردن واسرائيل ، فالتمثيل الديبلوماسي للدول الممثلة بالمملكة الأردنية محصور عملهم بالملكة ٠

من حيث التمثيل القنصلي ، هناك عدد من القناصل مشتركون بأعمالهم بين الأردن واسرائيل ، وقد اتخذت وزارة الخارجية الأردنية الخطوات اللازمة بالكتابة إلى دولهم تحذرها من السير بهذه الخطة ، وتمهلهم مدة معينة فإذا لم ينقطعوا عن التمثيل المزدوج فسيلغى تمثيلهم ٠

هذا هو موقف الحكومة النابلسية من التمثيل القنصلي المزدوج ؛ وهو موقف لم تتخذه الحكومات السابقة ٠

موقف وقرار الحكومة من البنك الدولي:

سئل وزير الإقتصاد الأردني يوم ١٩٥٧/١/٢٢ حول التعاون مع البنك الدولي ، وخاصة أن تجربة مصر الشقيقة مع البنك الدولي كشفت الدور الإستعماري للبنك الدولي ٠

فقال وزير الإقتصاد الأردني : "ان البنك الدولي مؤسسة دولية يساهم في رأسماله ٥٨ دولة ، والأردن عضو في هذا البنك ويساهم في رأسماله ، ومن حق الأردن أن يستمد بعض القروض من هذه المؤسسة لاستثمارها في تطوير إقتصاده وزيادة إنتاجه ورفع مستوى معيشة أبنائه ٠ وأن الدافع الحقيقي لطلب إرسال بعثة من البنك الدولي للأردن هو محاولة الحصول على قرض من أجل تنمية وتنفيذ المشاريع الإقتصادية في قطاعات الصناعة والزراعة والمواصلات ، تلك المشاريع التي بعضها قائم في الوقت الحاضر ولكنه يحتاج إلى توسيع وتحسين ، وبعضها غير قائم ويفتقر إلى رأس المال ، ولا يمكن الحكم على نوايا البنك الدولي في الأردن قبل معرفة شروطه ، والحكومة حريصة على عدم الإرتباط بأي تعهدات تؤثر على سياسة الأردن

وحريته . أي أن الحكومة جربت التعامل مع البنك الدولي وأنها لا تريد الإستفادة من التجربة المصرية .

قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية رقم ٦ لسنة ١٩٥٧:

إن صدور هذا القانون كان بمثابة إعلان جديد لاستقلال الأردن ، واقامت الجماهير الشعبية إحتفالات رائعة تعبر عن توقها للحرية وللخلاص من التواجد البريطاني في الأردن .

تعليق:

إننا لم نذكر كل القوانين التي اتخذها السيد النابلسي ، ولكننا ذكرنا ما يوضح خط مسار الحكومة المعبر عن رأي الجماهير الشعبية ، ومن الواضح أن الجهاز الإداري للدولة بما فيها الأجهزة الأمنية لم تكن مسايرة ومواكبة لخط سير ونهج الحكومة ، ذلك أن الجهاز الإداري للدولة نما في ظل وجود الإنجليز وله ثقافة خاصة لا تنسجم مع الخط التحرري والمعارض للسياسة البريطانية .

ومن جهة أخرى لم تقدر الحكومة والأحزاب موازين القوى جيداً ، وهذا الأمر يتضح بعدم سيطرة الحكومة على بعض الأجهزة ، وعدم تجاوب عدد من المسؤولين معها ، ولقد كشف الكاتب اليهودي الإسرائيلي امون كوهين في كتابه الأحزاب السياسية في الضفة الغربية الذي اعتمد على أرشيف الأمن الأردني في مدن الضفة الغربية والذي يؤكد فيه أنهم وجدوا كشوفات مؤرخة في بداية ١٩٥٧ بأسماء الشخصيات المعارضة الذين يجب إعتقالهم وكشف بعناوينهم .

وإذا أخذنا بهذه الرواية فهذا يعني أن الأجهزة الأمنية لديها قرار بحملة إعتقالات منذ الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٦ والحكومة النابلسية لا تعرف ذلك .

ولهذا تمت إقالة سليمان النابلسي في ١٩٥٧/٤/١٠ ، وجرت حملة إعتقالات في صفوف المدنيين والعسكريين ، ومع ذلك اشترك

السيد النابلسي في وزارة حسين فخري الخالدي وزيراً للخارجية ٠
إن السؤال المركزي : كيف يشترك سليمان النابلسي في وزارة حسين الخالدي ؟ وهي ذات منهج مختلف عن نهجه ؟

إن المطلوب قراءة للأحداث بعيون أردنية ليس فيها حول وأمامها الحقائق ليعرف هذا الجيل ماذا جرى عام ١٩٥٧ ، لأننا لا يمكن أن نفهم الحاضر دون فهم الماضي ٠٠

مداخلات جلسة العمل الثانية

الدكتور صالح ارشيدات:

شكرا للأستاذ عبدالله حمودة على هذا البحث القيم ،

أيتها الأخوات أيها الإخوة ..

باسمكم نشكر الباحثين الثلاثة على هذا الإغناء لمرحلة ووجهة نظر محددة تجاه المرحوم سليمان النابلسي ، وكما لاحظتم من الأوراق ، فهناك عدة وجهات نظر حول تفسير بعض الأحداث والمواقف ، وهذا حق ، وهذا هو الحوار ، وهذه هي الديموقراطية ، ومع ذلك نقول : إن الجميع كان على إتفاق كبير -على الأقل- في الأوراق الخمسة التي قدمت اليوم ، ورقة الدكتور علي محافظة ، وورقة الأستاذ عيسى مدانات ، والورقات الثلاث التي قدمت في الجلسة الثانية . هناك محاور أساسية متفق عليها تخص شخصية وفكر سليمان النابلسي ، والتي تشيد بهذا الفكر وهذا النضال وتلك المسيرة ، وهناك بعض المفارقات والجدل حول تفسير بعض المواقف لبعض الأحداث وهي كثيرة ولا أريد الدخول فيها ، لأننا لن نخرج بحل أو رأي موحد حول تلك الأحداث ، وقد طلب مني أن نترك نصف الساعة الأخيرة ، لبعض المداخلات والأسئلة ، وإذا أردتم ذلك فأنا على إستعداد لاستلام تلك الأسئلة ومن ثم الإجابة الكاملة عن هذه الأسئلة من الإخوة الباحثين ، أو من أي شخص يطلب منه الإجابة عن ذلك ..

السيدة رحاب القوصيني:

المداخلة موجهة للدكتور موسى الأزرعي .

ذكر الدكتور الأزرعي أن خروج كلوب من الأردن كان بإرادة أردنية ، ولم يكن بتحريض من مصر أو من المد القومي المصري الناصري آنذاك . هذه المقولة قد لا تكون مطلقة وهي قابلة للنقاش ، وتخضع لاختلاف في وجهات النظر أو الرؤى .

وقد كان طرد كلوب سابقا -كما ذكرت- من الناحية الزمنية على تحرير أو تأميم قناة السويس التي نزلت كما الصاعقة على كل

من بريطانيا وفرنسا ·

ما أرغب في معرفته الآن . لماذا لم يكن هناك رد فعل من قبل بريطانيا حيال الأردن إزاء عملية طرب كلوب . قياسا على رد الفعل العدواني الثلاثي المكون من اسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر ، وليس من الضرورة أن يكون رد الفعل بمثل الجاهزية القصوى والشراسة . كما كان في العدوان الثلاثي على مصر، لكن ما هو تفسير عدم وجود رد فعل ·

السيد فايز شخاترة:

هناك تعليقان موجهان للدكتور الأزرعي ، والدكتور فيصل الرفوع ·

يبدو أن موالاة هذه الأيام ما تزال تدافع عن موالاة الخمسينات وأن معارضة هذه الأيام ما تزال مضطرة لأن تتحدث وتدافع عن آراء وأفكار وممارسات معارضة الخمسينات ·

لا أدري على من يرد الدكتور موسى الأزرعي عندما يقول إن قرار طرد كلوب والوقوف مع كل القوى القومية آنذاك لم يكن صدىً للمد الناصري ؟ الحقيقة لا أحد من القوى المعارضة يشكك في ولاء هذه القوى ، وفي ولاء الشعب الأردني وفي قوميته · الشعب الأردني للأسف دائما متهم بأنه عندما يقف موقفا قوميا صحيحا يصور وكأنه موحى بهذا الموقف من الخارج · ولا يقبل أحد هذا النقد بأن كل موقف معارض كأنه موحى به من الخارج ·

الشعب العربي في الأردن في الخمسينات ، كان له موقف قومي واضح وكان يلتقي -ولا يأخذ أية أوامر- في هذا الموقف مع المد القومي الوحدوي الذي كان سائدا في مصر وسوريا رسميا ، والذي كان يسود الشارع العربي بعرضه من المشرق إلى المغرب ·

فالحكومات المتعاقبة هي التي كانت تقول : إن هذا الشارع يوجه من مصر أو سوريا ، ولا أدري كيف يقول الدكتور هذا · الشعب الأردني كان دائما يحس بأن هذا موقفا نابعا منه ، ومن قناعاته القومية ·

الدكتور فيصل الرفوع تعرض لمفارقة عجيبة . وإن تلك الحكومة كانت مع إقامة علاقات مع الإتحاد السوفيتي والصين . وكانت قد قدمتها على علاقاتها مع العراق ·

السؤال بمنتهى البراءة . وكأن هذه الحكومة كانت غير قومية . وذهبت إلى الصين والإتحاد السوفيتي وتجاوزت الجار وابن العم والأخ والقريب · مع إننا نعلم أن حكومة بغداد في تلك الفترة كانت تابعة رسميا في سياستها لحلف بغداد . فلم يكن الرفض والإبتعاد رفضا أو إبتعادا عن بغداد العروبة وبغداد الاخوة . إنما كان رفضا للسياسة الرسمية التي كانت تلحق بغداد بالحلف الإنجليزي والأميركي . وعلينا أن نقر بهذه السياسة وأن لا نستمر بطرح هذه الأسئلة البريئة ·

هناك موضوع دستوري -أشار له الأستاذ عبدالله حمودة- يقول : ان الشعب هو مصدر السلطات · للأسف حتى الآن لا يراد تفعيل هذه المادة . بل يراد أن يكون هناك جهات أخرى إلى جانب الشعب . وفي احيان كثيرة -رغم أنف الشعب- أن تكون هي مصدر السلطات وليس الشعب الأردني · لا بد من تفعيل الدستور الأردني إذا أردنا أن نكون ديمقراطيين ومنطقيين . فحتى الآن يتم تجاهل هذه الحقيقة . وباعتقادي أن القفز فوق هذه المادة هي القضية الرئيسية التي كانت أيام حكومة النابلسي . وكانت سببا في إستقالة تلك الحكومة . ونحن نعلم أن رئيس الديوان الملكي آنذاك . قد حمل رسالة إلى المملكة العربية السعودية بدون علم الحكومة . وإن إعتراض الحكومة على هذه الرسالة . كان أحد الأسباب التي طلب لأجلها من الحكومة أن تقدم استقالتها لأنها عارضت المضمون الذي احتوته تلك الرسالة ·

موضوع الموقف العربي والموقف القومي · لا شك أن السياسية الأردنية في ذلك الوقت كان لها مواقف واضحة جدا . وإنها كانت -ربما كما تمنى الدكتور- أن لا تلغى المعاهدة مع بريطانيا . وأحد الإخوة . كأنه خطأ الحكومة لأنها أنهت المعاهدة وكثير من مراقبي تلك الفترة يقولون بأن بريطانيا كانت تريد أن تنهي المعاهدة لأنها لا

تريد أن تلتزم بإلتزاماتها المالية ، وأن بريطانيا كانت سعيدة جدا بطلب الحكومة الأردنية لإنهاء المعاهدة كي تتخلص من هذه الإلتزامات ، وهذه وجهة نظر ٠

المعاهدة لم يكن ينظر لها على أنها فقط تقديم مساعدات مالية للأردن ، المعاهدة كانت تلحق الأردن وتبقيه تحت الحماية البريطانية ، وكان المطلب القومي الشعبي هو أننا نرفض هذه الهيمنة حتى لو متنا جوعا ، وهذه قضية يجب أن يتم النظر إليها ٠ يجب أن لا نستمر بالنظر إلى القضايا التاريخية ، كما لو أنها ساخنة وتجري في هذا اليوم ٠ اتمنى أن يكون هناك حيادية في النظر إلى هذه القضايا ، وأنا لمست في ورقة الدكتور علي محافظة منتهى الحيادية -وهو رجل أكاديمي- اثناء تحدثه عن تلك المرحلة ، ففي تلك المرحلة كان هناك معسكران : المعسكر الغربي الأميريكي ، والمعسكر الإشتراكي وحلفائه من الحركة القومية العربية ، كل قضية كانت مرتبطة بأحد المعسكرين -وأنا أستغرب من كلام الدكتور عندما اعتذر وقال أنا لست مع أحد- بل يجب على كل منا أن يكون مع أحد الطرفين ، وفي ذلك الوقت لم يكن هناك فرصة للحياد ، فإما أن تكون مع المعسكر الغربي ومع فرض هيمنته على المنطقة ، أو أن تكون مع الحركة القومية العربية التي اضطرت ورغما عنها -وأؤكد على الإضطرار- إلى أن تكون مع الحليف السوفيتي الذي لم يكن آنذاك حليفا غيره يواجه الأميركيين ٠

ونحن الآن نعرف ماذا يعني التفرد الأميركي في المنطقة ، ولا نجد حليفا نلجأ إليه ، هذه نقطة مهمة فقد كانت الحكومة مضطرة لذلك ، وليس لأنها خائنة أو عميلة ، فلم يكن أحد يعطي السلاح ولم يكن أحد مستعد لأن يقف في وجه السياسة الأميركية الغربية سوى الكتلة الشرقية ٠ هذه القضايا كنت أتمنى أن تبحث بحيادية وبنوع من الإلتزام بمصالح الشعب الأردني التي هي جزء لا يتجزأ من مصالح الأمة العربية ، ولا يمكن أن تتعارض المصلحة الإقليمية الأردنية مع أي مصلحة قومية عربية ، والذين يحاولون إيجاد التناقض ، حقيقة

أنهم يعملون لمصالح غير أردنية .

الدكتور صالح ارشيدات:

شكرا أخ فايز، أرجو من الإخوة الكرام أن يلتزموا بسؤال محدد أو مداخلة محددة -قدر الإمكان- حتى نستطيع أن نعطي المجال للجميع وكذلك للإخوة الباحثين للإجابة عن ذلك .

السيد قدري النابلسي:

السؤال موجه للدكتور فيصل الرفوع .

لقد وصف الدكتور فيصل الرفوع -وأصر باستمرار- على أن سياسة المرحوم سليمان النابلسي كانت إزدواجية، بمعنى أنه خارج الحكم كان له رأي، وفي الحكم كان له رأي آخر، منطق خارج الحكم ومنطق داخل الحكم، وهذه في ظني ليست قضية إجتهادية وإنما هي وصمة، بينما الدراسة الموثقة التي قدمها الدكتور علي محافظة، تظهر المرحوم النابلسي، بأنه كان رجل مبدأ، وقد نال ما نال من نفي واعتقال، ورفض الإنتقال من الأردن ليذهب لاجئا سياسيا إلى الخارج، ولم يستفد من العمل السياسي إطلاقا . أما قضية أنه لم يدخل الحرب عام ١٩٥٦، ففي ظني أنه لو دخلها لذهبت الضفة الغربية عام ١٩٥٦، كما ظهر ذلك عام ١٩٦٧، وإني أذكر هنا مقولة قالها المرحوم وصفي التل "ما تمنيت الحكم إلا مرتين، المرة الأولى قبل عام ١٩٦٧، لئلا أدخل الحرب، لأن دخولها كان خيانة، والثانية بعد الحرب، لئلا أوقفها، لأن إيقافها كان خيانة أكبر" .

الأستاذ خالد محادين:

الحقيقة لم أكن أريد أن أناقش أيا من المحاضرين، كنت أود أن أتوقف مع الدكتور فيصل الرفوع وبخاصة أن زميلا نبهني انه رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، ثم استمعت إلى الأخ عبدالله حمودة فوجدت فيما قدمه ردا على كل ما قاله الدكتور

فيصل الرفوع ٠

أنا أتمنى من الدكتور فيصل الرفوع أن يوضح لي مفهوم المعارضة والموالاة في الخمسينات ، وأتمنى -وهو يتحدث عن تلك المرحلة- أن يكون دقيقا في إختيار تعبيراته ٠

كان المعارض معارضا بوضوح ، وكان الموالي مواليا بوضوح ، وأعتقد أن نموذج المرحومين ، عبد الحليم النمر ، وسليمان النابلسي ، صعب جدا أن يتكرر ٠

الآن غالبية السياسيين وغالبية الحزبيين ، مستعدون لبيع كل أحزابهم من أجل الوصول إلى وظيفة مدير دائرة ٠ واستغرب من الدكتور فيصل الرفوع كيف يصف سليمان النابلسي بأنه كان يتأرجح بين القومية والوطنية ، فهل الدكتور فيصل من الأردنيين الذين يعتقدون أن الأردني الجيد هو بالضرورة عربي سيء ، وأن العربي السيء هو بالضرورة أردني جيد ؟

أرجو أن يحتمل الدكتور فيصل ما أحمله من مودة ، وما أقوله : أعتقد أن الأمر سيكون مدمرا إذا شارك أساتذة الجامعات الإعلاميين في كتابة التاريخ ٠ ولا أريد أن أكون شريرا فأقول ، إن الدكتور فيصل في كل ما تحدث به عن سليمان النابلسي ، كان يقع تحت وهم أن سليمان النابلسي ما يزال حيا ومطاردا ، ومحكوما بالإقامة الجبرية ٠ سليمان النابلسي حتى هذه اللحظة ما يزال موضع تقدير الحسين ، وموضع تقدير كل المسؤولين في هذا البلد ، لأنهم كانوا يعارضون بشرف وكانوا يوالون بشرف ، فلم يكن هناك أي صراع فكري حتى يذهب أو يأتي فلان ، وعندما نتذكر في بداية الخمسينات أن القائد كان في أوائل العشرينات نستطيع أن ندرك كم كان ذكيا في تعامله ٠

أريد أن أسجل ملاحظة أخيرة ، أنا أعتقد إن المعارضين الشرفاء في هذا البلد هم الذين امدوا في عمر الحسين وعمقوا تجربته ، وإن الموالين المزيفين ، هم الذين شيبوه ويشيبونه كل يوم ، وأسأل الله أن نكون من المعارضين الشرفاء ، وليس من الموالين المزيفين ٠

الدكتور صالح ارشيدات:

صار لدي مجموعة كبيرة من الأسئلة ، والآن نبدأ بالإجابة ، ونبدأ بالدكتور موسى الأزرعي الذي سيجيب عن سؤالين ، السؤال الأول يتعلق بموضوع إخراج كلوب وعلاقة ذلك في ما يقال والذي وجهته السيدة رحاب القوصيني ، والسؤال الثاني كان موجها من الأستاذ فايز شخاترة الذي أشار إلى هذا الموضوع بإسلوب آخر حول نفس القضية .

الدكتور موسى الأزرعي:

بالنسبة للسؤال الأول -لا أظن- أنه لم يكن هناك ردود فعل على إخراج كلوب حتى على المستوى البريطاني ، والمشكلة في الزمن المرهون بعشرين دقيقة والذي لا يسمح لي أن أجيب أو أوضح عن كل شيء أو إنصافه ، وأنا آمل من السيدة رحاب قوصيني أن تعود إلى النص لترى رد الفعل البريطاني على إخراج كلوب ، ورد الفعل بدأ من كلوب نفسه من عمان ، والذي يقرأ كتاب "الأردن على الحافة" لتشارلز جونستون -الذي كان سفيرا لبريطانيا في الأردن- يكتشف حجم رد الفعل في بريطانيا وأوروبا وكم كان عنيفا ، وربما يدعو إلى الدهشة والإستغراب ، بينما كان رد الفعل العربي حقيقة يدعو إلى الإعتزاز والإفتخار .

أنا لم أقل إن المد الناصري لم يكن رديفا ومساندا في إخراج كلوب -والنص بيننا- ، أنا قلت أن النظام المصري أو عبدالناصر ، لم يكن صاحب أثر مباشر في إخراج كلوب ، بل ان القرار كان وطنيا وقياديا . وأنا لم أكن مواليا في ذلك الوقت لأدافع عن ولاء ، ولم أكن يساريا في ذلك الوقت حتى أتنكر ليساريتي .

الدكتور صالح ارشيدات:

يوجد مجموعة أسئلة موجهة للدكتور فيصل الرفوع .

الدكتور فيصل الرفوع:

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد .

الإخوة الكرام .

أنا لست في تأبين المرحوم سليمان النابلسي ، ولا في أربعينية سليمان النابلسي فنذكر محاسنه وماذا فعل ، نحن في ندوة "سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته" له محاسن ليس كشخص وإنما كسياسي ، وأنا ما تعرضت له وعندما كان سليمان النابلسي رئيسا للوزراء ، كان عمري سنة واحدة ، فقد راجعت عدة مصادر وهذا المتوفر .

أيها الإخوة :

الذين يكتبون التاريخ ليسوا هم الإعلاميون ، (الذين يشتروا بسيارة) وإنما هم الأكاديميون الذين يكتبون تاريخ الأمم .

ردا على الأستاذ فايز الشخاترة -وأعتقد أنك تلميذي ، ناقشتك برسالة الماجستير- حينما أقول إن المرحوم النابلسي ، كان مع إقامة العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، وضد الإلتقاء مع السياسة العراقية ، فهذه وجهة نظر وحقيقة . لكن في ذلك الوقت ، هل كان من مصلحة الأردن معاداة العراق ، أعتقد أن مصلحة الأردن آنذاك أن لا يعادي العراق ، ولا في أي زمن من الأزمان - بغض النظر عمن يحكم العراق ، وأنت تعرف أن الأردن وعمقه الإستراتيجي هو لقاؤه مع سوريا والعراق ، وأمنه وأمن أجياله هو في الإلتقاء مع سوريا والعراق ، بغض النظر عن الذي يحكم في سوريا والعراق ، وهذا موثق ، وقلت كما يقول العديد من الباحثين أنها وجهة نظر .

بالنسبة للأستاذ قدري النابلسي .

أنا أقول إن الإزدواجية ليست في شخص الرجل ، -فأنا أقف إجلالا واحتراما لهذا الرجل- وإنما كانت مواقفه في المعارضة مغايرة لمواقفه في الحكم ، وهذه طبيعة الناس ، فالحلم السياسي مغاير

للواقع ، وأنا لا أتطرق لشخص سليمان النابلسي وإنما تطرقت لواقع سياسي ·

وأنا في كثير من المواقف قلت : إن كثيرا من الباحثين يقولون كذا ··· ، لكن أنا أقول إن واقعه كان يفرض عليه ذلك ، فالأردن كان مكبلا بمعاهدة ، والأردن قليل الموارد ومستهدف من قبل الحركة الصهيونية وبالتالي أنا كنت أبرر للمرحوم سليمان النابلسي مواقفه ·

أما بالنسبة لأخي الأستاذ خالد محادين ، والذي تربطني به علاقة -أتصور أنها جيدة- ولم أصطدم معه في يوم من الأيام ، فهو أخ وصديق ·

أولا : التاريخ يكتبه الأكاديميون ، وليس الإعلاميون -الذين يجيئون ويذهبون من سفارة لأخرى في كل يوم- ·

الدكتور صالح ارشيدات:

أرجو من الإخوة الكرام احترام هذه الندوة واحترام شخص سليمان النابلسي واحترام سيرته ، ونحن لسنا في مهاترات ، فالرجاء عدم ذكر الأسماء ، ونحن نتكلم عن مواضيع ومحاور ومواقف ·

الدكتور فيصل الرفوع:

نعم ، أنا أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية -أخ خالد- وأنت تعرف ذلك ، وما قلته أنا مسؤول عنه ، وكنت أتمنى لو أنك قرأت الورقة وليس الإكتفاء بسماعها ، حيث ستجد الإحترام الكبير لمسيرة المرحوم سليمان النابلسي ، وأكرر للمرة الثالثة أن التاريخ يكتبه الأكاديميون وليس الإعلاميون ·

وأنا لا أعرف من الذي تقصده ، والذي يغير وجهة نظره بوظيفة أو سيارة ، أنت أدرى بهم ، أنا لا أعرف ، أنا رجل أكاديمي أستقل سيارة من الطفيلة لبغداد وحتى الجامعة الأردنية ·

وأنا سعيد جدا لأن ورقتي أثارت كل تلك الأسئلة والإستفسارات

وذلك دليل على أنها ورقة استطاعت جلب إهتمام الإخوة وإثارة الأسئلة ، وأنا على إستعداد للنقاش حول هذا الموضوع في أي مكان تريدونه ٠

الدكتور صالح ارشيدات:

في النهاية ، سأعطي الأخ عبدالله حمودة حق الإجابة عن المداخلة التي أثيرت ، وقبل ذلك أقول .إن جميع الأوراق موجودة ويمكن استلامها وقراءتها بتمعن ، وأرجو أن تكون هذه الندوة بداية ندوات أخرى ٠ وكما ذكرت في بداية الجلسة ، أن أربعين عاما مرت على فترة المرحوم سليمان النابلسي ، ولم يكتب إلا القليل ، وهذه مسؤولية الجميع والأكاديميين والإعلاميين وأصدقاء النابلسي ، ويبدو انه صحيح ما قيل عن وجود فجوة بين الأجيال ، وهذه جريمة في حق الأجيال ٠ الكلمة الأخيرة للأخ عبدالله حمودة فليتفضل ٠

الأستاذ عبدالله حمودة:

أريد أن أؤكد على ثلاث قضايا أرجو إنتباهكم لها :

القضية الأولى : لقد اطلعت على كتاب صادر عن الخارجية الأميركية موثق منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٦ ، وعدد صفحاته ٦٧٤ ، طبعة مصرية ، ويتحدث عن العلاقات بين أميركا والمنطقة وخاصة مصر ، في الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب يتناول كل الوثائق الأميركية بما فيها وثائق الرؤساء ، وأكثر من عشرة مواضع في هذا الكتاب تؤكد على موقف أميركا المؤيد لحلف بغداد ودعمه لخطط إيزنهاور ودوره في الأردن ومصر ، وبالتالي كانت أميركا تقاتل حكومة النابلسي ضمن رفضها لمبدأ إيزنهاور المبكر ، لأن مبدأ إيزنهاور أعلن رسميا في ١٩٥٦/١٢/٢ ، أي بعد جلاء العدوان ، حيث تقدمت أميركا بخطاب في الكونغرس وأعلنت عن مبدأ إيزنهاور ، وبعد يومين عقد عبدالله الريماوي مؤتمرا صحفيا وأعلن رفض الحكومة الأردنية لمبدأ إيزنهاور ، فيما كانت جهات عليا في الأردن تعلن قبولها لهذا

المبدأ ، ومن هنا حصل الصدام . هذا الكتاب موثق جدا وأرجو من الباحثين الإطلاع عليه .

الموضوع الثاني في التقييم ، أرجو أن نثبت مبدأ أن لا يحاكم شخص إلا بما قاله وما فعله ، وإذا حصل تناقض بين القول والفعل ، فنأخذ الفعل لأنه في النهاية هو الأهم .

القضية الأخيرة : أريد أن أذكر حادثة مهمة حصلت في التاريخ الحديث . قبل عشرة أيام قمت بزيارة لقرية ابدر ، والتقيت مع والد الدقامسة الذي تكلم عن قصته عام ١٩٥١ التي لها علاقة بسليمان النابلسي ، وقال في عام ١٩٥١ حصلت مظاهرات- وبالمناسبة هو مصاب بالشلل- واعتقلت كان حينها فالح المدادحة وزيرا للداخلية ، حيث ذهبنا إلى سجن المحطة ، فشاهدت ٢٠٠ سجينا من بينهم سليمان النابلسي ، حيث حوكمت ، وتعلمت في السجن خلال ٧٢ يوما معنى الوطنية من المرحوم النابلسي .

الدكتور صالح ارشيدات:

في الختام -وهناك الكثير بعد الظهر- الساعة الثالثة والنصف ستبدأ الجلسة الثالثة بعنوان "سليمان النابلسي في محيطه العربي" وسيكون رئيس الجلسة معالي الدكتور سعيد التل ، وأيضا هناك الجلسة الرابعة والأخيرة في الخامسة والربع بعنوان "سليمان النابلسي الحزبي والبرلماني" وسيكون رئيس الجلسة معالي الدكتور ممدوح العبادي . ونرجو من الجميع المشاركة في هذين اللقائين الهامين . وشكرا لكم جميعا وشكرا للإخوة الباحثين .

وقائع جلسة العمل الثالثة
سليمان النابلسي في محيطه العربي

رئيس الجلسة : معالي الدكتور سعيد التل
الورقة الأولى : سليمان النابلسي والقضية الفلسطينية
الباحث : الدكتور وليد قمحاوي

الورقة الثانية : سليمان النابلسي والعلاقات العربية
الباحث : الدكتور موسى بريزات

مداخلات جلسة العمل الثالثة

كلمـــة رئيـــس الجلســـة

معالي الدكتور سعيد التل

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة ،

يمكن القول وبصورة عامة أن عقد الخمسينات من هذا القرن بأحداثه ، كان من أخطر وأهم العقود التي عاشتها أمتنا العربية في تاريخها المعاصر ، ويمكن القول أيضا أن آثار أحداثه الإيجابية والسلبية لا نزال نعيشها بكل حلاواتها ومراراتها ٠ ففي هذا العقد تعمق الوعي القومي العربي وازداد انتشارا ، وتبلور مفهوم الأمة العربية الواحدة والوطن العربي الواحد وأصبح حقيقة قائمة معترف بها ، ليس عند العرب أنفسهم فقط بل عند جميع دول العالم وشعوبه ٠ وفي هذا العقد ونتيجة تعمق الوعي القومي العربي ومن أجل مواجهة التحديات التي تعرضت لها الأمة العربية ارتفعت الأصوات مطالبة بالوحدة العربية ٠ ومن هذه المنطلقات اتحدت مصر وسورية في إطار الجمهورية العربية المتحدة واتحدت الأردن والعراق في إطار دولة الإتحاد العربي ٠

إن المد القومي العربي في الخمسينات كان يعتمد بصورة رئيسية على العواطف الجياشة وكان يفتقر إلى الديمقراطية ٠ ومع أن هذه العواطف كانت صادقة ومخلصة إلا أنها كانت وفي كثير من الأحيان ، وبحكم طبيعتها ، لا تحتكم إلى العقل والمنطق والمعلومات ٠ وبسبب ذلك ، وكما أعتقد ، انهارت تجربتا الوحدة العربية بانقلابين عسكريين أطاح بهما الواحدة تلو الأخرى ٠

وبالعواطف الجياشة وغياب الديمقراطية اندفعت الدول العربية في صراعات وخصومات وحروب شديدة فيما بينها ، استنفذت قواها واستهلكت جهودها ٠ وبسببها أيضا اتخذت أغلب القيادات العربية مواقف وقرارات كان لها آثار سلبية كبيرة على الأمة العربية ٠ ان قرار حرب حزيران ١٩٦٧ ، والذي نتج عنه أكبر هزيمة تلحق بالأمة العربية وأكبر إهانة لها في تاريخها ، كان سببه عدم تحكيم العقل بسبب غياب الديمقراطية ٠ إن جميع القادة العرب ، وبدون أي استثناء ، كانت لديهم المعلومات أن دخول حرب مع اسرائيل في ذلك الوقت معناه

الهزيمة والكارثة . هذه الهزيمة الكارثة لا نزال نعاني من آثارها حتى الآن أبشع وأذل أنواع المعاناة .

في هذا العقد لمع اسم دولة الأستاذ المرحوم سليمان النابلسي كزعيم سياسي في الأردن لتيار وطني قومي تقدمي . لقد لعب دولة المرحوم النابلسي دورا سياسيا مهما جدا في السياسة الأردنية في هذا العقد ليس على المستوى الوطني الأردني فحسب بل وعلى المستوى القومي العربي . وفي هذه الجلسة سوف يحدثنا الأستاذ وليد قمحاوي عن سليمان النابلسي والقضية الفلسطينية ، كما سوف يحدثنا الدكتور موسى بريزات عن سليمان النابلسي والعلاقات العربية .

سليمان النابلسي والقضية الفلسطينية

الدكتور وليد قمحاوي

في الرابع عشر من آذار سنة ١٩٥٧ وقف رئيس حكومة المملكة الأردنية الهاشمية خطيبا بمناسبة الذكرى الأولى لتعريب الجيش الأردني ، ومستهلا خطابه بالكلمات : "هذا الجيش جيش الملك ، جيش الشعب ، جيش فلسطين" . "ثم أضاف موضحا أخطار بقاء كلوب الإنجليزي رئيسا لأركان الجيش الأردني: "إن كلوب هو تقسيم فلسطين . هو المهادنة والوادعة والصلح مع اسرائيل . وهو ضياع فلسطين" .

في حينه صفق لهذا الكلام جميع الحاضرين ولم يستغرب أحد أن يوصف الجيش الأردني بأنه جيش فلسطين . ولم ينبر أحد محتجا بدعوى أن مسئوليات هذا الجيش مقتصرة على شرقي نهر الأردن ، وليس واردا أن يكون لبلد آخر أو لشعب ثان مقيم على الضفة الغربية من النهر .كذلك لم يرتفع صوت مستنكرا وزاعما أنه لا يجوز لرئيس حكومة دولة شقيقة أن يتدخل في الشئون الداخلية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ، مخالفا بذلك قرارات مؤتمرات القمم ! كان هذا كله طبيعيا في ذلك الزمن ، لأن ملقي الخطاب رئيس الوزراء سليمان النابلسي والذين ألقي عليهم واليهم ذلك الخطاب كانوا من الجيل الذي ولد في النصف الأول من القرن العشرين ، إن لم نقل الثلث الأول منه . أبناء ذلك الجيل كانوا شهودا أو حديثي عهد بالحرب العالمية الأولى التي حملت معها معاهدة سايكس بيكو وما نجم عنها من تفتيت المشرق العربي المنفتح على بعضه إلى عدة دول منغلقة تقاسمت السيطرة عليها بريطانيا وفرنسا . كان ذلك الجيل معاصرا لوعد بلفور البريطاني أو لمؤامرة تنفيذه بالغزو الصهيوني لفلسطين . وبالتالي شارك ذلك الجيل أو على الأقل عايش وتفاعل مع شتى الإنتفاضات الوطنية المتتالية في فلسطين وسائر الأقطار العربية ضد القوى الإستعمارية الأوروبية : بريطانية وفرنسية وإيطالية وإسبانية وبرتغالية ، بالإضافة إلى الغزاة الصهاينة . ثم كان شاهدا على مسرحية إنشاء جامعة الدول العربية ، بعد أن كان قبلها يراه أمرا طبيعيا أن يكون شريف مكة

الحسين بن علي علـى رأس الثورة العـربية ، أو أن يكون فيصـل بـن الحسين ملكا على سوريا ، ثم من بعد ذلك على العراق ، أو أن يسعى عبدالله بن الحسين سرا وعلانية لإقامة كيان يتجاوز شرقي الأردن إلى سوريا الكبرى وحتى الهلال الخصيب . كان طبيعيا أن يعرف مصطفى وهبي التل هويته بأنه عربي ، وأن يكون النشيد الوطني في مدرسة الكرك في ١٩٣٣ "سوريا ذات المجد" ، مثلما كان طبيعيا أن يمتلئ سجل زوار معرض رسامة من عكا مشاركة في المعرض العربي الأول في القدس في ١٩٣٤ بمئات العبارات من التقدير والتشجيع باعتبارها إمرأة عربية مبدعة ولم يلقبها أحد بالفلسطينية .

إنطلاقا من هذه الخلفية ، ومثل سائر البشر ، كان المرحوم سليمان النابلسي نتاج جيناته الموروثة وبيئته المحيطة ، سواء تمثل ذلك في إنحداره من أسرة تنقل أفرادها بين غربي النهر وشرقيه ، أو كان بحكم مولده في السلط وتلقيه التعليم في مدرسة النجاح في نابلس ، حيث كان بعض أهله مقيما . أما الإجازات المدرسية فكان يمضيها مع سائر أهله في السلط ، التي كانت متميزة بالمدرسة الثانوية الوحيدة شرقي النهر ، والتي كانت غنية بمعلميها المرتبطين بعروبتهم أكثر من تعصبهم لمنابتهم . وهكذا كان سليمان أنى توجه مشاركا في المناسبات الوطنية ، وجلها إن لم يكن كلها من أجل فلسطين ، سواء كانت إضرابا في نابلس أو مظاهرة في السلط . وأما تعليمه العالي فكان في الجامعة الأمريكية في بيروت ، ذات الفضل الكبير في تمكين المئات من أبناء وبنات فلسطين وشرقي الأردن من التحصيل الجامعي وبشكل متميز يقوي ملكات التحليل والمنطق والتفتح الفكري . كما كانت مجالا لتواصل طلائع عربية مثقفة واعية لقضايا أمتها ومتفاعلة مع أوضاعها وأهدافها .

بعد زمن قصير من حصوله على الشهادة الجامعية في ١٩٣٢ ، عين سليمان معلما في مدرسة الكرك . ولم تمض بضعة أسابيع حتى جاء اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني . ويروي المرحوم

هزاع المجالي في كتابه "مذكراتي" كيف دخل النابلسي صباح ذلك اليوم الصف "وبادر يسأل الطلاب بالإنجليزية عن ذلك اليوم ولم يجب الطلاب الإجابة التي كان يرمي إليها · فلم يلبث أن صاح بهم بعصبية زائدة" : "إن هذا اليوم هو يوم وعد بلفور. ثم هتف صائحا بالإنجليزية : فليسقط وعد بلفور ··· واستثار الطلاب وحرضهم على التظاهر استنكارا للوعد · فالتهبت حماستهم وخرجوا من الصف واخرجوا جميع طلاب المدرسة معهم · وسار الجميع في مظاهرة صاخبة ، ربما كانت أول مظاهرة في الكرك" · انتهى الإقتباس ·

كانت النتيجة معاقبة المرحوم سليمان النابلسي بنقله من الكرك · لكنه بعد ذلك بمدة عين سكرتيرا لرئاسة الوزراء · وفي عام ١٩٤٥ منح رئيس الوزراء آن ذاك شركة صهيونية امتيازا للتنقيب عن المعادن ·فما كان من النابلسي إلا المسارعة للمشاركة في إثارة الرأي العام الشعبي للمطالبة بإلغاء ذلك الإمتياز · وكان العقاب هذه المرة نفيه إلى بلدة الشوبك حيث بقي عدة شهور ·

بعد ذلك في عام ١٩٤٨ وقعت كارثة فلسطين · وصدم سليمان كما صدم ملايين العرب بهزيمة الجيوش العربية وقيام دولة اسرائيل وما نتج عن ذلك من تشريد مليون لاجئ من فلسطين · وكانت القناعة الشائعة أن السبب في ذلك هو هذا الحاكم أو ذاك ، والسلاح الفاسد هنا أو هناك ، وقائد بريطاني في قطر ما أو معاهدة مفروضة على سواه · وعاش النابلسي أحداث تلك الفترة وتفاعل مع وحدة ضفتي الأردن وما تمخضت عنه من إمتزاج في شتى المجالات والمستويات · وكان له دور متميز في الميدان السياسي من هذا التمازج · فرأس الحزب الوطني الإشتراكي والجبهة الوطنية ، وشارك الأكثرية الساحقة من الناس في نزوعهم إلى الإستقلال الوطني والوحدة العربية وتحرير فلسطين ، تلك الشعارات التي وصفت فيما بعد بالناصرية ، مع أنها لم تكن بدعة ابتدعها عبدالناصر ، وإنما كان منبتها الوجدان الوطني العربي الذي قدر أن يكون عبدالناصر قائده نحو تحقيقها ·

في تلك الحقبة كلف سليمان النابلسي بتشكيل الوزارة ·
وفي مساء اليوم الذي تشكلت فيه وزارته ، أي في ١٩٥٦/١٠/٢٩ ،
شنت اسرائيل هجومها على مصر مستهلة ما عرف بالعدوان الثلاثي
أو حرب السويس · ومضت شهور والأمة العربية تعيش أحداث تلك
الحرب ونتائجها ، وتتابع موقف الدول الكبرى منها · وكان الناس
منفعلين ومتفاعلين مع كل نبأ أو قرار · وفي نابلس ، حيث كان لي
شرف رئاسة المنتدى الثقافي التعاوني ، كان هناك تشوف شعبي
عارم إلى لقاء مع رئيس الحكومة · وقصدت عمان أدعو أبا فارس
لزيارة نابلس ، فلبى الدعوة مشكورا · وهكذا في مساء الخامس من
نيسان ١٩٥٧ كان رئيس وزراء الأردن يقف وسط جموع حاشدة ملأت
ساحة المدرسة الغزالية النابلسية والساحات والشوارع المحيطة بها
يخطب بعفوية وعاطفة جياشة مهاجما الصهيونية ومنتقدا
السياسة الأمريكية ومشروع إيزنهاور المبني على فرضية أن إنحسار
النفوذين البريطاني والفرنسي قد أوجد فراغا في الشرق الأوسط ،
وأن هذا الفراغ لا بد له من قوة تملؤه ، وبالتالي فإن النفوذ الأمريكي
هو المؤهل لذلك سواءً اثار الأمر إعجابا أو استغرابا أو حتى إستهجانا
في وقتنا هذا ، فقد كان سليمان النابلسي يتكلم كأي من الناس
الملتهبين حماسا · فكان منسجما مع نفسه ومشاعره وأمانيه العامة
أكثر مما كان متقيدا بظروف منصبه ومتطلبات الحكم · وكانت
النتيجة إقالة وزارته قبل إنقضاء اسبوع واحد على ذلك الخطاب ،
ليعود أبو الفوارس إلى قاعدته الجماهيرية واحدا من الناس ، لكن
بموقعه المميز في المقدمة · ومضت السنوات حاملة في طياتها
أحداثا كبرى ليس هنا المجال لتفصيلها أو حتى تعدادها ، وان كان كل
منها مرتبطا بشكل ما بقضية فلسطين وارافعا ، صدقا أو كذبا ،
شعار تحريرها · حصل اتحاد الأردن مع العراق الذي انفصم قبل أن
يجف الحبر من على وثائقه ، وتوحد سوريا مع مصر الذي أنهاه وهو
في المهد انقلاب انفصالي انتهازي ، كما كانت الوحدة بين ضفتي
الأردن التي فككت عراها هزيمة ١٩٦٧ ، تلك الكارثة التي قصمت

ظهر الأحلام الكبرى والأماني العذبة لجيل الثلث الأول من القرن العشرين ، ونضالات جيل الثلث الثاني ، وانتفاضة جيل الثلث الأخير من هذا القرن العجيب ٠

كان المفروض أن تكون هزيمة ١٩٦٧ ساحقة للعوامل التي تسببت بها ومنبهة للشعوب التي اكتوت بنارها ٠ لكن سرعان ما تخلقت أوهام العرب حول ظاهرة التنظيمات الفدائية وتعلقت بها خشبة للنجاة في بحر متلاطم الأمواج ٠ والتف الكثيرون حولها ، انتظاما أو التزاما أو تعاطفا أو استسلاما ، وكان الأردن بحكم واقعه الجغرافي المجال الأرحب لامتداد تلك التنظيمات وتمددها ٠ وتعلق الناس بما علقوه عليها من آمال وحاولوا التغاضي عما كانوا يرونه من سلبيات ٠

كان سليمان النابلسي بحكم ماضيه ومكانته ومشاعره ، في طليعة الشخصيات التي توثقت الصلات بينها وبين قيادات تلك التنظيمات بمختلف أسمائها وأحجامها ٠ فكانت تلك القيادات على إتصال مستمر معه ، وكان هو من جهته متعاطفا كليا مع فصائل المنظمة متوقعا منها أن تكون رأس الحربة في مقاومة الإحتلال الصهيوني لفلسطين ٠ كان يساندها إلى درجة تجعله لا يتقبل أي تهجم عليها ٠ بل انه تجاوب مع رغباتها بإقامة التجمع الوطني للفعاليات السياسية والنقابية في الضفة الشرقية ، وفي جعل هذا التجمع بقيادته ظهيرا لتلك الفصائل وملجأ لها وحتى منسقا بينها إذا تطلب الأمر ذلك ٠ وعندما تأزمت الأمور في شهر آذار ١٩٧٠ دعا النابلسي إلى إجتماع عام تقرر فيه تشكيل لجنة متابعة برئاسته ، وكانت مهمتها تأييد الفصائل ومؤازرتها في مطالبها ومواقفها ٠

ويروي المؤرخ الأستاذ سليمان موسى في كتابه القيم "اعلام من الأردن" أن النابلسي حدثه "بأن التجمع الوطني قام فعلا لمساندة الفدائيين ، ولكن هؤلاء لم يلبثوا حتى قضوا عليه بسبب غرورهم" ٠ كما أنه ينقل عنه قوله "إنني ملتزم بتأييد الحركة الفدائية من ناحية

المبدأ ··· لأن الحركة الفدائية تستهدف تحرير الأرض السليبة كلها ولا تكتفي بإزالة آثار العدوان · لقد حدثت تجاوزات كثيرة من قبل الفدائيين على أيدي الجهلاء أو الإنتهازيين أو المدسوسين» وانتهى الإقتباس ·

من باب الإنصاف للرجل، يجب أن نؤكد أنه في موقفه هذا لم يكن متصنعا أو وراء أية منفعة شخصية، وإنما كان منسجما مع نفسه وموقعه على رأس المظاهرة الشعبية المؤيدة للعمل الفدائي ولو تعارض هذا مع نظرة النظام للأمور · لكن المرجح أنه لم يكن مرتاحا إلى الشعارات الإستفزازية التي كانت تنادي بها تلك التنظيمات ضد النظام · والمؤكد أنه لم يكن راضيا عن الممارسات السلبية والسلوكيات القبيحة لبعض كوادر الفصائل المسلحة · لذلك لا نستغرب أن يكون النابلسي قد وجه النصح بين الحين والآخر إلى القيادات، وأن يكون قد لامها على بعض التصرفات المسيئة ·

لكن من باب الإجتهاد الشخصي ومن منطلق الحكمة بأثر رجعي، لا بد من التساؤل: ألم يكن بمستطاع النابلسي أن يفعل ما هو أكثر بكثير من عبارة نصح هادئة أو كلمة لوم ناعمة؟ ولماذا لم يحاول أن يستثمر مكانته الشعبية وصفته كرئيس للتجمع الوطني في تشكيل قوة ضاغطة على قيادات الفصائل كي تقوم إعوجاجاتها وتوقف المسيء من تصرفاتها؟ أو لم يكن بمقدوره أن يقوم بدور فعال في مد الجسور بين نظام الحكم وقيادة المنظمة؟ لو أنه قام بهذا الدور ونجح فيه لربما اختلفت سيرة العمل الفدائي وبالتالي تغير إلى الأفضل مصيره · ولعل هذا كان سيجنب الحركة الشعبية الوطنية في الأردن نهايتها الخاسرة · فقد كان من أخطر إفرازات تواجد الفصائل المسلحة في الأردن وممارساتها السلطوية وعملها على وضع الحركة الوطنية الشعبية تحت جناحها وطوع رغباتها، أن تقلص وجود التنظيمات الشعبية وتلاشى تأثيرها بل وتهمشت رموزها، مما أوجد فراغا في المشاركة الشعبية المسئولة والمنظمة · وهو فراغ ما زلنا نعاني من آثاره ·

من حق أي كان أن يقول إننا نحمل المرحوم النابلسي مسئولية أكبر من طاقاته وطاقات غيره ، خاصة وأن قيادات الفصائل كان لديها المال والسلاح الذين لم يكونا متوفرين للنابلسي وسواه ٠ ويمكن الرد على هذا بمقولة إنه كان هناك شبه إجماع على رصيد النابلسي النضالي ومكانته الوطنية ، الأمر الذي لم يكن متوافرا حينذاك لتلك القيادات ٠ كما أنه لم يكن سهلا على الفصائل أن تلحق به تهمة معاداة الكفاح المسلح أو العمل على تصفية القضية من أجل الحفاظ على منصب رسمي أو مصالح شخصية !

قد يعترض البعض على إيراد هذه التساؤلات أو بالأحرى التمنيات ٠ لكن ما يشجعني على ذلك هو تقديري بأن الهدف من هذه الندوة ومثيلاتها ليس كيل المدائح لرؤساء حكومات ورجالات سابقين وتصوير أي منهم قمة في شتى الأمور والميادين ٠ وإنما الهدف في ظني هو تقييم الدور الذي أداه ذلك الشخص مع الحرص على إبراز الإيجابيات بموضوعية ، وعدم إغفال السلبيات إذا كان لها أثر ضار في زمنها أو بعده ، مع محاولة موازنة تلك الشخصيات ومثلها مع واقع مجتمعها ومثله ٠ ويشجعني على ذلك أيضا رغبتي في إثارة نقاش ينير زوايا معتمة أو يكشف عن معلومات أجهلها وقد لا يعرفها الكثيرون ٠

ختاما أود أن أقول إن المرحوم سليمان النابلسي كان نموذج عصره ورمزا للأغلبية العظمى من مجايليه في زمن لم تكن فيه للحدود بين الدول العربية هذه القداسة الزائفة الملوثة للنفوس ، ولم يكن الإلحاد القومي قد تجسد وتجذر كالاخطبوط مثلما هو الآن ، ولم يكن التصنيف القبلي والفئوي والأناني ينفث سمومه بدعوى أنها الترياق الشافي من الهزائم والتخلف في كل ميدان ٠

لذلك كانت القضية الفلسطينية بالنسبة إلى سليمان النابلسي ، قضيته الشخصية ، مثله في ذلك مثل أي مواطن عربي ، مع فارق الموقع الجغرافي والإجتماعي والسياسي الذي تميز به النابلسي ، وبالتالي أعطاه دورا فيها أكبر من أدوار الكثيرين ٠

بوحي من ذلك كله ، اسمحوا لي في ختام حديثي هذا أن أعتذر عن خطأ اقترفه غيري بحسن طوية . إن الخطأ موجود في عنوان ورقتي كما ورد "سليمان النابلسي والقضية الفلسطينية" وكان الصواب أن يقال "سليمان النابلسي وقضيته الفلسطينية" إنني أعتذر عن فقدان حرف الضمير في عنوان ورقة عن شخص تحلى بحيوية الضمير .

الدكتور سعيد التل:

باسمكم جميعا ، وباسمي أشكر الأستاذ الدكتور وليد قمحاوي على هذه الورقة القيمة التي قدمها ، وعلى المعلومات والإجتهادات التي طرحها ، وأقدم الدكتور موسى بريزات المدرس في المعهد الدبلوماسي ، وصاحب البحوث والدراسات في القضايا السياسية العامة ، فليتفضل .

سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية

الدكتور موسى بريزات

اسمحوا لي بداية أن أشكر المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، ووزارة الثقافة على إتاحة الفرصة لي للحديث أمام هذا الجمهور الكريم ، وهذه النخبة الطيبة ·

وأود أن أبدي ملاحظة ليست من قبيل الإعتذار عما سأقدمه في ورقتي ، لكنها إقرار بأنني لا أملك ذكريات عاطفية تثير الإخوة السامعين . كما أنني اعتمدت على مراجع ومصادر أعترف أن بعضها قد يكون غير موثوق ، أو غير دقيق ، أو قدم صورة مشوهة للحقائق ، لكنني سأستمع لكل تصحيح موثوق ودقيق ·

أما التحليلات في ورقتي فأنا مسؤول عنها ، وأما الإطار العام فإنني متمسك به ·

أولا : تمهيد

ليس من السهل تناول موضوع "سليمان النابلسي وعلاقات الأردن العربية" · إذ يواجه الباحث عدة عقبات تكفي إحداها لجعل أي عمل متكامل ودقيق حول هذا الموضوع مهمة غير ميسر تناولها في ورقة أمام مؤتمر سياسي ليوم واحد · ولكن كيف إذا اقترنت ندرة المصادر عن شخصية المرحوم سليمان النابلسي بصعوبة الموضوع وتداخل القوى الفاعلة فيه ، إلى جانب التحزب الشديد من قبل مختلف أطراف المعادلة كل لوجهة نظره ، والإرتباط العاطفي بالقضايا التي شكلت جدول أعمال المرحلة آنذاك ·

ورغم ذلك قبلت لأن أغامر في ولوج الأمر من منطلق أن الحوار والنقاش اللذين سيثوران هما اللذان سيشكلان جوهر هذه الورقة ، وليست الملاحظات الأولية التي تتضمنها إبتداء ·

وتقتضي الإشارة إلى أن منهج هذه الورقة ليس تاريخيا ، مع التأكيد أن هذا الإستدراك يجب ألا ينظر إليه باعتباره مسا بالمنهج التأريخي الذي يبقى من أبرز مناهج البحث وسبل المعرفة والتواصل الفكري والحضاري · لكنه استدراك غايته استباق أي إنتقاد للعمل من حيث إهمال حادثة أو مجموعة حوادث بعينها ، وركز أو تعرض

لغيرها ، أو أنه جرى تغيير في سياق تسلسل الأحداث الزمني من قبل الكاتب ٠

هذه مقالة سياسية ، لذا ، فإن منطلق التعامل معها ودراستها يجب أن يكون سياسيا ، بمعنى التركيز على فكرة الصراع والتنافس ومفهوم القوة بين مختلف اللاعبين في دراما العلاقة الأردنية - العربية سواء كان اللاعبون العرب دولا أو أحزابا أو قوى سياسية أو أنظمة وقيادات وحكاما ٠ ويترتب على هذا الفهم أن النظر إلى ما في هذا العرض من أفكار وحوادث ومعلومات لا بد أن ينطلق من مبدأ أن سلوك الدول ومواقف الأفراد متداخلة وتحكمها المصالح والمبادئ وتؤثر فيها الظروف الإجتماعية والنفسية والهيكلية التي يجري من خلالها التعبير عن المواقف ، وكذلك سيرورة الأحداث لكن باعثها الأول سياسي يقوم على ثوابت في العلوم الإجتماعية التي من أبرزها أن كل إنسان يملك "الرغبة لإملاء الرغبة على الآخرين" ، وكذلك الحاجة للبقاء الذي ليس له سقف أو إطار محدد من منظور الفرد ٠ ونتيجة تداخل الرغبة لإملاء الرغبة مع الحاجة للبقاء تتولد العملية السياسية في شكلها الجوهري الأولي لتتلون وتتشكل في قوالب قانونية ومؤسسية وعبر سيرورات وآليات مختلفة تتداخل فيها إعتبارات التاريخ والجغرافيا والأسطورة والدين والعلم وقوانين الإجتماع والتنظيم ٠٠٠ الخ ٠

وفي هذا السياق لا بد من التفريق بين دور النخبة ونظرتهم إلى العملية السياسية وبين العامة ٠ فالفريق الأول تختلط لديه متطلبات البقاء والحاجات مع الرغبات ٠ لا بل انه في مستوى معين تتحول رغبات هؤلاء للبقاء في السلطة أو الوصول إليها إلى حاجة ضرورية ، بينما يكون الفصل بين الحاجة الماسة والرغبة الزائدة لدى العوام واضحا ٠ فهؤلاء يسعون إلى البقاء بشروط الطاعة والإذعان ويكبتون طواعية الرغبة في إملاء الرغبة مكتفين بالمشاركة الفعلية أو الشكلية في صناعة قرار البقاء ٠

وضمن هذا المنظور أيضا نجد أن جوهر العلاقة السياسية هو

التنافس وإن كانت العلاقة التنافسية قابلة للتطور نحو التكامل والتوافق ، أو نحو التصادم والصراع وذلك حسب الكيفية التي تدار بها هذه العلاقة من قبل أطراف اللعبة استنادا إلى أهداف كل منهم وحسب أولوياته التي هي في حالة متغيرة لدى الكثيرين في البلدين ·

تأسيسا على ما سبق يرى كاتب هذه السطور أن أساس العملية السياسية هو الصراع أو التناقض ، وجوهرها خدمة المصالح وان تدخلت في ذلك إعتبارات أخلاقية ، وعليه فإن البحث عن أي موقف لا بد أن يركز على النتيجة أو المصلحة لتحركات الأطراف وليس على البواعث والنوايا لديهم ·

وفيما يتعلق بالشخصية موضوع هذه الورقة فإن الإهتمام سيتركز على دوره كرئيس للوزراء في الأردن خلال الفترة من ٢٩/٦/١٩٥٦-١٠/٤/١٩٥٧ ، وليس على أية جوانب إنسانية وإجتماعية أو فكرية وشخصية · ثم على نتائج مواقفه وخياراته ، وليس على نواياه ومطامحه وآماله وتوقعاته ·

ثانيا : خريطة العلاقات العربية عشية تولي النابلسي رئاسة الحكومة

تشكلت شبكة علاقات الأردن-العربية في مطلع الخمسينات عبر منظومة من العوامل المتداخلة أبرزها :

* الثورة العربية الكبرى التي انطلقت شرارتها في ١٠ حزيران عام ١٩١٦ وتنامي الشعور القومي العربي ضد الترك والحكم العثماني ·
* الشرعية التاريخية للهاشميين والدور الحيوي للهاشمية ·
* القضية الفلسطينية ، ونكبة عام ١٩٤٨ ، وقيام اسرائيل في هذا العام ·
* التنافس على القيادة بين الحكام والدول العربية ولا سيما بين قطبي النظام العربي الحديث : الأول في وادي النيل والثاني على نهري دجلة والفرات ·
* التغييرات الثورية في كل من مصر عام ١٩٥٢ وسوريا بقيادة حزبي

الشعب والوطني وزعيمها شكري القوتلي ٠
* الحضور الدولي ممثلا ببريطانيا وفرنسا في البداية ، ثم صراع الشرق والغرب خلال الحرب الباردة فيما بعد ٠

ويمكن إعتبار عام ١٩٥٣ نقطة تحول في مجرى سياسة الأردن الخارجية إزاء العوامل المشار إليها أعلاه ٠ ففي هذا العام تولى جلالة الملك الحسين مقاليد الحكم حيث بادر إلى تبني منهج جديد في مجال علاقات الأردن الخارجية سواء العربية منها أو الدولية ٠ وكان التغيير بارزا في طريقة إدارة الحكم الجديد لعلاقات الأردن ولا سيما استيعاب الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية من جهة ، بالإضافة إلى تغيير إدارة العملية السياسية من حيث أولويات الدولة وآلية تحديدها ، وطريقة التعامل مع التحديات ، وإيجاد الفرص أو اقتناصها ، ثم التكيف مع المتغيرات التي كانت تفرض نفسها سواء في الإقليم ، أو على المستوى الدولي ٠

كان الإستنتاج الأولي والذي لا يحتاج الوصول إليه عناءً شديدا هو سعي الحكم في الأردن لتمكين علاقاته مع الدول العربية المستقلة الرئيسية حينذاك ، وهي السعودية ومصر وسوريا والعراق ٠

وكانت الأخيرة أقرب إلى الأردن بسبب وجود الحكم الملكي الهاشمي وعلاقاته الوثيقة مع بريطانيا صاحبة النفوذ الواسع في الأردن في تلك الفترة ٠ ورغم وجود الأردن ضمن مظلة الأمن البريطانية من الناحية الإستراتيجية حيث كانت تحمي استقلاله ، وتمول جيشه ، وتسلح الجيش العربي ، فقد بادر العهد الجديد في الأردن منذ الخمسينات إلى النظر إلى أمن الأردن القومي من خلال العمق العربي ٠ وحصل هذا التغيير نتيجة قيام القيادة الأردنية بإعادة تقويم مصادر التهديد ومفهوم الأمن الوطني الأردني ٠

تكرس التوجه الأردني المشار إليه أعلاه في أول خطاب للعرش ألقاه جلالة الملك في مجلس الأمة يوم ١٩٥٣/١١/١ ، الذي تضمن الأمور التالية :
* إن الأردن لن يمضي بمفرده إلى السلام مع إسرائيل ولن يقبل أن

تهضم حقوق اللاجئين الفلسطينيين ٠

* التأكيد على أواصر الود والإرتباط القومي مع الدول العربية والإسلامية ٠
* الإشارة مرورا إلى إلتزامات الأردن تجاه حلفائه وأصدقائه دون ذكر بريطانيا التي كانت تقدم له المعونة المالية والعون الإقتصادي إلى جانب الدعم التسليحي للجيش العربي ٠
* عدم انتقاد المعارضة وتحاشي التطرق لأساليبها الفجة ومواقفها المحرجة وتحديها للحكومة ٠

وإذا ما أمعن المرء النظر في خطاب الملك الأول أمام البرلمان يجده متضمنا العناوين الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية آنذاك ، والمتمثلة بـ : العلاقة مع بريطانيا والقوى الكبرى الأخرى ، والوضع في فلسطين والتهديد الإسرائيلي وحقوق الفلسطينيين ، عدم متابعة توجه المغفور له الملك عبدالله المتمثل بالسعي لحل دبلوماسي للصراع مع اسرائيل ، والعلاقة الأردنية العربية ، وأخيرا ، الوضع الداخلي ٠ وربما من المجدي الإشارة إلى أن القليل قد تغير في هذه العناوين من حيث الجوهر حتى يومنا هذا ٠

والآن ، وإستجلاءً للصورة لا بد من استذكار أبرز ملامح علاقات الأردن مع شقيقاته من الدول العربية آنذاك والتي انحصرت فعليا بـ : مصر ، وسوريا ، والمملكة العربية السعودية والعراق ٠

١- العلاقة الأردنية-السعودية خلال الأعوام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ ٠

زار جلالة الملك الحسين السعودية عدة مرات خلال المدة ما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ ٠ كما قام المغفور له الملك سعود وعدد من الأمراء السعوديين بزيارات مماثلة للأردن ٠ والتقى الملك حسين مع أخيه الملك سعود في أكثر من مناسبة خارج عاصمتي الدولتين ولا سيما في القاهرة ٠ وفي ١٩٥٤/١/٢٣ ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر من تسلمه السلطة زار الملك حسين السعودية واجتمع مع الملك سعود في بدنه ، وقد بحث الزعيمان العلاقات بين البلدين وتطويرها وكذلك

الوضع العربي · وتذكر المعلومات المنشورة عن تلك الزيارة أن المبادرة إليها جاءت من الملك حسين الذي أراد دفن الخلاف الهاشمي السعودي الذي كانت آثاره موجودة آنذاك رغم المصالحة الرسمية بين المغفور له الملك عبدالله والملك عبدالعزيز آل سعود في الأربعينات · وتذكر المصادر ذاتها أن الملك حسين حث ابن عمه الملك فيصل في العراق على عمل الشيء ذاته · لكن النشاط الدبلوماسي الأردني تجاه السعودية لم يأت بالثمار المرجوة من وجهة نظر الطرفين في المرحلة الأولى · فلم يتحقق الكثير من الإنجاز في مجال الدعم الإقتصادي الذي كان الأردن ينتظره من السعودية وذلك لمواجهة متطلبات الصمود والتنمية ·

ورغم حاجة الأردن وتوافر الإمكانية المالية لدى السعودية بقي الدعم السعودي المالي للأردن آنذاك رمزيا ومتواضعا · فخلال زيارة الملك حسين إلى الحدود مع السعودية تبرع الملك سعود بمبلغ ٥٠٠٠٠ر٥٠ ألف جنيه للحرس الوطني الأردني والذي كان أشبه بالجيش الشعبي ، ولم يتم دعم القوات المسلحة الأردنية النظامية (الجيش العربي) ·

وكان الأردن راغبا في تحسين العلاقة مع الملك سعود إلا أن الأخير لم يكن مستعدا في تلك الأثناء لمبادلة هذا التوجه بمثله · كما أن أطرافا داخلية في الأردن ومن ضمن مؤسسة الحكم لم تكن متحمسة لتحسين العلاقة بين البلدين وذلك لاعتبارات تتعلق بعلاقات هذه الأطراف بقوى إقليمية وبتصوراتها لما هو أفضل لمصالحها ومصلحة الأردن الوطنية · فعندما قام الملك سعود برد الزيارة الأولى التي قام بها الملك حسين لمدينة بدنه على الحدود ، لم يتحمس رئيس الوزراء الأردني آنذاك فوزي الملقي لهذه الزيارة ، ولم تسفر الزيارة عن أي شيء يذكر على الصعيدين السياسي والإقتصادي · فالحكومة الأردنية كانت تتوخى دعما إقتصاديا أقله شراء ما تحتاجه الجارة الشقيقة من فائض القمح الأردني بسعر تشجيعي ، بالإضافة إلى إصلاح الخط الحديدي الحجازي · لكن لم يتحقق إلا القليل بخصوص

هذين الموضوعين · ومع ذلك استمرت الإتصالات الرسمية والحوارات ولكن مصيرها تقرر في ضوء الظروف الإقليمية والدولية التي ستطرأ في ما بعد ·

إن المتتبع للعلاقة الأردنية السعودية خلال الفترة الأولى من تولي جلالة الملك حسين للحكم (١٩٥٣-١٩٥٧) يجد أنها مرت في مرحلتين ، المرحلة الأولى بدأت مع تولي جلالة الملك الحكم واستمرت حتى نهاية عام ١٩٥٦ وقد اتسمت هذه السنوات بانعدام الإنسجام وغياب التوافق السياسي بين البلدين رغم عدم حصول نزاعات معلنة ·

ومن المعروف أن الأردن كان خلال هذه السنوات قريبا من الحكم الهاشمي في بغداد ، ويتمتع بدعم بريطانيا ، وجرى خلال هذه الفترة بحث انضمام الأردن إلى حلف بغداد ·

وكان آل سعود يعارضون بشدة قيام أي إتحاد بين الأردن والعراق أو بين الأردن وسوريا خلال تلك الفترة · وتذكر المصادر البريطانية أن ابن سعود في محاولة منه لثني بريطانيا عن دعم هكذا خطوة خاصة في أعقاب اغتيال المغفور له الملك عبدالله بين الحسين في تموز ١٩٥١ أبلغ بريطانيا أن أي اتحاد من هذا القبيل يسقط حق أبناء عبدالله في الحكم وفي عرش والدهم في الأردن ، ولذلك يتوجب على بريطانيا مساعدة أبناء المغفور له الملك عبدالله لأنه صديق بريطانيا بعدم تشجيع مثل هذا التوجه ·

وقد ورد في تقرير للسفارة البريطانية في عمان في آب ١٩٥١ أن البعثة السعودية كانت تعمل لصالح إتحاد "أردني سوري" ، والبعثة العراقية لصالح اتحاد عراقي أردني ، ويعمل المصريون على فسخ الوحدة الأردنية الفلسطينية ، وخلق دولة فلسطينية ··· وحتى الآن فإن هذا النشاط المتعارض يلغي بعضه البعض · ولكن من المفيد ذكره أن بريطانيا بدورها كانت تعمل ضد أي علاقة أردنية استراتيجية مع أي طرف عربي ، باستثناء العراق الذي لم يكن متحمسا لمثل هذه العلاقة في أغلب الأوقات حينذاك ·

وفي المرحلة الأولى حاولت السعودية عن طريق افراد وأحزاب معينة التأثير على التوازن الداخلي في الأردن والتوازن العربي ، وفي مرحلة ما طالبت القيادة السعودية فصل الحرس الوطني عن الجيش العربي إذا ما أراد الأردن أن توافق القيادة السعودية على تقديم الدعم المالي للأردن ، على أن يقتصر الدعم للحرس الوطني . وكانت المفوضية السعودية في عمان تشجع لتأليب السياسيين الأردنيين ضد حكومة فوزي الملقي التي كانت من وجهة نظر السعودية قريبة من العراق (أحمد الصري ، اطروحة ص ٧٢) .

وتشير التقارير أن حكومة الملقي الأولى سقطت بفعل تحالف بريطاني/سعودي مع مجموعة السياسي الأردني المعروف توفيق أبو الهدى ، حيث اتفق هؤلاء على إسقاط هذه الحكومة كل لاهدافه الخاصة . فالسعودية كانت تعتقد أنها قريبة من بغداد ، وبريطانيا ترى أنها تمالئ الدول العربية بشكل عام وتتمسح بمسوح قومي ، وأبو الهدى لأسبابه الشخصية والمتمثلة بالعودة والوصول إلى رئاسة الحكومة .

أما المرحلة الثانية من العلاقة الأردنية السعودية فقد بدأت بعد دفن حلف بغداد والتوجه المصري السوري نحو الكتلة الشرقية ، وظهور ما عرف لدى القوى المحافظة بالخطر الشيوعي .

في المرحلة الأولى كان الحديث حول التأييد السعودي للمعارضة في الأردن ومن ضمنها الحزب الوطني الإشتراكي الذي كان سليمان النابلسي يرأسه . وذلك من أجل التأثير على سياسة الأردن الخارجية ولا سيما في مجال العلاقة مع بريطانيا والعراق الهاشمي . وفي هذا النطاق التقت الأهداف السعودية مع مصالح مصر وسوريا ، ومع قوى المعارضة الأردنية التي كانت تنتقد قبول المعونة البريطانية ، وكذلك التوجه ابان الحكومتين اللتين ترأسهما كل من المرحوم سعيد المفتي والمرحوم هزاع المجالي للإنضمام إلى حلف بغداد عامي ١٩٥٥-١٩٥٦ .

كانت القيادة السعودية آنذاك تعتقد أن دخول الأردن في حلف

بغداد أو إتحاده مع العراق أو كليهما سيعزز النفوذ الهاشمي في الإقليم . وقد التقت في هذا التوجه مع كل من مصر وسوريا . ولذلك تناغمت جهود هذه الدول لمنع قيام ذلك حيث عملت على مستويين : الأول تمثل بدعم قوى المعارضة الأردنية وتحريك مشاعر العداء ضد بريطانيا الذي كان متأججا أصلا بسبب نكبة عام ١٩٤٨ ، ومسؤولية بريطانيا عنها ، وعن قيام الدولة اليهودية . أما المستوى الثاني - وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد - فقد تمثل بالإعلان عن الإستعداد لتقديم الدعم المالي بديلا عن المعونة البريطانية إذا ما تخلص الأردن من النفوذ البريطاني الذي كان رمزه معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ .

لكن هذه الصورة للعلاقة السعودية الأردنية تغيرت بعض الشيء بدءا من عام ١٩٥٧ وربما قبل ذلك بأشهر . فعلى أثر توقيع معاهدة التضامن العربي في كانون الثاني عام ١٩٥٧ في القاهرة ، (الأمر الذي ترتب عليه إبتعاد الأردن فعليا عن العراق وبريطانيا ، وارتباطه بالمحور المصري - السوري - السعودي) اختلفت طبيعة العلاقة السعودية مع الأردن ، وكذلك مع مصر وسوريا ، ولكن باتجاهين مغايرين .

لقد تغيرت نظرة السعودية إلى طبيعة التهديد لأمنها ، فبعد إحتواء المد الهاشمي المتوقع فيما لو ترسخت العلاقة مع العراق وبريطانيا وجدت القيادة السعودية ان الشيوعية هي مصدر التهديد الجديد . وبما أن الأردن قد ابتعد عن العمق الإستراتيجي في بغداد ومظلته البريطانية فلم يعد محظورا الإلتفات إليه والتعامل معه لمقارعة عدو جديد ربما يكون مشتركا . وعزز هذا التوجه إعلان الملك حسين على أثر لقائه مع الملك سعود في كانون الثاني ١٩٥٧ أن الزعيمين أجريا محادثات قيمة ، وأن كليهما مصمم على مقارعة الشيوعية . ولذلك تحول الموقف السعودي من دعم المعارضة في الأردن ضد النظام إلى دعم الحكومة الأردنية وطالبت القيادة السعودية بمواجهة أحزاب المعارضة وهي الأحزاب نفسها التي كانت تستخدمها

قبل قليل أداة في استراتيجية تحجيم النفوذ الهاشمي في المنطقة · وكان يقف على رأس قوى المعارضة الأردنية الشيوعيون والبعثيون والحزب الوطني الإشتراكي ، وكذلك مواجهة النفوذ المصري والسوري المدعوم من الإتحاد السوفياتي · وهكذا نلاحظ أن الدعم السعودي للأردن كان يتغير حسب الإطار الجيوسياسي ·

كانت الأموال والدعاية والتحريضات توجه ضد العلاقة مع بريطانيا · وعندما استنفذ هذا الغرض بطرد الفريق كلوب وتعريب الجيش في ١٩٥٦/٣/١ وبإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ في ١٩٥٧/٣/١٣، وتوقيع معاهدة التضامن العربي ، تحولت السياسة السعودية تجاه الأردن لدعم الحكومة والنظام والجيش العربي لمواجهة حكومة النابلسي المحسوبة على مصر ·

٢- العلاقة المصرية - الأردنية - السورية ·

بدأت تظهر في عام ١٩٥٤ بوادر تشكيل تحالف أمني أردني-مصري-سوري بقيادة مصرية · وكان البخل البريطاني من جهة ، ثم الضغط على القيادة الأردنية للإنضام لحلف بغداد لمقاومة الشيوعية واحتواء نفوذ عبدالناصر من جهة أخرى قد دفع الملك حسين للتفكير بطلب المعونة من مصر منذ البداية · وكانت بريطانيا ومعها أصدقاؤها في الأردن يعتقدون أن المعونة العربية لو أتت سيتولى دفعها الإتحاد السوفياتي ، وان كانت ستقدم إلى الشعب العربي كأموال عربية ·

وعلى الرغم من ذلك حاول الأردن تلمس طريقه وسط التيارات المتضاربة في الإقليم التي تؤجهها قوى خارجية ، مثلما تتجاوب معها قوى داخلية كل حسب أهوائه وقناعاته ·

وكانت سنة ١٩٥٥ سنة صعبة في علاقة الأردن بمصر وسوريا · فقد أدى الحديث عن إمكانية إنضمام الأردن لحلف بغداد إلى إشتداد الحملة المصرية - السورية ضد الحكومة الأردنية ·

فقد كانت السفارة المصرية بعمان تقوم بحملة شديدة معادية

ضد الحكومة الأردنية . وقامت بمثل ذلك السفارة المصرية . كما عملت مصر على تشجيع العمليات الفدائية ضد إسرائيل من الأراضي الأردنية .

وكان عدد غير قليل من المسؤولين الأردنيين يأخذون رأي مصر قبل الإقدام على خطوات سياسية معينة تتعلق السياسة الخارجية الأردنية وعلاقات الأردن الدولية والعربية . فقد ذكر المرحوم هزاع المجالي للقائم بأعمال السفارة البريطانية في عمان عشية تكليفه بتشكيل الحكومة في ١٩٥٥/١٢/١٦ ، أن نقطة الخلاف داخل حكومة المفتي التي خلفتها حكومته هي رغبة عدد من الوزراء في حكومة المفتي استشارة رئيس وزراء مصر (عبدالناصر) قبل التوقيع على معاهدة حلف بغداد ، أو على الأقل إعلامه بذلك مسبقا .

وفي المقابل كانت بريطانيا تعتقد أن دخول الأردن الحلف هو المفتاح لتعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة ، واحتواء الشيوعية على الأقل في الهلال الخصيب ، لأن دخول الأردن سيعزز الفرصة أمام إنضمام لبنان ويحاصر سوريا ، ويضع حدا للنفوذ المصري الذي بدأ يتنامى في العالم العربي بعد صفقة الأسلحة التشيكية .

لذلك قامت كل من مصر والسعودية وسوريا في تلك الأثناء بنشاط مكثف داخل الأردن في تأليب المعارضة ضد الحكم . وكادت عمان أن تطرد الملحق العسكري المصري في الوقت الذي كان فيه وفد عسكري أردني يفاوض القيادة المصرية للإتفاق على آلية تقديم الدعم العربي الأردني .

وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ زار الرئيس التركي الأردن حيث سعى لاقناع المسؤولين والقيادات السياسية بضرورة الإنضمام للحلف ، وحض جلال بابار بريطانيا على العمل على تلبية مطالب الأردن المالية والتسليحية ، وحاول تطمين نظرائه الأردنيين حول علاقة أنقرة بإسرائيل والتحوط لردود فعل كل من سوريا ولبنان تجاه الأردن فيما لو قررت عمان الإنضمام للحلف.

ولذلك يمكن القول إنه تحكمت في السياسة المصرية تجاه الأردن

آنذاك العلاقة المصرية - البريطانية المتوترة ، والتنافس المصري-العراقي ، إلى جانب الدور المركزي للأردن والهاشمية في الإقليم · ولهذا تحركت السياسة المصرية تجاه هدفها الأول فأعلن الرئيس عبدالناصر في شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ أن ما تريده القاهرة هو أردن بدون كلوب مع تقليص النفوذ البريطاني في المنطقة · غير أن هذا الهدف كان يعني بالنسبة إلى الأردن -وبدون توافر بديل مالي وعسكري- نشوء وضع يهدد وجود كيانه برمته · من هنا تولد الإعتقاد ولدى المدرسة السياسية الأردنية المحافظة أن هدف مصر الحقيقي ليس أردن بدون بريطانيا بل عالم عربي بدون الأردن وبدون هاشميين · وبقي هذا السؤال حول هدف مصر الإستراتيجي بدون إجابة لمدة طويلة · ففي مرحلة ما كانت الدعاية المصرية والنشاط الإستخباري المصري في الأردن والإتصالات مع المعارضة في الأردن توحي بأن هدف القاهرة كان التخلص من النظام وتمزيق الأردن · فقد عمل الملحق المصري في الأردن آنذاك على تشكيل مجموعة مؤيدة لمصر في الجيش العربي ، وكذلك تجنيد جماعات فدائية تعمل ضد اسرائيل من الأردن · ووزع منشور موقع باسم الضباط الأحرار في الجيش العربي يهنئ ناصر على صفقة السلاح التشيكية ، ويهاجم قائد الجيش الفريق كلوب وكذلك زيارة الرئيس التركي للأردن التي تمت في شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ وقبل ذلك قام أعضاء من الوفد المصري لمؤتمر خريجي الجامعات المصرية الذي انعقد في القدس في الفترة من ٢١-١٩٥٥/٩/٢٥ بالإتصال بأبناء المخيمات الفلسطينية في الأردن لتشكيل خلايا مقاومة ضد اسرائيل · وقد تمت عدة عمليات فدائية ضد اسرائيل عبر الحدود الأردنية ردت عليها القوات الإسرائيلية بعمليات إنتقامية ضد القرى الحدودية الأردنية ·

كانت مصر ترى أن سياسات الأردن لا تتعاطف معها · ولم تتفهم القاهرة سياسة عمان القائمة على عدم السعي لإثارة الشعوب وخداعها ، والحياد الإيجابي والحرية الفردية والإستقلال الكاملين عن أية قوة -أي عدم الإنضمام إلى أية كتلة أو معاهدة

دولية- ، ثم إحترام الثقافة والتقاليد العربية والإسلامية ، أي عدم اتباع الشيوعية ٠

لذلك عمدت القاهرة من خلال الدعاية والتحريض المباشر إلى إثارة المظاهرات الإشتباكات بين الجيش والشعب مزعزعة الحكومة ومحرضة نواب المعارضة لإسقاط الحكومات المتعاقبة قبيل تشكيل حكومة النابلسي ٠ وتذكر كثير من المصادر أن أنور السادات قد زار الأردن في شهر كانون أول ١٩٥٥ -في خضم اشتداد معركة دخول الأردن في حلف بغداد- وقابل عددا من الوزراء الذين انسحبوا من حكومة المفتي وهؤلاء هم عزمي النشاشيبي ونعيم عبدالهادي وعلي حسنة . وتعتقد كثير من الأوساط أن الزيارة المذكورة ساهمت في إسقاط الحكومة وصرف النظر عن الدخول في الحلف ٠ غير أن السؤال يبقى مفتوحا فيما إذا كان نظام الرئيس عبدالناصر قد شجع على عصيان مدني للإطاحة بالنظام في الأردن أم أن سياسة مصر كانت وقائية واقتصرت على مجرد التأليب ضد العلاقة الأردنية البريطانية بشقيها المتعلق بالعلاقة الثنائية أو بالبعد الإقليمي القائم على العلاقة الخاصة مع العراق وبحث إمكانية الإنضمام إلى حلف بغداد ٠

وهناك من يعتقد أن مصر كانت منزعجة لا من النفوذ البريطاني في المنطقة والوجود الإنكليزي في بغداد وعمان فحسب . بل لأن الأردن يسبب حالة من التشويش والتحدي وحتى الإستفزاز للقيادة المصرية ٠ فموقع الأردن الجغرافي يحول بين التحالف السوري المصري وتشكل كتلة جغرافية سياسية متواصلة ٠ وكانت القاهرة قد أنجزت معاهدة عسكرية حينها مع سوريا ٠ كما أن مصر كانت تنظر للأردن نظرة الطامع لأن بقية فلسطين بما فيها القدس كانت جزءا منه ٠

تكثفت الهجمة المصرية ضد الأردن عشية المحادثات لانضمام الأردن إلى حلف بغداد ٠ ونتيجة لقناعة الرئيس جمال عبدالناصر الراسخة أن سياسة الأردن في منتصف الخمسينات لم تكن متعاطفة

مع مصر حاول الإطاحة بالحكومات التي تعاونت مع الإنكليز بسبب القناعة أن بريطانيا هي القادرة على تقديم الدعم والحماية للأردن ٠ وهكذا تمثلت سياسة القاهرة تجاه الأردن بما يلي :

- إبعاد الأردن عن بريطانيا بتحريك مشاعر الكراهية ودعم المعارضة ضدها ٠
- تسخين الجبهة الأردنية - الإسرائيلية ، وتوتير العلاقة مع اسرائيل إذا ما استمرت العلاقة مع بريطانيا ٠
- الوعود بمد يد العون للأردن حتى يبتعد عن بريطانيا ويتحمس لمواجهة اسرائيل ثم سحبها بعد ذلك ٠

ولم تتغير السياسة المصرية تجاه الأردن خلال تلك الفترة والقائمة على عدم السماح للأردن الهاشمي بأن يزداد قوة ؛ لذلك عملت داخليا مع مختلف التيارات والأحزاب وخاصة المناوئة للوجود البريطاني ، ومع القوى الإقليمية التي تتوافق توجهاتها وتوجهات القاهرة حيال هذا الهدف الإستراتيجي ولا سيما الملك سعود ؛ لتطويق المبادرة الدبلوماسية الأردنية ٠

٣- العلاقة الأردنية - العراقية ٠

قام الملك حسين بزيارة العراق للمرة الأولى في الفترة ما بين ٦/٢٧-١٩٥٤/٧/١ حيث حاول إقناع الملك فيصل الثاني بإنهاء الخلاف الهاشمي السعودي ٠ وتبين من زيارة الملك أن العراق مستعد لدعم الأردن فقط كجزء من دعم عربي مشترك ، وخاصة من السعودية والكويت ٠ وحاول الملك حسين دعوة الملك فيصل الثاني والملك سعود لحضور الإحتفال العسكري للجيش العربي في الأردن في ٤/٢٧/ ١٩٥٤ ٠

ثم قام الملك حسين بعدة زيارات إلى العراق منها ما كان بشكل غير رسمي ، وكذلك قام الملك فيصل بزيارة الأردن عام ١٩٥٤ ، ورغم أن العلاقة الشخصية بين الزعيمين قد تعززت فقد بقي التحالف بين الدولتين أمرا صعب المنال بسبب مقاومة عدة جهات داخلية في

كلا البلدين لمثل هذا التحالف ، مثلما قاومته جهات خارجية بالتنسيق مع تلك الجهات الداخلية وبشكل مباشر أيضا .

كانت هناك وجهتا نظر بالنسبة إلى سياسة العراق تجاه الأردن : اتجاه يقول أن العراق تريد ابتلاع الأردن ، وآخر يقول أن العراق لا يريد علاقة استراتيجية مع الأردن الذي هو بحاجة إلى المال وأن القيادة العراقية تريد الأردن مجرد منطقة عازلة بينها وبين اسرائيل .

وفي ١٩٥٤/٣/٦ زار الملك العراق زيارة غير رسمية بدعوة من الملك فيصل الثاني وقد تعززت العلاقة الشخصية بين الملكين الشابين وجرى توضيح مقترحات نوري السعيد حول الإتحاد العربي ، وأزيلت الشكوك حول نوايا العراق التي نتجت عن زيارة الملك السابقة للسعودية ، لكن الملك حسين لم يشعر بالإطمئنان للوضع الإقتصادي في العراق حيث شاهد بذخا لدى الطبقة العليا وفقرا وعدم تنمية في الطبقات الدنيا معتبرا أن ذلك هو مصدر الشيوعية .

ورغم ذلك لم تكن القيادة العراقية من جانبها متحمسة للإتحاد مع الأردن آنذاك ، بل وكانت مستعدة لدعم الأردن كجزء من دعم عربي مشترك وخاصة من السعودية والكويت . لكن العراقيين لا يقبلوا في المقابل أن ينتهي الأمر بالأردن تحت النفوذ المصري أو السوري ، بسبب حاجاته المالية ، أو نتيجة تزايد نفوذ المعارضة مع ذلك لم توافق العراق على دعم الأردن على أساس سياسة خارجية متوازنة وبقيادة مستقلة عن بريطانيا .

لم يكن العراق سعيدا بتقارب الأردن مع كل من مصر وسوريا وكما يقول علي أبو نوار في مذكراته (عندما تلاشت العرب) ، فإن القيادة العراقية اشترطت لدعم الأردن عسكريا في أعقاب العدوان الثلاثي إنهاء العلاقة العسكرية مع كل من مصر وسوريا (ص٢٧٤) . هذا إلى جانب الضغط البريطاني المزدوج-مباشرة . ومن خلال مجموعة السياسيين المؤيدين لعلاقة قوية مع بريطانيا . وقد اشتد التجاذب بين الإتجاهين في الجسم السياسي الأردني لدرجة عطلت إمكانية قيام توافق وطني فعال حول القضايا المصيرية .

وكانت سوريا في عام ١٩٥٦ تعتقد أن العراق يستخدم قواعده في الأردن لتهريب السلاح إلى قوى عشائرية وحزبية في سوريا . ويلمح السوريون لأخطار تأتي من الجيش العراقي . أما العراق فقد طلب من الأردن عام ١٩٥٦ إنهاء أي علاقة عسكرية مع سوريا ومصر مقابل تقديم الدعم العسكري له . (أبو نوار ، ٢٧٤) .

وهكذا كان الأردن تحت تأثير تجاذب قوى مختلفة مركزها القطبان العربيان ، القاهرة وبغداد . وكانت بريطانيا ترى أن الدعم المالي والعسكري للأردن يجب أن يخدم أهدافها الإقليمية المتمثلة بكبح جماح جمال عبدالناصر وحماية العراق ، وعدم تهديد اسرائيل . في حين كان الأردن يرى أن إسرائيل هي الخطر الحقيقي ، مثلما أن الفوقية التي يقدم بها الدعم البريطاني المحدود لا تشكل مبررا لمعاداة العرب الآخرين .

ثالثا : إخفاق سياسة الحياد الأردنية .

عندما تولى المرحوم سمير الرفاعي رئاسة الوزارة في بداية عام ١٩٥٦ شهد الأردن فترة إضطرابات ساهمت بإثارتها سوريا ومصر والسعودية . فأمر الرفاعي بإجراءات قاسية لتهدئتها . وبعد ذلك قام في شباط ١٩٥٦ ، وبعد أقل من شهر من حصوله على الثقة بجولة ، في عدد من الدول العربية رافقه فيها المرحوم بهجت التلهوني الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان آنذاك وذلك بهدف شرح تلك الإجراءات للقادة العرب على أساس : (١) تطمين هؤلاء أن الأردن لن ينضم إلى حلف بغداد ، (٢) مطالبتهم بوقف الحملات الدعائية ضد الأردن ، (٣) معرفة توجهات هذه الدول تجاه فكرة تقديم الدعم المالي للأردن بديلا عن المعونة البريطانية ، بالإضافة إلى توجيه دعوة للقادة العرب إلى لقاء في عمان من أجل إصلاح ذات البين ولم الشمل . تجاوبت سوريا ولبنان مع جهود المصالحة بين الدول العربية التي تبناها الرفاعي على قاعدة حياد الأردن . غير أن التسابق كان على أشده بين القوى المختلفة لاجتذاب الأردن كل باتجاهه ، فبريطانيا وتركيا كانتا تعدان بأسلحة ومعدات ومعونة بينما تطرح مصر والسعودية إمكانية

دعم من جهة ودعاية معادية من جهة أخرى ، وتردد الأردن بين الرغبة في دخول الحلف في عام ١٩٥٤ ، ثم الحياد في بداية ١٩٥٥ ، والإبتعاد عن بريطانيا والإقتراب من مصر ورفض الدخول في الحلف في منتصف عام ١٩٥٥ ، ثم العودة إلى الحياد في نهاية عام ١٩٥٥ ، ثم الإقتراب من مصر مجددا على إثر صفقة الأسلحة التشيكية للقاهرة ٠

لم تطمئن القيادة المصرية لتحرك الرفاعي المشار إليه سابقا ، ولذلك قوبلت زيارته للقاهرة في ١٩٥٦/٢/٩ بعد زيارة سوريا ولبنان والعراق ببرود ٠ فقد استقبلته صحيفة "الأخبار" المصرية برسالة صحفية موقعة من السيد محمد حسنين هيكل وموجهة إليه تنتقد زيارة الوفد إلى العراق وبخاصة ما ورد من إشارة في البيان الختامي الذي صدر في نهايتها إلى التقارب في وجهة نظر البلدين ، ولا سيما في ما يخص توجيه كافة جهودهما لمواجهة الخطر الصهيوني ٠ وتساءل هيكل "هل تمت مناقشة حلف بغداد وأن الأردن سينضم إليه ؟" ٠ كان واضحا أن مصر لا تقبل أي تقارب أردني عراقي ، ولا تقر بأن يتبوأ الأردن ، برئاسة الرفاعي ، دور توحيد العرب ، وهو دور محجوز لمصر ٠

ناقش الرفاعي مع الرئيس المصري الدعوة الأردنية للزعماء العرب للإلتقاء في عمان ، وكذلك الإعتداءات الإسرائيلية على الأردن ، ثم إمكانية تقديم الدعم العربي للأردن ليحل محل المعونة البريطانية ٠ وبعد ذلك زار الوفد الأردني السعودية في ١٢-١٩٥٦/٢/١٤ وصدر بيان تضمن عموميات ٠

في هذا الخضم حاول المرحوم سمير الرفاعي الحيلولة دون تمزيق الأردن بين مركزي الثقل في كل من بغداد والقاهرة والمحافظة على إستقلالية عمان تجاه الدول العربية الأخرى ٠ ولذلك بقدر ما عارض انضمام الأردن لحلف بغداد عارض طلب الدعم المالي من مصر والسعودية إلا إذا كانت ترفده الدول العربية الأخرى ٠ وقد قام الرفاعي بزيارات متكررة لمختلف العواصم العربية لإزالة سوء الفهم تجاه الأردن جراء سعيه لجمع أكثر من خيط بيده ٠ وضمن هذا التصور حاول

الرفاعي إقامة قوة ثالثة تضم الأردن وسوريا لتنهي التجاذب بين بغداد والقاهرة . كما أعلنت حكومته التي تشكلت في كانون الثاني ١٩٥٦ العزم على عدم الإنضمام إلى أية أحلاف أو معاهدات جديدة والعمل على جمع الصف العربي .

لم يلق منهج الرفاعي الدعم الكافي آنذاك بسبب الإستقطاب داخل الجسم السياسي الأردني بين العروبيين والوطنيين . لا بل جلبت عليه محاولته غضب الطرفين واتهامهم له بأنه يريد إدخال النفوذ الأمريكي من الباب الخلفي . وكان التدخل العربي في الشأن الأردني قويا لدرجة أن الملك حسين طلب من الدول العربية عدم التدخل في الشأن الأردني حتى لا يخلق ذلك ظروفا متوترة تؤدي إلى تدخل اسرائيل .. وكان من الطبيعي أن القصر لم يكن مرتاحا لمحاولات العواصم العربية الرئيسية آنذاك وخاصة الرياض وبغداد والقاهرة استغلال الدعم المالي للأردن لخدمة مصالحها الإستراتيجية العليا على حساب أمن الأردن ورفاه الشعب الأردني . وكان الملك في البداية مؤيدا لمنهج الرئيس الرفاعي فحاول زيارة دمشق في نيسان ١٩٥٦ لإبعادها عن مصر معتبرا أن الحلف المصري السوري غير طبيعي ، وأن الكثير من الأردنيين غير مرتاحين لمضايقة مصر للأردن . وضمن هذا السياق تبنى الأردن قضية الجزائر لسحبها من يد مصر لدرجة أن الملك تخطى قرار رئيس وزرائه الذي عارض عقد مؤتمر شعبي في القدس للدفاع عن الجزائر وأمر بعقد هذا المؤتمر في ١٩٥٦/٤/١٤ . كان الأردن يشعر أنه لا بد من كشف هذا "النفاق" المصري السوري آنذاك . في المقابل لم تستمر مقاومة الأردن طويلا ففي آب ١٩٥٦ زار وفد عسكري مؤلف من علي الحياري وشاهر أبو شحوت مصر من أجل تعزيز التعاون العسكري بين الجيشين .

وبعد أقل من شهرين استقالت حكومة الرفاعي ودفن معها منهجه المستقل .

خلف دولة المرحوم سعيد المفتي الرفاعي في أيار ١٩٥٦ وقد تضمن بيان الحكومة الجديدة ما يلي :-

قبول الدعم العربي والعمل من أجل وحدة العرب ، دعم الأردن ماديا للمضي في سياسته التحررية ، ومعارضة سياسة الأحلاف ، والإعلان بأن المعاهدة الأردنية البريطانية لا تنسجم مع مصالح الأردن الوطنية ولا مع أوضاع الجيش العربي الباسل ثم عدم تطبيق قانون الدفاع في مواجهة حرية الشعب في التعبير ·

ومن الضروري التنويه بأن الحكومة البريطانية قد عملت طيلة تلك الفترة على حث الحكومات الأردنية المتعاقبة لمقاومة الضغوطات المصرية والسورية والسعودية مع نصيحة القيادة بعدم التسرع بالإضافة إلى الإعتماد على العراق والسعودية ، وفي إحدى المراحل لم يتردد السفير البريطاني بمحاولة الوقيعة بين القصر والحكومة وذلك خلال عملية طرد كلوب ·

بعد إستقالة حكومة الرفاعي في أيار ١٩٥٦ ومجيء سعيد المفتي بدأت أزمة مع البرلمان الأردني الذي كان قد انتخب إبان حكومة توفيق أبو الهدى · كان أبو الهدى يدفع باتجاه علاقة قوية مع السعودية بعيدا عن العراق ، وكان يهاجم المعاهدة البريطانية علانية بينما كان يؤكد في مجالسه الخاصة وللمسؤولين البريطانيين أن العلاقة الأردنية البريطانية هي الضمانة · وقد توجه المتظاهرون في شوارع مدينة عمان إلى كل من السفارة المصرية والسورية حيث خطب فيهم سفير سوريا فطالبهم بالعمل حتى يقيم الأردن علاقات أقوى مع مصر ، وإدانة الإستعمار ·

رابعا : إتفاقية التضامن العربي ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ ·

اتهم مجلس النواب الأردني الحكومة الأردنية عام ١٩٥٣ ، وبعد إلقاء خطاب العرش الأول ، أنها لا تعمل بالشكل الكافي لتعزيز العلاقة مع الدول العربية · وكان هناك قناعة لدى زعماء المعارضة أن رؤساء الحكومات الأردنية المتعاقبين ، قبيل تشكيل حكومة النابلسي في حزيران ١٩٥٦ كانوا يفضلون الدعم البريطاني على الدعم العربي · فمثلا لم تسع الحكومة بشكل جدي على إثر واقعة

قبيه في تشرين أول ١٩٥٣ للحصول على دعم من العراق ٠ وقد قامت حينها مظاهرات عنيفة ضد السفارة البريطانية وضد السفارة الفرنسية وأمام مبنى الرئاسة والقيادة العامة للجيش ٠ كما ظهرت مشاعر العداء ضد الولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل في مجلس الأمن الذي عجز عن إدانه إسرائيل بسبب الفيتو الأمريكي ٠ وبشكل عام سادت الأوضاع السياسية في الأردن خلال تلك الفترة حالة استقطاب شديدة بين قوى الأحزاب والمعارضة من جهة ، وبين الحكومات المختلفة من جهة أخرى ٠ فالأحزاب السياسية ومن بينها الحزب الإشتراكي الوطني كانت تعتقد أن ضمان أمن الأردن يتم بإقامة علاقة أمنية وسياسية وإقتصادية مع الدول العربية ، وأن الإتحاد مع أي دولة عربية هو ممكن وفي متناول اليد وتصنعه إرادة الجماهير ، وهو كذلك بلسم الشفاء للأردن من كل أتعابه ٠ وانسجاما مع ذلك طالبت قوى المعارضة باستمرار ضرورة العمل من قبل الحكومة والشعب على تحرير البلاد من جميع أشكال التدخل الخارجي والنفوذ الأجنبي ٠ أما الحكومات المتعاقبة آنذاك ومجموعة السياسيين التقليديين فقد كانوا أكثر واقعية وأقل رومانسية تجاه الوضع العربي ، وأكثر إدراكا لسياسات الدول العربية وأهدافها المختلفة بالإضافة إلى توجهاتهم الفكرية ومصالحهم الشخصية وارتباطاتهم العادية فكانوا يرون أن العلاقة مع بريطانيا هي ضمانة أمن الأردن ٠ لكنهم لم يكونوا في خضم حوادث الشغب يستطيعون أن يجهروا بذلك بسبب مشاعر العداء الشديدة ضد كل ما هو بريطاني في الشارع الأردني آنذاك ، وضد حلف بغداد ، وقد تفاقمت هذه المشاعر على اثر حل البرلمان في بداية عام ١٩٥٦ ٠

كما أن القيادات التقليدية نفسها لم تكن موحدة الرأي والمصلحة حول التوجه نحو هذا الطرف العربي أو ذاك ، أو حتى في ما تقوله في السر والعلن ٠ فلقد ثابر المرحوم توفيق أبو الهدى عندما كان خارج الحكومة على إستغلال مسألة المعاهدة البريطانية الأردنية ضد حكومة فوزي الملقي مع أن أبو الهدى كان قد أبلغ السفير

البريطاني في عمان بشكل شخصي أن الحفاظ على الرابطة مع بريطانيا تبقى البند الرئيسي في سياسته وتوجهات مجموعته ·

كما زار الملك العراق سرا خلال تلك الأحداث ورغم ارتياحه للوعود التي قدمها الملك فيصل إلا أن الشكوك حول وصول الدعم الجدي والمناسب من العراق لم يتبدد نهائيا · وربما كان لهذا التقييم دور في تغيير سياسة الحكومة المفاجئ ·

من جهة أخرى كان الإتجاه لتعزيز التضامن العربي والإعتماد على الخيار القومي واضحا لدى جلالة الملك منذ البداية · مع أنه كان يريد أن لا تكون المعونة العربية بديلا عن المعونة البريطانية ، وان كانت ستستخدم لتحييد الشروط السياسية المرتبطة بالدعم البريطاني · وقد تبلور الإتجاه لدعم الأردن ماليا كبديل للمعونة البريطانية في عام ١٩٥٤ ، وفي اتصالات يقول علي أبو نوار أنه أجراها سرا مع الرئيس عبدالناصر بتكليف من الملك حسين (أبو نوار ، عندما تلاشت العرب ، ص٢٨٧) وكثر الحديث عن المعونة العربية للأردن خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٥ خلال تكثيف الجهود البريطانية لإقناع الأردن للإنضمام لحلف بغداد · وقد كان هناك تحرك على عدة مستويات من قبل الدول العربية الثلاثة : مصر وسوريا والسعودية تجاه الأردن · فمن جهة كانت هناك سياسة الجزرة ثم العصى · وانضم إلى الأولى الإتحاد السوفيتي · ففي ١٩٥٥/١٢/٢٩ قابل الوزير المفوض السوفيتي في مصر القائم بالأعمال الأردني حيث أبلغه بأن ينصح الأخير قيادته في عمان بقبول المعونة المصرية/السورية/السعودية بدل المعونة البريطانية ، مؤكدا استعداد بلاده لتقديم الدعم الذي يحتاجه الأردن ماليا وعسكريا · كانت مصر وسوريا تلوحان بهذا العرض باستمرار بالإضافة إلى تقديم الدعم العسكري الرمزي للأردن في الوقت الذي كانتا تعملان على زعزعة الإستقرار الداخلي فيه · وكان هذا العرض قد تجدد بعد تعريب الجيش في آذار ١٩٥٦ · إلا أن الأردن لم يكن مستعدا لقبوله في حينه ·

في أواسط عام ١٩٥٦ أعلنت القيادة المصرية أنها على إستعداد

لتقديم أسلحة ثقيلة للأردن مما أزعج بريطانيا باعتبار أن الأردن من وجهة نظر بريطانيا منطقة عازلة ، وهي خط الدفاع الأولى عن العراق في وجه النفوذ المصري · وفي نهاية العام وعلى اثر تزايد الحديث عن استعداد الأردن لإلغاء المعاهدة البريطانية لعام ١٩٤٨ برز اتجاه يقول أن مصر نصحت الأردن بعدم المبادرة لإلغاء المعاهدة مع بريطانيا والأكتفاء بأن تعلن لندن من جانبها أن المعاهدة تلك ليست بذات أهمية كبرى لبريطانيا · وأوحت مصر كذلك بأنه إذا ما جمدت المعاهدة فإنه سيصار إلى معالجة مسألة المعونة للأردن · وكانت مصر التي تتطلع إلى زعامة المنطقة قد توصلت إلى معاهدة عسكرية مع سوريا ، وتعمل جاهدة لإبرام أخرى شبيهة مع لبنان ، وكانت تضغط على الأردن لاتباع الطريق نفسه ، رغم وجود معاهدة للدفاع العربي المشترك بين الدول العربية ·

ساعدت التطورات الداخلية في الأردن المتمثلة بحصول الأحزاب الوطنية على الأكثرية في الإنتخابات عام ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي على مصر وهزيمة الإمبراطورية البريطانية الأردن على إتخاذ قراره بقبول المعونة العربية ، والإعلان عن نية إنهاء المعاهدة البريطانية لعام ١٩٤٨ ·

وعلى اثر العمليات الفدائية التي قامت بها مجموعات مدربة ضد اسرائيل عام ١٩٥٥ ، ردت هذه الأخيرة بعنف على مدى حدودها مما حدا بالحكومة الأردنية إلى طلب المعونة العسكرية من مصر وسوريا والسعودية بعيدا عن العراق وبريطانيا · ومما أثلج صدر القيادات في هذه الدول أن الأردن لم يستطع الإعتماد على بريطانيا واللجوء إلى معاهدة ١٩٤٨ · كما أن محاولة إدخال فرقة عراقية إلى الأردن تعثرت بسبب عدم قبول القيادة العراقية وضع قواتها بامرة قائد الجيش آنذاك علي أبو نوار الذي كانت بغداد تتشكك في كفاءته العسكرية وفي مصداقيته السياسية · وهناك من يعتقد أن فكرة الحصول على دعم عسكري عراقي لم يجر متابعتها بشكل جدي من الجانب الأردني لأن المسؤولين عن ذلك كانوا يعتقدون أنه سيقود إلى تحجيم

دور العناصر الأردنية الموالية لمصر وسوريا . فهناك من كان يعتقد في الأردن أن العراق كان يدعم تجمعا جهويا من الضباط داخل الجيش العربي مع مجموعة من السياسيين الأردنيين الموالين للعراق لمواجهة الضباط الأحرار في الجيش العربي والذين كانوا ذوي ميول يسارية ويتعاطفون مع عبدالناصر .

بالمقابل حصل الأردن على كميات رمزية من الأسلحة من سوريا ومصر . وفي ١٩٥٦/١٠/٢٤ تشكلت القيادة المصرية - السورية - الأردنية المشتركة . حيث بدأ الأردن يقترب أكثر من مصر وسوريا ويبتعد عن العراق الذي كان يتبنى خطا إقليميا بتأثير بريطانيا ويقوم بالتنسيق مع تركيا وإيران وباكستان لبناء حلف إقليمي موال للغرب . أما الأردن فبدأت سياسته تأخذ طابعا قوميا أكثر حيث أن الوحدة العربية تعد طموحا شعبيا وتمثل للكثير من الشعب المخرج الوحيد من المأزق العسكري الأمني والإقتصادي (خطاب جلالة الملك لممثلي الصحافة الأجنبية ١٩٥٦/١٠/٢٤) .

كان البرلمان الأردني -وخاصة مجلس النواب- هو القوة الدافعة بهذا الإتجاه . كما كانت المعارضة الأردنية قوية ، وكانت بريطانيا مترددة وعلاقة الأردن بها محرجة بسبب دورها في نكبة فلسطين وطريقة تقديمها للدعم المالي . ولذلك وصلت إلى الأردن في منتصف شهر كانون الثاني عام ١٩٥٦ ملاحظات من حكومات سوريا ومصر والسعودية تقترح فيها هذه الدول إلتقاء رؤساء الوزارات في هذه الدول بالإضافة إلى رئيس الوزراء الأردني لبحث موضوع الدعم العربي للأردن . وقام المرحوم سمير الرفاعي بعدة زيارات لكل من دمشق والقاهرة والسعودية لهذه الغاية . وعلى أثر تعريب الجيش اقترحت مصر وسوريا والسعودية رسميا تقديم بديل للمعونة البريطانية للأردن ولذلك تكثفت الإتصالات السياسية الأردنية - المصرية - السعودية - السورية . فزار الرئيس السوري الأردن كما قام جلالة الملك بزيارة لسوريا وتشكل بين البلدين مجلس عسكري مشترك ، وهيئة عمليات واحدة دائمة والغيت التأشيرات على سفر رعايا كل بلد إلى البلد

الآخر · كما وقع البلدان إتفاقية إقتصادية تضمنت إقامة إتحاد جمركي بينهما ، وتكررت الزيارات العسكرية بين مسؤولي كل من مصر والأردن وسوريا لدرجة أن وفدا وزاريا (مدنيا وعسكريا) زار دمشق للتشاور بشأن العدوان الثلاثي على مصر ·

كما دفعت السعودية أول دفعة مالية دعما للأردن ولكنها اشترطت ذهابها إلى الحرس الوطني ·

ففي مقابلة صحفية مع صحيفة الرأي العام السورية في ٧/ ١٩٥٦/٣ أعلن الملك حسين أن الأردن يقبل المساعدة العربية ، وأنه يريد تنسيق خططه الدفاعية مع الدول العربية الأخرى ·

وقد أبلغ الملك حسين أن مصر وسوريا والسعودية ستتكفل بتقديم المعونة للأردن · ولكن العرض الذي قدم للملك من قبل القائم بأعمال السفارة السورية بعمان سلم على ورقة غير رسمية وطلب إلى الملك ألا يعتبره رسميا · وقد أدى هذا العرض إلى إعادة التفكير من قبل المسؤولين الأردنيين بالعلاقة مع بريطانيا وبتوجه الأردن الخارجي ولكن أيضا بداية التخوف من عواقب الإعتماد على الوعود العربية · فقد كان لدى الأردن معلومات أن مصدر الدعم سيكون الإتحاد السوفيتي عبر الدول العربية . لكن الملك كان مقتنعا بأن السعودية هي التي ستتولى تغطية المبلغ · وكان رد الأردن الأول بأنه سيجيب الدول العربية بأنه لا ينوي الإنضمام إلى أي معسكر ضد آخر ، ويريد إدخال دول مثل العراق ولبنان وليبيا واليمن في ترتيبات الدعم العربي · وكانت هذه هي سياسة حكومة سمير الرفاعي وهي سياسة تقوم على الإستقلالية والحيادية وجمع أكبر عدد من الدول العربية حول هدف دعم الأردن · غير أن نواب الحزب الوطني الإشتراكي في مجلس النواب صوتوا ضد هذه الحكومة · وكان الملك حسين قد بعث على أثر ذلك برسالة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية يذكره فيها أن الأحداث التي رافقت مفاوضات الإنضمام للحلف وزيارة ممثله إلى عمان اشتركت فيها عناصر سورية ومصرية وبدعم مالي سعودي · غير أن الدول الثلاثة صاحبة المبادرة بتقديم المعونة اقترحت عقد قمة

رباعية تضم رؤساء هذه الدول إلى جانب الملك حسين وذلك في شباط ١٩٥٦ ٠

خامسا : حكومة سليمان النابلسي ١٩٥٦/١٠/٢٧-١٩٥٧/٤/١٠ ٠

لهذه الإعتبارات وربما لإعتبارات أخرى تتعلق بالرغبة بسحب البساط من تحت أقدام المعارضة أقدم الملك حسين على تكليف سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة رغم أنه لم يفز هو شخصيا بالإنتخابات ، وان كان حزبه قد حصل على أعلى نسبة من المقاعد النيابية بين الأحزاب السياسية ٠ لكنه كان نشيطا ضد محاولات الإنضمام لحلف بغداد وهو حزبه ٠ وكانت حكومة المرحوم الرفاعي قد منعت اجتماعا جماهيريا برلمانيا للحزب الوطني الإشتراكي في يوم ١٩٥٦/١/٦ ٠ وكان خصومه السياسيون يدعون إن المظاهرات التي قادها الحزب ضد حلف بغداد كانت تتم بتحريض وتمويل خارجيين ٠ وقد طلب القائم بالأعمال البريطاني من وزير الخارجية سمير الرفاعي في مرحلة ما أن تحبس الحكومة ليس فقط الشيوعيين والبعثيين بل وسليمان النابلسي وحكمت المصري أيضا ٠

تشكلت حكومة النابلسي في ١٩٥٦/١٠/٢٧ وسط توقعات شعبية واسعة بحصول تغيير في سياسة الأردن الخارجية وعلاقاته العربية وخاصة نحو تعزيز العلاقة مع المحور المصري/السوري/السعودي ٠ وقد أعلنت الحكومة فور تشكيلها أنها تنوي العمل على إنهاء المعاهدة البريطانية ، وقبول الدعم العربي ٠

كانت أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر أول أزمة واجهتها حكومة النابلسي حيث تفجرت الحرب في سيناء ولم تكن الحكومة أمضت سوى أسبوع في المسؤولية ٠ وقد تصرفت الحكومة بمسؤولية حيث فسرت التزامها تجاه مصر بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك والإتفاقية المصرية الأردنية للتحالف العسكري يوم ١٩٥٦/١٠/٢٤ بالمحافظة على حدود الأردن أولا ٠ فعملت على ضبط الرأي العام الأردني ، وشكلت هيئة الدفاع الوطني كما قطعت

العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا · إلا أن النابلسي تصرف بحذر إزاء حماس الكثيرين لدخول الحرب ضد اسرائيل خلال العدوان الثلاثي · ولم يغب ذلك عن نظر الملك حسين القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية · وفي ١٩٥٦/١١/٢٧ وخلال الأزمة أعلن في بيانه الذي ألقاه في مجلس النواب عن عزم حكومته على الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإنهاء معاهدة عام ١٩٤٨ ، والتوجه لإقامة علاقات دبلوماسية مع كل من الإتحاد السوفياتي ، والصين ·

استقبلت الحكومة الأردنية خلال أزمة السويس قوات عراقية وسعودية وسورية مما أثار حفيظة اسرائيل ، إلا أن الحكومة قامت بتطمينها عبر بريطانيا على أساس أنه ليس للأردن نية لمهاجمة إسرائيل ، وأن هذه القوات استدعيت لغايات دفاعية · ومن اللافت للنظر أنه وبعد وقف إطلاق النار في سيناء طلبت حكومة النابلسي سحب القوات العراقية وفي حين أبقت على القوات السعودية والسورية فقط على الأرض الأردنية · كما زادت وتيرة الزيارات الرسمية بين عمان ودمشق والقاهرة · وانسجاما مع توجهات رئيس الحكومة وفريقه قام الأردن بمتابعة جهود الوحدة الإقتصادية مع سوريا ، ولكن رافق تعزيز التنسيق الأردني المصري والسوري توتر في العلاقة مع بغداد · وقام مجلس النواب الأردني بتوجيه رسالة إلى المرحوم الملك فيصل في ١٩٥٦/١٢/٤ يحتج فيها النواب على قمع الحريات المدنية في العراق · وبعد ذلك بأسبوع طلب الأردن سحب القوات العراقية من الأردن والتي جرى استقبالها إبان العدوان الثلاثي على مصر قبل أقل من شهرين · كما حصل إضراب عام في الأردن إحتجاجا على محاكمة ما سمي بأحرار العراق · وتبع ذلك بأيام مظاهرات في ذكرى رفض الإنضمام إلى حلف بغداد ، وكان مجلس النواب الأردني قد بعث برسالة إلى نظيره العراقي قبل شهر أيضا يطالب فيها بانسحاب العراق من حلف بغداد ، وجرى تدمير خط التابلاين المار عبر الأردن في منطقة إربد · كما أصدر مجلس النواب الأردني قرارا يحرض فيه على إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ ويطالب بإقامة

علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفياتي ٠
وفي ١٩٥٦/١١/٧ توجه جلالة الملك ورئيس وزرائه النابلسي إلى دمشق ثم إلى بيروت من أجل إجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية ٠ وبعد ذلك بفترة أعلنت حكومة النابلسي عن عزمها على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية ٠ وكانت الحكومة قد أوعزت بالإفراج عن فؤاد نصار زعيم الحزب الشيوعي الأردني ٠
توجت جهود حكومة النابلسي لتعزيز العلاقة مع المحور السوري/المصري/السعودي على حساب العلاقة الأردنية العراقية/ البريطانية بتوقيع معاهدة التضامن العربي في ١٩٥٧/١/١٧ حيث التزمت كل من مصر والسعودية وسوريا بموجبها بدفع ١٢٫٥ مليون جنيه هي قيمة الدعم الذي كانت تقدمه بريطانيا للأردن بموجب معاهدة عام ١٩٤٨ على أساس أن تدفع مصر والسعودية خمسة ملايين كل منهما ، وتغطي سوريا الباقي ٠
تعززت بتوقيع معاهدة التعاون العربي يد حكومة النابلسي لإتمام الخطوة التالية التي أعلنت عزمها على تنفيذها والمتمثلة بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية ٠ وبدأت المفاوضات بين الأردن وبريطانيا لإنهاء المعاهدة وانتهت في ١٩٥٧/٣/١٣ بإعلان مشترك تضمن موافقة الطرفين على شروط إنهاء المعاهدة ، بما في ذلك آلية إنسحاب القوات البريطانية الموجودة في الأردن ، وكذلك التعويضات التي سيدفعها الأردن لبريطانيا لقاء ما ستتخلى عنه من منشآت وآليات وذخائر ٠٠٠ الخ ٠ تضمنت مفاوضات إنهاء المعاهدة بعض اللحظات الحرجة لكن كلا الطرفين كان حريصا على ألا تؤدي عملية إنهاء المعاهدة إلى نسف العلاقة الأردنية البريطانية بشكل كامل ، حيث إن لكل طرف مصلحة في بقاء نوع من الود والإتصال بينهما ٠
لكن اللافت للنظر أن حكومة النابلسي ولا سيما وزير الدولة للشؤون الخارجية عبدالله الريماوي أراد أن يستثمر الأمر لصالحه ولصالح حزبه وقوى المعارضة ، حيث اعتبرها إنجازا شخصيا له وليس إنجازا وطنيا أردنيا ٠

كان التوافق داخل حكومة النابلسي نفسها هشا ، حيث كانت هناك علاقة شد مستمرة بين الوزراء والشيوعيين والبعثيين وبين وزراء الحزب الوطني الإشتراكي ، ولا سيما بين عبدالله الريماوي وبين النابلسي نفسه . فالأول كان يدفع باتجاه تعزيز العلاقة أكثر مع دمشق والإتحاد السوفياتي بينما كان الثاني يفضل التنسيق بشكل أكبر مع مصر بزعامة عبدالناصر ويحبذ الحذر في موضوع العلاقة مع الإتحاد السوفياتي . كما لم يتردد الأول في محاولة إحراج القصر وتحدي سلطة الملك وحقه في تقرير السياسة الخارجية وعلاقات الأردن الدولية كرئيس للسلطة التنفيذية . كان الوزراء ولو بدرجات متفاوتة يستقوون على القصر وعلى خصومهم السياسيين في الأردن بالشارع الأردني وبالدول العربية ولا سيما مصر وسوريا .

لم يدم التفاهم بين القصر والحكومة طويلا لأسباب مختلفة ، منها ما يتعلق بالطريقة التي أدارت بها الحكومة علاقات الأردن الخارجية سواء مع المعسكرين العربيين المعروفين في النظام العربي : العراق من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى أو مع بريطانيا ، وأخيرا مع كل من القطبين العالميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي .

انزعج الملك الحسين من محاولة رئيس حكومته ووزرائه كسب شعبية من خلال خطوات هو أشرف عليها وهيأ لها وتحمل مسؤولية نتائجها قبل غيره ، كقبول الدعم العربي وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية ، أو بمبادرتهم -متجاوزين حقه الدستوري- في تقرير السياسة الخارجية بمهاجمة مبدأ إيزنهاور والضغط باتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي .

كان الملك نفسه متشككا من إمكانية إلتزام الدول العربية بالدعم كما نصت معاهدة التضامن العربي في ١٩٥٧/١/١٧ . وتعززت هذه الشكوك بالطريقة التي عومل بها في مشاورات التوقيع ، وكذلك بالطريقة التي اندفع بها وزراؤه تجاه مصر وسوريا .

عزز شعور الملك حسين بعدم جدية الدعم العربي التغير المفاجئ بلهجة كل من مصر وسوريا عشية توقيع إعلان إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية · فقد أعلنت سوريا أن تصديق الإتفاقية في مجلس النواب السوري لن يتم قبل شهر آب أو أيلول من العام نفسه ، في حين أن الإتفاقية وضعت في منتصف كانون الثاني ، وانهيت المعاهدة الأردنية البريطانية في منتصف آذار · أما القيادة المصرية فقد أخذت تتحدث عن مستوى التموين ونوعيته للجيش العربي حيث لا يتمتع افراد القوات المسلحة المصرية بهذا المستوى · ويذكر اللواء أبو نوار أن الرئيس عبدالناصر أبلغه في مرحلة المفاوضات الأولية لإقرار الدعم العربي للأردن (أننا نجوع أنفسنا ولا نترك الأردن يحتاج) لكن سرعان ما تلاشى الحماس والإندفاع العاطفي نحو دعم الأردن ·

على أثر توقيع معاهدة التضامن العربي وبروز بوادر التوتر في علاقة القصر بحكومة النابلسي ، برزت مسألة الشيوعية والتهديد الشيوعي للمنطقة ، وكذلك النفوذ الأمريكي ومبدأ إيزنهاور ضمن سياسة الإحتواء الأمريكية التي أفرزتها الحرب الباردة ·

كانت مصر وسوريا قد انجذبتا نحو المعسكر الشرقي لاعتبارات عملية أكثر منها أيديولوجية . لقد حصل تماه بين فلسفة عبدالناصر الوطنية ونزعة الحركة الوطنية وسوريا وبين سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية وخاصة مواجهة النفوذ الغربي (البريطاني - الأميركي) · أما السعودية فسرعان ما أخذت تنظر إلى الشيوعية كأكبر خطر يهددها بعد الحلف الهاشمي البريطاني ممثلا بحلف بغداد · ولذلك مثلما ساهمت في إبعاد الأردن عن بغداد وبريطانيا أخذت القيادة السعودية تدفع باتجاه إبعاد الأردن عن سوريا ومصر المتحالفتين مع قيادة الشيوعية العالمية-الإتحاد السوفيتي ·

وكانت قد تولدت لدى الملك نفسه شكوك إزاء التقارب المصري السوري في وقت مبكر ، وإزاء ما حصل في المشاورات التمهيدية لإتفاقية التضامن العربي · لذلك توجه قبيل سفره إلى القاهرة

لحضور مراسيم توقيع الإتفاقية إلى الملك سعود للوقوف منه على حقيقة الأمر إزاء التوجه الإستراتيجي لكل من القاهرة ودمشق في المرحلة المقبلة · وهناك تشاور الملكان بشأن التهديد الشيوعي ويبدو أن نظريتيهما كانتا متطابقتين إزاء الخطر الشيوعي على الهوية العربية والتراث الروحي للأمة العربية والإسلامية · كما ألمح الملك إلى تخوف من تأثير التنسيق المصري اليمني على السعودية ·

كما ناقش مسؤولون أردنيون موضوع التنسيق المصري السوري مع المسؤولين الأمريكيين في الوقت الذي كان التنسيق بين دمشق والقاهرة من جهة وموسكو من جهة أخرى على قدم وساق ·

لم ينتظر الملك طويلا قبل أن يوجه حكومته لمقاومة الشيوعية والشيوعيين في الأردن · وبدلا من أن تتجاوب حكومة النابلسي مع طلب الملك فورا أعلن رئيسها (أنه لا يوافق على إدعاء القوى الغربية بوجود فراغ في القوة في الشرق الأوسط ، وأن الدفاع عن الوطن العربي هو من مسؤولية الدول العربية) · ولذلك فهو يرفض تدخل أي دولة في شؤون الأردن بحجة حمايته · وأعلن أكثر من مرة أن العرب أمة واحدة ، وأن الأردن سيعمل من أجل إتحاد فيدرالي مع سوريا · وعندما تتوحد مصر وسوريا فإن الأردن سينضم بشكل أتوماتيكي لهذا الإتحاد ·

وصرح أكثر من مرة أن الأردن هو البلد الذي سيتحرك لتحرير فلسطين ، وأن الصهيونية والإمبريالية ومأجوريها تعمل كل ما في وسعهم لجرف الأردن عن مسيرته الحالية -أي مسيرة حكومة النابلسي- · إن توجه الأردن الحر بقيادة الملك سيمنع الصهيونية والإمبريالية من عزل مصر ، ومن أن تصبح سوريا لقمة سائغة في قم التوسعيين من "الشرق ومن الشمال" ·

وفي ما يتعلق بالتهديد الشيوعي أعلن النابلسي (أنه لا يوجد صحة لمثل هكذا إشاعات) فالشيوعية ليست مشكلة بالنسبة إلى الأردن · وقد شعر الملك بأن حكومته لا تؤيده في توجهه هذا وفي الرغبة في التعامل مع مبدأ إيزنهاور خلال المشاورات لإثراء الصيغة

النهائية لاتفاقية التضامن العربي في القاهرة · لذلك أخذ الملك ينتقد حكومة النابلسي علانية ، ويعبر عن شكوكه إزاء الدور المصري السوري والسوفيتي في المنطقة · لقد تمكن من أن يخفف من حدة مقاومة عبدالناصر والقوتلي لمبدأ إيزنهاور وهي الحدة التي برزت للملأ بالإعلان عن نية السفير في وزارة الخارجية ريتشاردز زيارة منطقة الشرق الأوسط · ولذلك تضمن بيان قمة القاهرة التي أُثْرتْ معاهدة التضامن الموافقة على إستقبال السفير ريتشاردز والإستماع لما سيقوله دون الإلتزام بشيء · وكان هذا أقصى ما استطاع الملك سعود والملك حسين الحصول عليه من نظيريهما المصري والسوري في معرض التحذير من مخاطر الشيوعية ·

كما أن مصر وسوريا لم تكونا حريصتين على العلاقة الجديدة مع عمان · وكانتا تريان على ما يبدو أن المصلحة الوطنية لكل منهما تكمن في مواجهة الغرب ، وبالتالي الإقتراب من موسكو · هذا في حين تبلورت القناعة لدى القيادتين الأردنية والسعودية أن الشيوعية تمثل أكبر تهديد لمستقبل كل منهما ، وبالتالي فإن القاهرة ودمشق ستصبحان رأس الحربة لهذا الخطر ·

ليس لدى الباحث معرفة عن حقيقة دور القوى الخارجية في تأجيج هذا الصراع بين حلفاء الأمس من الدول العربية أو عن دور القوى السياسية المحلية في ذلك · لكن من الواضح أن علاقة الأردن العربية أصبحت تحت رحمة عوامل إقليمية ودولية وصراع القوى المحلية في كل بلد ، لقد دخلت الشيوعية ومبدأ إيزنهاور بقوة على خط علاقات الأردن العربية ·

ويبدو أن مصر وسوريا لم تكونا مقتنعتين بالتحول في سياسة الأردن نحوهما لأنهما لم تسعيا لتثبيته · لا بل يجد المرء دلائل مختلفة على أن القيادتين السورية والمصرية كانتا تنتظران فرصة التخلص من علاقتهما الجديدة بالأردن منذ لحظة توقيع الأردن وبريطانيا بيان إنهاء المعاهدة مع بريطانيا في ١٩٥٧/٣/١٣ · وكأنهما كانتا تريدان إنهاء النفوذ البريطاني في الأردن أكثر من ضم الأردن إلى

جهة عربية متماسكة جديدة . ولذلك انتهزت كل من دمشق والقاهرة تخوف الملك حسين من الشيوعية والتوجه للتعامل مع مبدأ إيزنهاور لتحريض النابلسي والحكومة الأردنية ضد الملك ، ثم لتشجيع المعارضة والجيش لتقويض النظام .

وكانت الأزمة بين حكومة النابلسي والقصر قد بدأت عشية توقيع بيان إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية ، حيث بدأ النابلسي يسرب أخبارا حول نيته الإستقالة في منتصف آذار عام ١٩٥٧ مشيرا إلى أن المتطرفين من اليمين واليسار يحولون دونه ودون تنفيذ برنامجه السياسي والإقتصادي . لقد بدا واضحا أن النابلسي لديه توجه سياسي يتلخص بربط سياسة الأردن الخارجية بمصر وسوريا ، معتمدا على الرأي العام المعارض للغرب عموما وبريطانيا ، وعلى الوعود بالدعم المالي من الدولتين العربيتين المذكورتين . لكنه لم يضع في حسبانه أن القيادتين في هاتين الدولتين قد تكون لهما حسابات أخرى تفرضها اعتبارات قد لا تكون بالضرورة ضمن منظومة القيم التي يؤمن بها النابلسي ، وبين القواعد السياسية التي تخدم مصالحه . لقد كانت قاعدته ومصدر قوته مستمدة من الرأي العام الأردني ، ومن التأييد المصري السوري له . ولكنه لم يدرك التقييدات التي تلازم كلا من هذين العاملين . فالرأي العام في أي بلد له أهمية ويؤخذ في الإعتبار إلى حد ما ، لكن لا يمكن ، ولا يجب ، أن يقرر سياستها الخارجية . إن هناك مخاطر جمة أن تقرر مصلحة الوطن أساس إعتبارات وأولويات الرأي العام كما هي دون صقل وتفاعل وتطوير . مثلما أن لكل دولة سياستها وأولوياتها وتأثرها بقوى محلية مختلفة وإن كان خطابها السياسي قوميا أو يساريا أو علمانيا ... الخ . ان الزعيم الحصيف يأخذ الرأي السياسي الداخلي والخطاب السياسي بالإعتبار . لكن لا يمكن أن يبني عليهما خياراته الإستراتيجية كما أنه لا يمكن أخذ الوعود الخارجية على علاتها ودون تمحيص لما يقف وراءها من أهداف إستراتيجية . لقد ربط النابلسي مصيره السياسي بقيادة مصر حتى أنه عندما أراد الإستقالة في أول أزمة مع القصر تراجع

لأن عبد الناصر قال له "لا تكون هراب" -كما يقول علي أبو نوار- ·

وعلى أية حال كان السبب المباشر لانهيار حكومة النابلسي موضوعا داخليا تمثل بتسريح عدد من الموظفين الذين كانت ترى الحكومة فيهم أنصارا ومحاسيب للحكومات السابقة · وتعدهم من معارضي التوجه الجديد نحو مصر وسوريا والإتحاد السوفيتي · لكن السبب الحقيقي كان أكبر من ذلك ، ويشمل عددا من عوامل متداخلة تتعلق بالعلاقة مع القصر ، منها ما يتعلق بالعلاقة مع الدول العربية والقيادات العربية بعضها ببعض ، ومنها ما يتعلق بصراع الشرق والغرب الذي فرض نفسه على الدول العربية والقيادات العربية وهي في أسوأ ظروفها وتشعر معظمها بضعف تجاه أي تهديد خارجي أو داخلي وبخاصة اسرائيل والشيوعية والإمبريالية أو الإستعمار ·

ما يهمنا في هذه الدراسة هو التعرض لخطوط العلاقات العربية العربية وموقع حكومة النابلسي فيها ·

كانت حكومة النابلسي ضحية للظروف التي أتت بها إلى الحكم في المقام الأول · فقد جاءت هذه الحكومة ضمن التوجه لتعزيز العلاقة مع كل من مصر وسوريا من جهة ، وضبط الجبهة الداخلية من جهة أخرى وتلك ظروف أفرزتها مسألة تعريب الجيش ، والعزوف عن الدخول في حلف بغداد ، ثم توقيع معاهدة التضامن العربي في شهر كانون الثاني عام ١٩٥٧ ·

لقد حافظت حكومة النابلسي على النظام العام بسبب الثقة بينها وبين المعارضة والشارع · ويسجل لرئيسها النجاح هنا حيث إنه لم ينجر مع الرأي العام الجارف نحو عمل دراماتيكي بشأن الوحدة ، وضد بريطانيا واسرائيل · غير أنه بالمقابل لم يقمع العواطف الشعبية والأصوات النشاز حتى داخل الوزارة نفسها ولا سيما الوزير الريماوي الذي مارس دور زعيم الحزب الديماجوجي أكثر من كونه قائد للدبلوماسية ، ومستشارا للملك للشؤون الخارجية ·

كما نجحت حكومة النابلسي في إبقاء الحدود هادئة مع اسرائيل وربما

كان السبب يكمن في أن القوى التي كانت تحرك وتشجع النشاط الفدائي ضد اسرائيل من قبل عبر الحدود الأردنية لم يكن لها مصلحة لإحراج حكومة النابلسي ٠

لكن المعضلة الصعبة لحكومة النابلسي تمثلت بالعلاقات العربية - العربية ٠ كانت الدول العربية تنطلق من تصورات استراتيجية مختلفة تماما بالقدر الذي كان لأي منها استراتيجية مستقلة في مختلف المراحل من تعاملهما منذ أن تشكل النظام العربي الحديث بموجب معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ ، والمحسنات أو الإضافات التي تمت عليه ، جراء الثورة العربية الكبرى ثم الثورة المصرية واستقلال سوريا ، وقبل ذلك الخلاف الهاشمي-السعودي وأخيرا الحرب الباردة مرورا بتشكيل جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ٠ كان اللقاء بين هذه الدول تكتيكيا ، ولم يبن على أساس القومية والوحدة والتوافق كما كان الخطاب السياسي يعلن في هذه الدول ٠ بقي الإختلاف التاريخي بين القيادات المختلفة قاعدة التعامل بينها ، إلى جانب الخلاف الأيديولوجي وأضيف إليه صراع الشرعيات ، وتناقض المصالح بين القوى داخل كل قطر التي ارتبطت بقوى خارجية في الإقليم وفي النظام الدولي ٠

ولذلك لم تعش الدول العربية واقعا محدد المعالم ٠ ففي مربع القطرية ودائرة القومية وتقاطع الحرب الباردة تضاربت مختلف الإتجاهات لتضارب المصالح والمواقف والنظرة مما أدى إلى فشل ليس خيار واحد بل الخيارات الثلاثة : القطري والقومي والأممي الدولي ٠ والنتيجة لمن يشك فيها معروفة ولا تزال ماثلة : اسرائيل ومصادرة الثروة العربية وتمزيق الصف العربي القائم ٠

الخلاصة :

إنطلاقا من الصورة البانورامية للعلاقات العربية الأردنية دعونا نحاول إعادة نسج الخيوط الإستراتيجية -أي قوى التأثير- في هذه العلاقات خلال السنوات الخمس التي رافقت صعود نجم سليمان

النابلسي وتسليمه رئاسة الحكومة في الفترة ما بين ١٩٥٦/١٠/٢٧-١٩٥٧/٤/١٠ وهي الفترة التي اتسمت بشدة التعرج والإنعطافات الحادة والتلون بل التصادم أحيانا ·

عند تحليل العلاقات العربية-العربية لا بد للمرء لكي يستوعبها جيدا من أن ينظر إلى مستويين من التفاعل · على المستوى الأول نجد مواضيع سياسية بارزة إقليمية ودولية استخدمتها الدول العربية لتغطية حقيقة مواقفها تجاه بعضها البعض · أما المستوى الآخر فهو الذي يمثل المحدد الحقيقي لتعامل الدول العربية مع بعضها البعض · لذلك نجد أن الإعتبارات التي ترد على المستوى الأول عوامل وسطية أي مبنية على أهداف أبعد ·

والعوامل الوسطية أو المواضيع الإقليمية والدولية معروفة وقد ذكرتها في البداية ، وتشمل :

١- القضية الفلسطينية والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ والموقف الإسرائيلي من مسألة حقوق اللاجئين آنذاك ، بالإضافة إلى مسألة الصلح مع الدولة اليهودية حينذاك ·

٢- السياسة الخارجية لكل دولة عربية تجاه الدول الكبرى وخاصة بريطانيا إبتداء ثم التنافس السوفيتي-الأمريكي وظهور الأحلاف في ما بعد وحتى التنافس بين قوى المعسكر الواحد (التنافس الأمريكي البريطاني في الخليج بشأن النفط) ·

٣- موضوع الوحدة العربية أو وحدة سوريا الطبيعية أو وحدة الهلال الخصيب آنذاك ، وسياسة المحاور وتأثير ذلك على عملية توازن القوى بين الدول العربية ·

٤- الخلافات العربية التاريخية التي كانت في جوهرها وأغلبها صراع على الشرعية مرتبط بمبررات البقاء وأهلية الحكم · وبرزت هذه الإعتبارات في الثلاثينيات والأربعينيات في منطقة الجزيرة العربية وسوريا الطبيعية وفي مصر في ما بعد ، على اثر ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وتنامي دور الأحزاب اليسارية والقومية ذات الإمتداد الجماهيري في سوريا في الخمسينات والستينات من هذا القرن ·

أما السبب الحقيقي الذي حرك العلاقات العربية - العربية أو الخلافات العربية - العربية عبر الآليات السياسية والتنظيمية التي هيأتها الموضوعات السابقة فيمثل من وجهة نظر الباحث بالإختلاف حول مصادر التهديد وطريقة التعامل معها ·

في تلك البيئة العربية والدولية المعقدة والمتناقضة أو حتى في ضوء الأوضاع الداخلية لكل قطر لم تستطع الأنظمة العربية الإتفاق على مفهوم موحد للتهديد ، أو على سلم أولويات للتهديد المشترك أو على كيفية مواجهة هذه التهديدات · كما أخفقت القيادات العربية في الإقتراب من المفهوم الشعبي للتهديد بشكل عام · فحتى الدول التي تبنت هذا التوجه (أي الدول الثورية) تبنته إما في الخطاب السياسي فقط أو تكتيكيا لتجاوز مأزق أو مرحلة صعبة ، فانجذبت اليه لتكتشف صعوبة تنفيذه · ولم تتمكن الدول العربية حتى من إيجاد آلية للحوار والتفاوض السياسيين للإقتراب من تصور مشترك للتهديد تلتزم بها جميعها أو حتى الأكثرية منها · فحتى جامعة الدول العربية كانت مجرد صورة ، أو أداة بيد دولة واحدة متنفذة في النظام العربي ·

لذلك تصور ما تجد أو ما تراه دولة أو زعيم مصدر خطر أو تهديد لها يراه آخرون مصدر دعم وحماية · لذلك كانت مواقف الدول العربية من الشيوعية ، ومن مبدأ إيزنهاور إبان فترة حكومة النابلسي أوضح مثالين في هذا الشأن ·

لا بل أن النظام العربي -إن صح التعبير- بقي أقرب ما يكون إلى النظام الدولي من حيث غياب سلطة مركزية واحدة لديها الشرعية والقوة والسلطة لحماية بقية الأعضاء والدفاع عن مصالحهم الحيوية ، كما أن النظام العربي لم يستطع أن يضمن ميثاق جامعة الدول العربية -منظمته الإقليمية- مفهوم الأمن الجماعي (الأمن القومي) الذي جاء في ميثاق الأمم المتحدة · لذلك كان على كل نظام حكم الإعتماد على نفسه في نهاية المطاف لحماية مصالحه وصيانة وجوده وتأمين حقوقه · ونتيجة هذا الوضع -

وهو الإعتماد على النفس- الذي أصبح عاملا مقررا في السياسات الخارجية للدول العربية ، وجدت كل دولة أن تنامي قوة جارة ما قد يكون مصدر تهديد محتمل لها ، وفي ضعف الآخرين تجاهها فرصة لبقائها وتنامي قوتها ونفوذها ، ولذلك لا بد من العمل والتحوط ضد أية مفاجآت غير سارة من أي جار أو منافس عربي أو غير عربي ٠

وهكذا كان البقاء الوطني وحتى البقاء في السلطة أو في الحكومة ديدن كل نظام أو قيادة في العالم العربي ، بما في ذلك سليمان النابلسي وحكومتي ناصر والقوتلي في مصر وسوريا ٠ وعلى مستوى الحكام والأنظمة ذهبت كل منها المذهب الذي يناسبها لخدمة أمنها الوطني ومصلحتها القطرية مستفيدة من الروابط القومية بين الشعوب العربية فقط بالقدر الذي يخدم ضغط هذه الشعوب على حكامها لتجييره لصالح السياسة القطرية لكل دولة ٠ ثم لا يلبث أن يتم تجاوز هذه الروابط إن كان مثل هذا التجاوز يخدم المصلحة القطرية لهذه الدولة ٠

ولهذا كانت مصر تخشى آنذاك الوجود البريطاني في المنطقة ولا سيما في الأردن والعراق لأنه يهدد قناة السويس مثلما يعزز دور العراق البلد المنافس لمصر في قيادة الإقليم ٠ وكان الأردن الحلقة الأضعف في موضوع مواجهة النفوذ البريطاني بسبب الرأي العام المعادي للوجود البريطاني فيه وضعف أجهزة الدولة ، وتوجه القيادة الهاشمية الجديدة نحو العرب ، وتشكيل معارضة قومية يسارية فيه ، وتردد بريطانيا والعراق عن دعمه وبسبب شح موارده وقربه من اسرائيل ٠

أما السعودية والأردن فقد كان التفاوت في التهديد بينهما في مرحلة ما واضحا بشكل جلي ٠ السعودية مشغولة بأي اتحاد هاشمي محتمل كانت بريطانيا تهيء له وكذلك بالشيوعية ، فالإتحاد السوفيتي كان بإمكانه التسلل -وقد فعل- إلى المنطقة العربية عبر الأحزاب العربية والعلاقات الدبلوماسية ٠

أما الأردن فكان يرى أن مصدر التهديد الأساسي له اسرائيل

والوضع الإقتصادي ، ورغبة في عدم المواجهة تردد بين العرب والغرب دون أن يتمكن من إنشاء علاقة استراتيجية ثابتة مع أي منهما ٠ وفي ضوء تصور كل نظام لمصادر التهديد المحتملة التي تواجهه حينذاك حاولت السعودية إبعاد الأردن عن العراق وبريطانيا ، بالإتفاق أولا مع مصر وسوريا في ذلك ٠ ثم عن هاتين الدولتين الأخيرتين عندما اقتربتا من الإتحاد السوفيتي فيما بعد ، في الوقت الذي لم تقر الرياض خيرا إذا فتح الطريق بين عمان وواشنطن في مرحلة الخمسينات ٠ أما مصر فكانت ترى ، بالإضافة إلى تقليص النفوذ البريطاني والهاشمي أهمية تعزيز علاقاتها مع روسيا ٠ ولذلك كانت تسعى بوسائلها المختلفة لإبعاد الأردن عن بريطانيا وفي الوقت نفسه الحيلولة دون هيمنة العراق أو سوريا أو السعودية على هذا البلد ٠ ولم تتردد في محاولة تسخين حدوده مع اسرائيل لردعه عن الإقتراب من بريطانيا ٠ أما العراق فكان يعمل على أن يبقى الأردن بعيدا عن سوريا ومصر وأن يقترب من بريطانيا دون أن يقبل بعلاقة إتحادية جادة معه آنذاك ، لأنه يريده أيضا منطقة عازلة بينه وبين اسرائيل ٠ أما سوريا فكانت تنظر إلى مصر بعين وإلى العراق بأخرى وتحاول مد يدها إلى الأردن ثم ركله في آن واحد ؛ لأنها نفسها لم تكن موحدة آنذاك على استراتيجية وطنية ٠

ومن الطبيعي أن التهديد الإسرائيلي كان يكمن أو يظهر في الخلفية ، وكان يفرض نوعا من التقارب بين الدول العربية ، وبين هذه الدول المنفردة وكل من بريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي آنذاك وذلك حسب التوجيهات الايديولوجية ، والمصالح الوطنية لكل دولة ٠ لكن لا بد من ذكر الملاحظات التالية :

- إن أسس علاقات الأردن العربية ومعالمها قد وضعت قبل بروز الحزب الوطني الإشتراكي وزعيمه سليمان النابلسي ٠
- إن العناصر المؤثرة في هذه العلاقات كثيرة ، وكانت سيطرة النابلسي على أي منها محدودة جدا ، حيث أنه -على ما يبدو- لم يكن مطلعا أو مستوعبا خفاياها أو تعقيداتها وان لم يكن يفتقر إلى السيطرة

على الشارع الأردني · ولم يكن له أو لحزبه أو حتى للحكومة التي قادها فعل أو تأثير حقيقي في القوى المؤثرة والفاعلة في تحديد المسار السياسي للدول في الإقليم العربية منها أو الدولية · ومع ذلك كان يتصرف وكأنه يملك مثل هذه القوى · لقد أساء تقدير قوته مثلما أساء تقدير نوايا حلفائه ، وكان النابلسي يعامل -وحتى وهو رئيس حكومة- كلاعب صغير وأداة من قبل القوى المختلفة إقليميا ودوليا ، وحتى داخليا · وكانت جميعها أقوى منه وإن كان يتصرف -كما ذكر- وكأنه الذي يتحكم بهذه القوى من خلال قوة الشارع الأردني · ولذلك لم تكن لديه القدرة على التحكم بعناصر المعضلة التي تعامل معها ، والمتمثلة بالمتشددين في الأردن -اليمين واليسار- والدول العربية التي تعلن شيئا وتعمل غيره ، والدول الأجنبية التي تؤثر قراراتها على الحكم في البلاد · فركب الموجة وكان ركوبها سهلا متعقدا كأي سياسي بالفطرة أنه سيستطيع بشيء من إبداعه التكتيكي والتأييد الشعبي توجيهها الجهة التي يريد لكنها سرعان ما طرحته إلى الأرض ·

إن مشكلة النابلسي أنه كان لاعبا ضعيفا في بلد محدود الموارد ولكن ذا موقع حيوي ومفصلي في منطقة مضطربة وفي نظام دولي اتسم بالإستقطاب الشديد بين مركزي الثقل فيه · لذلك تقاذفته إلى الشاطئ الأنواء التي ركبها في المقام الأول املا أن يصنع وهو على متنها معجزة توحيد الأمة العربية ، وتحرير فلسطين وتحجيم الرجعية · لقد أتت به هذه القوى إلى مركز الضوء والصدارة والحكم ليقف عاجزا عن إحالة عدد من الموظفين على المعاش ، والتخلص من أحد وزرائه ، ثم في النهاية كتابة مذكراته

ولذلك يثور السؤال الأساسي : هل ساهم النابلسي في تعزيز علاقات الأردن العربية أم أدت سياسته إلى توتيرها ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟·

إن لهذا السؤال بعدين : بعدا سياسيا وآخر موضوعيا · ويتضح الجواب عليه من السرد السابق · فالنابلسي وحكومته جاءا بفضل

ظروف كان لهما تأثير بسيط فيها · لذلك لم يصمد طويلا أمام ضغط القوى الأخرى ، ولم يستطع تنفيذ برنامجه كما قال : ولم نر أية ملامح لأي برنامج هذا في حالة وجود هذا البرنامج أصلا ·

أما الجانب الآخر للسؤال فهو أخلاقي ويتمثل بخيارات الأشخاص الأخلاقية والتي هي شخصية وذاتية بطبيعتها · فقد يرى البعض أن النابلسي حاول ولم يستطع · وقد يرى بعض آخر أنه واجه القوى العاتية ، وغير اتجاهها أو أبطأ حركتها · وفي هذه الحالة فإن نتائج أعمال النابلسي الإيجابية لم تظهر في الأردن ، ولكن ظهرت في مصر وسوريا والسعودية · وقد يراه آخرون أنه مجرد ضحية للقوى التي تعامل معها التي داعبته فترة قصيرة لتتجاوزه وتستمر في لعبة الأمم بعيدا عن حذاقته السياسية ، وميله الغريزي للشعبية واكتساب قلوب الجماهير دون إدراك أو إكتراث لامتلاك عنان القوة ·

مداخلات جلسة العمل الثالثة

الدكتور سعيد التل:

باسمكم جميعا وباسمي ، أشكر الدكتور موسى بريزات على ورقته القيمة ، وأدعو السيدات والسادة الراغبين في التعليق أو السؤال إلى التفضل ٠

الأستاذ عبدالله حمودة:

لاحظت أولا وجود أخطاء في المعلومات ، منها مثلا الحديث عن وزراء شيوعيين ، رغم أنه لم يكن في حكومة النابلسي أي وزير شيوعي ، أما ممثل الجبهة الوطنية عبدالقادر الصالح فلم يكن شيوعيا ، كما أنه ذكر وجود وزراء بعثيين ، ولم يكن في حكومة النابلسي غير وزير بعثي واحد هو عبدالله الريماوي ٠ ودقة المعلومات قضية هامة جدا يجب أن يراعيها من يرغب بعمل بحث ٠

كما أن الدكتور موسى بريزات لم يقدم لنا مرجعا مهما في بحثه ، وأهم مرجع حول الموضوع هو "مالوني" الملحق العسكري الأميركي في عمان عام ١٩٥٦-١٩٥٧ ، والذي نشر مذكراته في الخارج ، وأوضح بالتفصيل كيف كانت الولايات المتحدة تسعى للتآمر على النابلسي ، وتخصيصها لذلك ثلاثين مليون دولار ، وقيام كل الجهات المحلية المتحالفة مع الإنجليز أولا ، ومع الأميركيين ثانيا بالتآمر والسير مع الملحق العسكري الأميركي في عمان لضرب حكومة النابلسي ، وترجع أهمية كتاب "مالوني" إلى أن الرجل كان الجهة التي تحرك الأصابع الخفية في ضرب النابلسي ٠

لقد كان في الوطن العربي بعد عام ١٩٤٨ مدرستان ، الأولى تريد أن تتعامل مع الغرب باعتباره قدرا لا راد له ، وهي مدرسة نوري السعيد وأتباعها ، والثانية هي مدرسة النضال مع الشعوب ، مدرسة النابلسي والجبهة الوطنية وحزب البعث ، وكل الأحزاب والقوى الوطنية منذ الخمسينات وحتى الآن ٠ وقد قادت القوة الإجتماعية التي ترى أن التعامل مع الغرب قدر لا راد له ، الحكم في الدول العربية ، وهي التي قادتنا إلى المهالك ، والمسؤولون العرب الذين تعاملوا مع الغرب

الرأسمالي ، بريطانيا أولا ، والولايات المتحدة ثانيا هم الذين أدوا إلى كارثة فلسطين · فبريطانيا هي التي خلقت اسرائيل ، والدول العربية تعاملها على أنها صديقة ، وقد صدرت عام ١٩٣٦ رسالة تقول : تعاملوا مع بريطانيا الصديقة ، ثقوا ببريطانيا الصديقة · وتكرر الأمر في الأربعينات ثم في الخمسينات ، والآن يحدث الشيء نفسه في الوقت الذي تتوسع فيه اسرائيل وتصل إلينا · إذن هناك مدرستان مدرسة الشعوب المناضلة التي ما زالت تناضل وتحاصر ، كما يجري الآن مع العراق الذي يدفع الثمن منذ مدة طويلة ، وكما جرى مع عبدالناصر ، والمدرسة الأخرى -كما يجري في بلادنا- هي التي تقول إن الغرب قدر لا راد له ، ويجب أن نتعامل معه · لذلك أرجو أن نعرف مع من تكون الشعوب ، وهي حتما مع أوطانها ومصيرها ، وضد الإنجليز والأميركيين ومن تحالف معهم ·

الدكتور فايز الحوراني:

لا بد أن نقول إن الإخوة الباحثين قد قدموا منذ الصباح معلومات تفصيلية جيدة حول المرحوم رئيس وزرائنا السابق ، الأستاذ سليمان النابلسي ، ولكن لا بد من التأكيد على خطوط كبيرة في الجانب التحليلي والجانب المعلوماتي من أساس هذه المسألة ·

أما في الجانب المعلوماتي فأعتقد أننا نعيش حتى اليوم في الحياة العربية دون توثيق سليم للمعلومات ، الأمر الذي يجعل المهمة صعبة أمام الإخوة الباحثين ·

وفي الجانب الأساسي أريد أن أحلل المرحلة بنقطتين كبيرتين ، ان المرحوم سليمان النابلسي جاء في مرحلة الإنعطاف في السياسة الدولية ، مع إنهاء دور بريطانيا وفرنسا على صعيد الغرب لصالح الولايات المتحدة ، في الوقت الذي بدأ فيه بروز هائل للمعسكر الإشتراكي · في هذه المرحلة سادت على صعيد الشارع في كل العالم الثالث ، الحركات الوطنية والقومية ، لذلك أعتقد أن وجود الأستاذ سليمان النابلسي كان في الأردن نتيجة طبيعية في تلك

المرحلة ، ومحصلة لهذه العوامل ٠

وعلى صعيد الأردن ، أعتقد أن البعثيين والقوى الأخرى في الجبهة لم يكونوا متفقين أساسا ، رغم إتفاقهم في الإتجاه العام ضد المعسكر الغربي ، وكان البعثيون في وزارة النابلسي وعلى صعيد الجبهة يريدون بلورة الإتجاه العربي أكثر من أن يميع بإتجاه الصراع الدولي ، وكانت تجربتهم قصيرة في تلك الفترة ، الأمر الذي لم يبلور هذا الأمر رغم الأحداث ٠

لذلك أعتقد أن الأستاذ المرحوم عبدالله الريماوي في ذلك الوقت ، كان في سياساته وفي مواقفه متشددا أكثر بالإتجاه العربي ، أي باتجاه مصر وسوريا ، وليس باتجاه سوريا وحدها ٠

الدكتور ابراهيم عنزاوي:

لفتت نظري نقطتان ، الأولى أنه ذكر أن المرحوم سليمان النابلسي أبلغ اسرائيل أن الدول التي دخلت جيوشها إلى الأردن لم تقصد بها اسرائيل ، وهذا غير صحيح ، لأن لذي وثيقة تؤكد أن الذي أبلغ اسرائيل بذلك هو شخص آخر غير سليمان النابلسي ٠

أما النقطة الثانية ، فهي أن الدكتور بريزات قال إن سليمان النابلسي ظن نفسه رئيسا للسلطة التنفيذية ، والواقع أن هذا هو حقه الدستوري ، فرئيس الوزراء في النظام النيابي البرلماني الموجود في الأردن هو الذي يملك كافة السلطات ، هنالك رأس للدولة ، لكنه غير مسؤول ، فالسلطة الحقيقية في النظام البرلماني هي لرئيس الوزراء ؛ هو الوحيد الذي يحق له أن يتصل بالدول الأخرى ، ويعقد المعاهدات باعتباره رئيس الدولة الحائز على ثقة المجلس بأغلبية ٣٩ صوتا ، وإذا كانت هناك مسؤولية فهي تقع أمام مجلس النواب الذي يملك الحق في أن يقيله ٠

الدكتورة عايدة النجار:

حاول الدكتور موسى بريزات بطريقة غير مباشرة تحليل دور

الرئيس النابلسي في تلك الفترة التي استلم فيها رئاسة الوزراء ، وكنا قد استمعنا صباحا إلى حديث عن العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي كونت شخصية النابلسي · في تلك الفترة حين كنا طلابا كنا قد اصابنا الأمل وانتعشنا ، وقد تربينا صغارا على أن نكتب بحماس ، وأن نتفاعل مع الحركات الوطنية ، ليس في الأردن وحسب ، بل في كل العالم العربي ، وكانت القومية العربية هي الشعار المرفوع ، وكانت علاقة الأردن مع كل الدول العربية تحاول أن تكون منسجمة ، بدلالة أن الحكومة الأردنية التي جاءت حاولت أن تتمثل كل الطيف السياسي من بعثي ويساري وشيوعي وقومي عربي ناصري ··· الخ ·

وحاول الدكتور بريزات في القسم الأخير من ورقته ، وكما أشار الدكتور عنزاوي قبل قليل ، أن يقول إن النابلسي اعتقد أنه السلطة التنفيذية ، وأنا أقول إن الزعيم أو القائد لا يخلق قائدا ، بل يخلقه المجتمع ، وإذا كنا في الوقت الحاضر نحاول أن نربي أطفالنا في مدارس خاصة وأحزاب ··· الخ ، من أجل أن نخلق قيادة ، ولا نفلح في ذلك ، فإن السبب أن القائد تصنعه عوامل خاصة ·

إن ما سمعناه صباحا عن شخصية النابلسي ، يدل على أنه قائد بطبيعته ، لأنه امتلك قاعدة شعبية وحزبا ، ولأنه أحب الوطن ومثل طموحات الناس الذين آمنوا بمسيرته · وإذا كان الدكتور بريزات قد ذكر أن الرئيس النابلسي اعتقد أنه يستمد قوته من الشارع ، فإن كل زعيم إذا لم تكن له قاعدة شعبية يستمدها من الشارع فهذا ضعف في قيادته ·

وقد أورد الدكتور بريزات كلمات إنشائية ، من مثل قوله إن النابلسي استطاع أو حسب أنه ركب الموجة ، واعتقد أن الزعيم يجب أن تكون له طموحات يركب بها الموجة ويصعد إلى السماء ، بحيث يحقق طموحات الشعب والشارع والشعارات المرفوعة فيه · ومنها قوله إن فرصته كانت لاعبا صغيرا في موقع كبير ، وأعتقد أن الزعيم يحاول دائما أن يكون كبيرا ، وحسبما تنظر إليه وتحلله تعرف

إن كان صغيرا أم كبيرا · ومنها قوله إنه عجز عن التخلص من الموظفين ، وعندنا حكومات متتالية أجبرتها الظروف على عدم التخلص لا من آلاف الموظفين الذين يجب أن تتخلص منهم ، ولا من موظف كبير ولا حتى صغير ·

الدكتور وليد قمحاوي:

أشكركم جميعا ، وأريد أن أؤكد على نقطة هي أن سليمان النابلسي كان نموذجا مثاليا للأغلبية الغالبة من مجايليه في ذلك الحين ؛ في أمانيهم ومشاعرهم وفي كل شيء ·

الدكتور موسى بريزات:

ردي على الأستاذ عبدالله حمودة بالنسبة للتوثيق ، هو أنني لم أشأ أن تكون هذه الورقة بحثية محكمة تثير الإنتباه ، بل هي مجرد محاولة لإثارة أسئلة أساسية ، وأنا أوافق على أن هناك مشكلة توثيق ، وبالنسبة للمصدر الذي ذكره ، فقد رجعت إلى مصادر شبيهة ومختلفة ، جميعها تأخذ عن بعضها ، وجميعها لا يوثق أخذه عن الآخر ، فاحترت في من يأخذ عن من ، وماذا يأخذ ومتى وكيف ، ثم إنني أتعامل مع المصادر الغربية والخارجية بحذر ·

أما بالنسبة لقضية التآمر ، فقد حللت الوضع العربي أكثر مما حللت سليمان النابلسي ، وقلت إن الرجل كان ضحية ظروف ، كما أن الدول والشعوب العربية جميعا كانت ضحية الظروف التي أحاطت بها ، وضحية صراع الدول وصراع الأنظمة ، وقد حللت الصورة الإستراتيجية للعلاقات العربية العربية ، وكيف كان موقف سليمان النابلسي فيها ، لكن لم أتعرض لصورته كزعيم ، بل لدوره كلاعب سياسي · وهذا ينطبق عليه وعلى عبدالناصر ، وعلى كل الدول التي خسرت في النهاية بسبب القوى التي تحدث عنها الأستاذ حمودة نفسه ، أي القوى العاتية التي تآمرت وعملت ، فحديثي موضوعي تحليلي وليس أخلاقيا ، فأنا لم أعط حكما أخلاقيا على وزن كل

واحـــــــد ، أوصورته بنظر الإنسان العربي ٠

أما ما تحدث عنه الدكتور فايز الحوراني ، فليس لدي أي تعليق على مدى إقتراب الريماوي من سوريا أو من مصر ، لكن الريماوي في دوره كوزير للخارجية كان أكثر إثارة منه إدارة ، ووزير الخارجية في عرف أية دولة يقوم بدور تهدئة النار وإطفاء الحرائق ، ومد الجسور وربط سياسة البلد والدفاع عنها ، أمام القوى المحيطة ، لا خلق إشكالات للدولة أو إحراجات للقوى السياسية ٠

وقد أشرت إلى أن هناك صراعا ، حتى ضمن مؤسسة الحكم بين النخب السياسية من تقليديين ويساريين ، وهذه مدارس موجـــودة ، وأريد أن أوضح أنني لم استنتج حكما ، ولم أعط رأيا ، بل حللت صورة بانورامية بسرعة ٠

أما ما ذكره الدكتور عنزاوي فإنني أختلف معه -وأنا لست باحثا قانونيا- في أن رئيس السلطة التنفيذية هو جلالة الملك -حسب الدستور- ، فهناك صناعة السياسة وتنفيذ السياسة ، وجلالة الملك يقوم بصناعة السياسة ، أما تنفيذها فقد يقوم به الوزراء ورئيس الحكومة ضمن الدستور ومسؤوليتهم أمام جلالة الملك ، فللسياسة بعدان ، صناعة السياسة وصياغة الأهداف ، ثم تنفيذ هذه الصياغة ضمن خطوات تكتيكية بعيدة أو قصيرة المـدى ، قد يكون الدور الأول فيها لرئيس الحكومة ، أما صناعة الأهداف العليا للدولة وخياراتها الإستراتيجية وعلاقاتها الخارجية ، فلا يشترك فيها احد مع رئيس الدولة ٠

أما ما قالته الدكتور عايدة النجار ، فأنا لا أختلف معها فيه ، لكنني أقول إن ما أشرت له هو أن هناك فجوة ، ولم استخدم كلمة (لاعب صغير) قاصدا النيل من شخص النابلسي ، وإنما ضمن ميزان القوى التي تعامل معها ، فهو قد تعامل مع قوى عاتية ، معتمدا على الشارع وعلى الرأي العام العربي ، وعلى دعم من أنظمة عربية لم تكن جادة في رأيي ، دغدغت الجماهير ، وربما كانت لديها توجهات ونوايا حسنة ، لكنني تعاملت مع النتائج ، وفي السياسة يتم دائما

تحليل العواقب والنتائج لا النوايا ، لأنه كما تعرفون جهنم مليئة بذوي النوايا الطيبة ، وتوجد فجوة دائما بين الإنجازات والطموحات ، نحن نقيّم إنجازات النابلسي ، لكن الذين عايشوه قد عايشوا طموحاته ، وهم يقيّمون هذه الطموحات ، لكن مدار بحثي هو تقييم انجازاته ٠

وإذا كنت أفتخر وأعتز بأن يكون في الأردن رجل بهذا المستوى رئيسا للحكومة ، فإنني أقول انه لم يساعد على ترتيب علاقات الأردن العربية ، وتوضيب التناقضات التي تداخلت فيها مواجهة الشيوعية بمبدأ إيزنهاور ، بالصراع داخل المعسكرين العربيين وقطبي القوى ، بغداد والقاهرة ، وقد كان جزءا من الصراع العربي العربي أكثر مما كان جزءا من الحل ٠

وقائع جلسة العمل الرابعة
سليمان النابلسي الحزبي والبرلماني

رئيس الجلسة : معالي الدكتور ممدوح العبادي
الورقة الأولى : سليمان النابلسي والديمقراطية البرلمانية
الباحث : الدكتور جمال الشاعر

الورقة الثانية : سليمان النابلسي والتجربة الحزبية
الباحث : الدكتور امين مشاقبة

مداخلات جلسة العمل الرابعة

كلمة رئيس الجلسة

معالي الدكتور ممدوح العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم ·

أيتها الأخوات ·· أيها الإخوة ،

أسعد الله مساءكم ، وأرحب بكم في الجلسة الرابعة والأخيرة من ندوة "سليمان النابلسي ·· قراءة في سيرته وتجربته" والتي ينظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة ·

ولم يعد بخاف على أحد قيمة وأهمية مثل هذه الندوات ، فمن خلال قراءة سيرٍ وتجارب رجالات الأردن وإيفائهم ما يستحقون من التكريم ، نقرأ مراحل معينة من تاريخ بلدنا ، محاولين التعرف على دروسها واستخلاص عبرها ، حتى نرى الإيجابيات فنثمنها ونبني عليها ، والسلبيات لنتفادى تكرارها خدمة للحاضر والمستقبل ·

أيتها الأخوات ·· أيها الإخوة ،

هذه الجلسة تحمل عنوان "سليمان النابلسي الحزبي والبرلماني" ، وستقدم فيها ورقتا عمل ، الأولى أعدها الدكتور جمال الشاعر حول "سليمان النابلسي والديمقراطية البرلمانية" ، والثانية تتناول "سليمان النابلسي والتجربة الحزبية" وقد أعدها الدكتور أمين مشاقبة ·

ولقد حال مرض الدكتور جمال الشاعر والذي نتمنى له الشفاء العاجل وموفور الصحة والسلامة دون مشاركتنا في هذه الندوة ، والدكتور الشاعر من مواليد السلط عام١٩٢٨، وحاصل على بكالوريوس العلوم والآداب عام ١٩٤٧، وخريج كلية الطب عام ١٩٥١ ،وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٠ ،وزاملنا في المجلس الوطني الاستشاري من عام ٧٨-١٩٨٤ حيث عين بعدها وزيرا للبلديات في وزارتي حكومة المرحوم عبدالحميد شرف والمرحوم الدكتور قاسم الريماوي ، وسيقوم بقراءة ورقته الدكتور ذياب مخادمة فليتفضل مشكورا ·

سليمان النابلسي والديموقراطية البرلمانية

الدكتور جمال الشاعر

مقدمة :

الأخ الرئيس ، الحضور الكرام ·

لا بد من تقديم الشكر للمركز الأردني للدراسات والمعلومات والإعجاب بتدفق وتجدد شبابه وشباب العزيز بلال التل · وبعد هذا أحب أن أقول للإخوة الحضور بأنني عملت عن قرب مع مجموعة من رجالات الأردن والوطن العربي ، ولكن ثلاثة منهم انتقلوا إلى الرفيق الأعلى وأنا ما زلت محبا لهم محترما لأدائهم ووطنيتهم · أولئك كانوا سليمان النابلسي وعبدالحميد شرف وصلاح الدين البيطار · وعندما يتحدث إنسان مثلي عن أي منهم ، فإن الأمانة تقضي أن يقول للأجيال حقيقة ما عرفه ، أو ما درسه عنهم بعد رحيلهم ، بما في ذلك من جوانب نقدية ·

من الملاحظ أن عددا من المثقفين - يحملون فكرة "لا يجوز نقد الموتى" ، حتى لو كانوا رجالا عظاما تركوا بصماتهم ، وبعضهم يعتبرون النقد مهما كان مخففا أو موضوعيا فهو يندرج تحت عنوان الإساءة · أولئك الرجال ما كانوا ملك أنفسهم ، وسيبقى تاريخهم ملك الناس والأجيال · وإذا اخترت لنفسي هذه الزاوية الشائكة من الحديث عن سليمان النابلسي ، فإنه حتما اختيار صعب ، لا لخشيتي من تقييم موضوعي لرجل أحببته واحترمته ، وما أزال أقدس ذكراه ، بل لندرة أو حتى غياب أية معلومات أو تحليلات عن هذه الزاوية ، ومع ذلك فآمل أن أكون بذلت جهداً صادقاً واجتهدت إجتهادا يستحق أجرا واحدا على الأقل ·

ولد سليمان النابلسي ونشأ في بداياته الأولى ، في مطلع القرن العشرين · وهي الفترة التي شهدت صراع الأمة العربية في وجه حكم "الإتحاد والترقي" للحفاظ على هويتها وقوميتها وحتى لغتها · ثم ما لبثت الأمة العربية ، وفور إنتهاء الحرب العالمية الأولى أن دخلت في عهد استعمار جديد توزعها منه صنفان : البريطاني والفرنسي ·

ولم تلبث الأمة أن دخلت في صراع رهيب آخر بعد أن وجدت

حلفاء الأمس قد تقسموا الأرض العربية وتوزعوها بعد وعود كاذبة للعرب بالحرية والوحدة · وازدادت المحنة عمقا واتساعا بنشوء "قضية فلسطين" التي اكتشف العرب أن المؤامرة عليها كانت قد بدأت قبلا ، ومع اتفاقيات التحالف بين إنجلترا وفرنسا من ناحية وبين العرب من ناحية أخرى ·

ومع تشكل الملامح الرئيسية "للمؤامرة" بدأ العرب يدركون أن محنتهم ذات بعدين كبيرين : التجزئة والتخلف · وفي وجه ذلك كله يمكن القول بأن عهدا قد بدأ هو ما يمكن أن نسميه عهد أو عصر "النهوض" · وليس عهد ، ولا عصر "النهضة" ! وتحت سماء ذلك العصر الملبد بالغيوم ولدت للأمة حركاتها السياسية في عصرها الحديث · وتمثلت تلك الحركات بالمدارس السياسية التي كان من بينها التشكيلات الحزبية التي أخذت تظهر في سوريا ولبنان وفلسطين ! في ذلك الجو المشحون بكل عوامل "الرفض" وأسباب "العزم" ودوافع "الإيمان" ولد سليمان النابلسي وجيل سليمان النابلسي وجيل الرجالات الذين جاءوا معه ومن بعده ، ولد عبدالحليم النمر وشفيق ارشيدات وهزاع المجالي ووصفي التل ورفاقهم - ومثلما كان لكل هؤلاء صدق "الأردنيين" في الولاء والإنتماء فقد كان لهم ، ولأمثالهم كذلك صفاء "العروبة" في العقيدة والسلوك · لقد كانوا يدركون أن القومية الصادقة ، لا تقوم ، وينبغي أن لا تقوم على أنقاض "الوطنية" السليمة · مثلما كانوا يؤمنون بأن الحس الوطني الصافي لا ينتقص من الشعور الوطني الصحيح ·

البدايات :

لا ريب أن إنتماء النابلسي إلى الطبقة المتوسطة الميسورة ودراسته في نابلس والقدس ، ثم الجامعة الأميركية في بيروت ، وتعرضه لأفكار الثلاثينات وأوساط الجامعة ، لا سيما وأنه كان نشيطا جدا فيها ، وترأس جمعية العروة الوثقى إحدى أهم الجمعيات ذات التوجه القومي العربي ، والتي عملت على الأسس الديمقراطية البرلمانية ،

وهي تقاليد الجامعة الأميركية ، وتطلعات جيل الثلاثينات والأربعينات . لا ريب أن هذه كانت عوامل غرست في عقله ووجدانه روح المناقشة والتصويت والمعارك الإنتخابية ، وإن تكن تغلبت النزعة القومية والأمجاد الذاتية إلى حد ما ، كما ظهر ذلك خلال مسيرته الجامعية وبعدها .

عمل بعد عودته إلى الأردن معلما ثم موظفا مدنيا ، ولما دخل العمل السياسي بالكامل كان من مؤيدي الدكتور صبحي أبو غنيمة ، ثم صار له مجموعته . ولم يأبه في بداية الأمر بتشكيل حزب سياسي ، بل بتوسيع نطاق معارفه ونشاطاته ، واشترك مع سمير الرفاعي في الوزارة ، وأعطاه الملك عبدالله لقب الباشا . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ذكاء سياسي هادف غير روتيني باتجاه دخول معادلة الحكومة والمعارضة بشكلها المعروف حينئذ ، وكان من أمثلتها توفيق أبو الهدى وسمير الرفاعي ، وليس بالشكل العقائدي الذي اتجه إليه آخرون كالشيوعيين والبعثيين وغيرهم .

كتب المرحوم الأستاذ حسني فريز * الذي درس في الجامعة الأميركية في نفس الفترة فقال ان النابلسي كان "كثير الأصحاب شديد النهم في المطالعة .. وكان أوسع الناس معرفة بمجريات الأمور في البلاد العربية" .

عندما عقدت الإجتماعات للهيئة العامة في جامعة العروة الوثقى ، جلس أعضاء اللجنة التنفيذية وحدهم منفصلين ، ولكن لم يكن في نفس الوقت لجنة ظل تنفيذية ، ومع ذلك كانت تلك الجمعية من أهم الجمعيات التي نوقشت فيها القضايا القومية ، وحدثت فيها المعارك الإنتخابية التنافسية ، ومورست فيها الديمقراطية البرلمانية بالكامل .

ترأس النابلسي لجنة الطلبة للحكم الذاتي ، التي بحثت الخلافات بين الطلبة من جهة ، وفيما بينهم وإدارة الجامعة من جهة

---

* حسني فريز : من ملامح سليمان النابلسي ، جريدة الرأي ١٩٧٧/١/٧ .

أخرى · وفي كل تلك النشاطات كان إذا عارض فبالتعليق الساخر اللاذع والفكاهة ، كما ساعده على توسيع معارفه خارج الجامعة أحوال عائلته المادية المرتاحة ، وباعتقادي كان هذا عاملا آخر في عدم الخوف أو عدم الحاجة إلى الوظيفة ·

الحزب الوطني الإشتراكي :

كان تشكيل الحزب مزيجا من الإتجاهات الوطنية والقومية والعشائرية · ولما حصل على العدد الأكبر من المقاعد النيابية ، وحالفه الشيوعيون والبعثيون وأعضاء الجبهة الوطنية ، فقد أصبح ذلك التحالف حوالي نصف المجلس النيابي ، وبالمقابل كان النصف الباقي في أغلبيته الساحقة من المستقلين بين ليبراليين وتقليديين وعشائريين وعدد قليل جدا من الأحزاب الدينية ·

من هنا نجد أن اتجاه الملك لتكليف أحد شخصيات الوطني الإشتراكي هو اتجاه برلماني صحيح تماما · ولكن لا يمكن أن نسقط من حسابنا الأجواء القومية التي سادت الأردن وأحاطت به في تلك الفترة ، فأعطت الحزب صورة أكبر من حقيقته ·

على أنه يبقى السؤال هل كان تجاوب النابلسي والحزب الوطني الإشتراكي قد انسجم مع اللعبة الديمقراطية البرلمانية ، من حيث عدم نجاح النابلسي كمرشح للنيابة عن عمان ، ومن حيث احتمال اتخاذ قرار حزبي كان وراء إعتذار عبدالحليم النمر واقتراحه أن يشكل الحكومة سليمان النابلسي ·

منذ قامت المؤسسة البرلمانية في الغرب قبل ألف عام ، كان عدد الذين تعاملوا معها بالمثالية الموهومة قليلا جدا · وفي معظم الأحوال إن لم يكن كل الأحوال ، كان الرضوخ لها هو الخيار الوحيد إذا نشأت ظروف تقتضي ذلك ·

وإذا عدنا إلى فترة تأسيس الكيان السياسي الأردني ، لوجدنا كما كان في مقررات "أم قيس" قبل إعلان الإمارة ، أن مطلب تشكيل المؤسسة التشريعية المنتخبة كان على رأس مطالب الأردنيين · وبعد

إعلان الكيان ظل هذا المطلب قائما، وموضع شكوى من البريطانيين عبر عنه أهل البلاد بطرق مختلفة منها تقديم الإحتجاجات للمؤسسات الدولية، التي كلفت بريطانيا بالإنتداب على الأردن. وعندما انعقد المؤتمر الوطني الأول برئاسة حسين الطراونة كان هذا المطلب من بين أهم المطالب، ومساويا للإستقلال ومنع بيع الأراضي لليهود والتعاون العربي والتنمية وإيجاد الوظائف.

لكن شعلة التخلص الكامل من النفوذ البريطاني كانت هي الأقوى. ثم شعلة ما سمي بالمد القومي. ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة شجعت هذين الإتجاهين، ثم عادت فانقضت على حكومة سليمان النابلسي، بعد أن لعبت دورا في إيجاد شروخ بين القصر والحكومة وقيادة الجيش. وقد استعانت بكل ذلك بجهات عربية وعناصر أردنية بما في ذلك من كانوا من صلب التحالف الوطني بين القصر والحكومة والجيش. وقد بدأت هذه السياسة الأميركية منذ ثورة يوليو في مصر، وظهرت بوضوح أثناء معركة قناة السويس.

في عهد الملك طلال بدأت الحياة السياسية تزدهر، وتصاعدت في أوائل عهد الملك الحسين وبرئاسة حكومة الدكتور فوزي الملقي. ثم بعد فترة انتكاس عادت إلى الصعود والإنطلاق العشوائي، في عهد حكومة النابلسي، وكان من أهم الإنتقادات التي وجهت إليه، أنه منح الشيوعيين تصريحا بإصدار جريدة الجماهير، في الوقت الذي كان هناك قانون يحظر النشاط الشيوعي.

جاء ذلك في فترة هستيريا أميركية، قادها مكارثي وفوستر دالاس، واعتبرت أن حكومة النابلسي وقعت في أحضان الإتحاد السوفييتي.

ان دل ذلك على شيء، فإنما على حماس غير ناضج، وغير مستند إلى نظرة برلمانية حقيقية: عدم نجاح في انتخابات المجلس النيابي - اتهام الحكومة بالتزوير ضده - قبوله برئاسة الحكومة - الإسراع إلى أحضان الخط القومي الثوري - التسرع في إلغاء المعاهدة

مع بريطانيا – عدم تجاوب العرب مع وعودهم – الإحتكاك بالقصر – الإنهيار لحساب دخول الولايات المتحدة مكان بريطانيا بشكل سريع وفج ! ·

ماذا لو كانت الديمقراطية البرلمانية هي الأولوية ؟ أم الحصول على المكاسب الأخرى ؟ ماذا لو كان النابلسي أكثر تجربة ؟ ماذا لو كان أكثر إعتدالا وصبرا ؟

لكن الحقيقة تبقى أن الموجة العارمة اجتاحت بطريقها من هم أكثر إعتدالا وأكبر سنا وتجربة ، مثل شكري القوتلي · هل هي البيئة والظروف الموضوعية ؟ ربما ستساعد هذه الورقة على حث الأكاديميين للمزيد من البحث عن جذور المسألة الذاتية ، والإيمان بالفكرة القومية على حساب الأولويات الأخرى ·

يقول الأستاذ سليمان الموسى * : "ان تجربة الديمقراطية في الأردن حرية بالدراسة العميقة من ناحية استعداد الناس لممارسة الديمقراطية ممارسة مسؤولة ، بمعنى أن الديمقراطية واجب ومسؤولية" · هذا مؤشر آخر إلى ما قال الأستاذ الموسى ، وما يردده المسؤولون العرب على أعلى المستويات ، بل ما يردده قياديون ليسوا في المواقع الرسمية ، مؤشر على أن مسألة الديمقراطية ما تزال غير واضحة أو غير مقبولة في العقل والممارسة العربية · فهي في معظم الأحيان مشروطة بالولاء ، أو بالمحددات الدينية ، أو أية شروط أخرى · هكذا كانت الشورى عند العرب حتى في عصورهم الذهبية ·

سليمان النابلسي رئيسا للوزراء :

جاء في بيان حكومة النابلسي لطلب الثقة ** : "تتبنى هذه الحكومة سياسة قومية تحررية ، تنبثق عنها سياستنا الداخلية

* سليمان الموسى : أعلام من الأردن : ص ٧٧ ·

** وقائع جلسات مجلس النواب ، جلسة مناقشة بيان الحكومة ١٩٥٦/١١/٢٩ ·

والعربية والخارجية» . فإذا اعتقدنا أن كلمات البيان كانت مختارة عن قصد ، فلا يعود غريبا أن لا تعتقد حكومة النابلسي أن مفهوم الحكم الذي يقف حائلا دون تلك السياسة القومية التحررية ، من حيث سياساته الداخلية يكون ذا موضوع . وإذا كان واضحا عام ١٩٥٦ أن حكم جمال عبدالناصر في مصر كان فرديا ، وأن زعامته العربية ارتكزت على طريقة الصلة المباشرة بالجماهير متجاوزة الأنظمة والتنظيمات ، فإنه من المتوقع في أي مسألة قومية تحررية كما يراها جمال عبدالناصر أن تكون حكومة النابلسي على إستعداد للتخلي عن الحياة الديمقراطية البرلمانية .

نعود إلى البيان : «فسياسة الحكومة الداخلية قائمة على إيمانها العميق بإرساء قواعد الحياة النيابية الدستورية الديمقراطية والتمكين لها . وذلك باحترام الدستور وأحكامه نصا وروحا ، وبضمان سيادة القانون ، وبإطلاق حريات المواطنين وتمكينهم من ممارستها ممارسة مسؤولة . ذلك أن الحكومة ترى في هذا ، السبيل القويم لتمتين بنيانه الداخلي ، وكيانه القومي .

«وتؤكد الحكومة بصفة خاصة أنها ستعمد في أقرب وقت ممكن إلى إستبدال قانون الدفاع القائم بقانون دفاع جديد وفق أحكام الدستور» .

كان من بين الذين ناقشوا بيان حكومة النابلسي في خطابات طويلة أو قصيرة عدد قليل جدا أشار إلى مسألة «إطلاق الحريات العامة ، وإلغاء القوانين الإستثنائية» ، كما جاء في كلمة النائب المرحوم عبدالخالق يغمور نائب الخليل ، ومع ذلك كانت ملاحظته صغيرة جدا في خطاب طويل ركز على القضايا السياسية وأهمها : الوحدة والتحرير والقضاء على الكيان الإسرائيلي . وذلك بالإضافة إلى ضرورة أن تضرب الحكومة «بيد من حديد على أيدي أذناب الإستعمار» .

نائب آخر بين القليلين الذين أشاروا لمفاهيم الحكم ، كان السيد سعيد العزة ، فوصف الحياة النيابية الدستورية الديمقراطية بأنها «أكبر ضمان للسير بهذا البلد المجاهد في طريق التحرر والإنطلاق ،

وأكبر ضمان لتمكين أبناء هذا البلد من المساهمة في تأمين الوصول إلى الوحدة العربية الشاملة» · ولا أدري ماذا كان رأي سعيد العزة في تسليم الراية بالكامل إلى الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق البرلمان كما فعلت سوريا عن طريق البرلمان والجيش ·

أما النائب السيد فائق وراد الذي تحدث باسمه واسم الدكتور يعقوب زيادين ، فقد سارع إلى الإستنتاج أن الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة هم وراء كل المشاكل ، وأن الصديق الوحيد هو الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الإشتراكية ، الذين وقفوا إلى جانب مصر بصدق وليس كالأميركيين ، وأنهم سيساهمون في «إخراج الأردن من وضعه الإقتصادي البائس» ·

لم يذكر السيد فائق وراد الحياة الدستورية الديمقراطية ، بل أيد إطلاق الحريات العامة وإلغاء جميع القوانين الرجعية ، وعتب على الحكومة التي «أغفلت ذكر قانون مقاومة الشيوعية» ·

كذلك تطرق النائب وليد الشكعة إلى وعد الحكومة في بيانها أن تحترم الدستور وسيادة القانون ، ولكن عاد بسرعة إلى المسائل الإقتصادية والسياسية الكبرى كإلغاء المعاهدة مع بريطانيا ، والتمثيل الدبلوماسي مع الإتحاد السوفييتي وقضية فلسطين والإعتداء على قناة السويس ·

كان من أهم الكلمات في نظري وذات العلاقة بالموضوع الذي اخترته من جوانب حياة سليمان النابلسي ، للنائب السيد يوسف البندك : «ولكن المحافظة على الدستور ليست كل شيء · فالدستور نفسه ما زالت فيه ثغرات تمس جوهر الحكم النيابي ، القائم على أن الأمة منبع السلطات والسيادة» ماذا كان سيقول يوسف البندك بعد أن يقرأ التعديلات التي أدخلت على الدستور منذ عام ١٩٥٧ ، وعن إصرار الكثيرين من رجالات البلاد على أن دستورنا من أرقى دساتير العالم · واكتفى البندك غير ملام في ذلك الظرف على المطالبة «بتطوير الدستور تطويرا ديمقراطيا» وأن يتم ذلك في عهد ذلك البرلمان لعام ١٩٥٦ ·

في الرد على خطابات النواب قال الرئيس النابلسي "أريد أن أؤكد بهذه المناسبة أننا نرحب من أعماقنا بالنقد البريء ، وبالتوجيه الصحيح . وأننا لن نسمح مهما كانت الظروف بالإعتراض على حريات المواطنين وكراماتهم" .

وهنا يقف القارئ أمام كلمات مثل "النقد البريء" و"التوجيه الصحيح" . ولا أريد أن أذهب إلى القول أن النابلسي استخدم هذه المصطلحات بنفس الروحية التي يستخدمها الطغاة ، ولكن ذلك قد يكون مؤشرا إلى تعزيز ملاحظة لأحد الأصدقاء السياسيين ، وهي أن الديمقراطية البرلمانية لم تدخل العقل العربي بنفس الطريقة التي يشاهدها من عايش الديمقراطيات الغربية .

كان سليمان النابلسي أحيانا يضيق ذرعا بالجلسات النيابية ، بل تعرض لبعض النقد لغيابه عنها بين الحين والآخر . بينما لم يظهر في وقائع الجلسات عند الوزراء النواب مثل هذه الظاهرة . ففي جلسة ١٩٥٧/١/٢ علق رئيس الوزراء قائلا : "لا أدري معالي الرئيس وحضرة النائب المشكك ، فيما إذا كان هذا المجلس الكريم ما يزال يولي هذه الحكومة ثقته أم لا . إنني أشعر بمرارة بأن الإتجاهات تدل على أن هذا المجلس سحب الثقة من الحكومة . هذا الذي تقترحونه يا سادة هو من صلب عمل الحكومة" .

جاء هذا الكلام بعد شهرين من تشكيل الحكومة وشهر من الحصول على ثقة المجلس بأكثرية ساحقة ، مما يكشف نواحٍ من تفكير ومزاج النابلسي قد لاتنسجم تماما مع الحياة البرلمانية . وفي نفس الجلسة تلاسن رئيس الوزراء مع نائب نابلس السيد فائق عنبتاوي ، كان الرئيس فيها مستفزا !! كما تبين من المناقشة الحادة مع بعض النواب ، ومحاولات التهدئة التي قام بها آخرون كالنائب يعقوب معمر ، أن النابلسي بالإضافة إلى النزق ، نظر إلى المجلس النيابي كمنافس للحكومة ، كما تبين أنه لم يتعمق في قراءة المواد الدستورية والنظام الداخلي .

كانت الضجة حول طلب بعض أعضاء المجلس أن يرسل مجلس

النواب برقية لشجب أعمال إسرائيل في غزة ، مما ينسجم مع سياسات ونشاطات الحكومة ٠ وهذا تقليد من تقاليد المجلس النيابي سواء كان مؤيدا أو موازيا أو مستقلا عن سياسات الحكومة ٠ وتلك الحادثة تعزز وجهة النظر المتسائلة في قبول النابلسي لتشكيل الحكومة في حينها ٠

من جهة أخرى فقد فتح سليمان النابلسي كل الأبواب بدون حدود للإجتماعات والصحف الحزبية بما في ذلك للأحزاب غير المرخصة ، كما دخل هو شخصيا بالإضافة إلى بعض وزرائه باب التصريحات الكثيرة ٠ ومن هذه اللقاء مع السيد عيسى مدانات* على أثر إعلان نظرية ايزنهاور للفراغ ، حيث قال ليس في الشرق الأوسط فراغ ، بل الفراغ في رأس ايزنهاور ٠

كذلك رأى سليمان النابلسي وعدد من وزرائه من حزبه وغيرهم ، أن الإتصال المباشر الذي تم بين الملك السعودي والقصر الأردني ، دون تشاور مسبق مع رئيس الوزراء أو الحكومة أو التنسيق معهم ، تجاوزا على حقوق الحكومة التي نالت ثقة مجلس النواب ، كما أن مثل هذه الإتصالات من صلب مسؤولية مجلس الوزراء ، على أن آخرين فسروا ذلك الموقف تفسيرات مختلفة متفقين مع النابلسي أو مخالفين رأيه ٠ لكنني أرى بعد مرور وقت على تلك التجربة الوطنية الهامة ، أن الحقيقة لها زوايا مختلفة ٠ فإذا كان هناك ما هو صحيح في المطلق ، فإن الحكم النهائي عليه لا بد وأن يكون ذا علاقة بالنتائج المنبثقة من واقع المجتمع وحقائقه ٠

آراء من قالوا فيه :

الذين كتبوا عن سليمان النابلسي ، كان تركيزهم على فترة الخمسينات ثم على الحياة الحزبية والسياسية ، وأعطوا طبعا للحزب الوطني الإشتراكي اهتمامهم ٠ لكن كان الذين كتبوا عن شخص

---

* أحد زعماء الحزب الشيوعي غير المرخص آنذاك ٠

سليمان النابلسي قليلي العدد من جهة ، ومن جهة أخرى لم يتطرق أي منهم إلى حقيقة أولوياته من حيث المفهوم الفلسفي في ممارسة الحياة السياسية • وهناك من قال ان الحزب وسليمان النابلسي كان وطنيا ، ولكنه لم يكن بأي حال إشتراكيا •

السؤال الذي يهمني في هذه المعالجة ، وقد تأملت به من خلال مجمل ما عرفت فيه عن كثب ، ومن خلال مجمل مسلكه في العمل السياسي ، وأخيرا من خلال ما سمعت من آراء مفكرين أو ساسة عرفوه مباشرة وشاهدوا أو عرفوا الكثير عن أدائه • من أولئك الإخوة السياسي المعروف وصاحب التجربة والقلم والبحث الدكتور حازم نسيبة * •

سألت الأخ نسيبة هل باعتقاده أن سليمان النابلسي كان يؤمن حقيقة بالديمقراطية البرلمانية ، بمعنى ممارستها في الدول الغربية البرلمانية ملكية كانت أم جمهورية • وربما استغرب سؤالي : هل كان مؤمنا بها حتى العظم كما عرف عن ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا الشهير ، والذي كان في نظري كذلك •

خالفني معالي الدكتور حازم قائلا إن الدعايات البريطانية حاولت إبراز تشرشل هكذا • على أن رأيه بسليمان النابلسي أنه كان في جلساته حتى الرسمية ، وكأنه بين أصدقاء في بيته أو بيت أحدهم • وأنه يتقبل الرأي المخالف الذي اقتنع به الأكثرية ، إذا كان مقتنعا • وتحت إصراري قال انه أحيانا عمل برأي الأكثرية ، حتى إذا كان معاكسا لاقتناعه •

هذا الغموض واختلاط معاني الديمقراطية بمسالك إنسانية ليس لها علاقة بهذا المصطلح ، كجلوس رأس العمل إلى جانب سائقه ، أو مخاطبة الآخرين بابتسامة ، وحتى تقبل المناقشة أو احترام الزوجة • هكذا حدث لمصطلحات أخرى اكتسحت منطقتنا كالإشتراكية والعروبة والقومية والحضارة والعلمية والإسلام •

---

* حديث هاتفي في أواخر شهر أيار ١٩٩٦ •

والملاحظ الآن تكرار مصطلح الديمقراطية والتعددية ، وأكثر الناس كلاما عنه وزعما للإيمان به قد يكونون أبعد الناس عنه أو ممارسته في حياتهم العملية كمسؤولين أو أعضاء في مؤسسات ·

سألت أحد المثقفين الأردنيين* والذي تسلم مناصب وزارية ودبلوماسية وتشريعية وإدارية عديدة ، بحضور مجموعة قليلة من مثقفين آخرين · كان رأيه أن سليمان النابلسي لم يكن ديمقراطيا برلمانيا بالمعنى المعروف في الدول الغربية ، والسبب في ذلك أنه عندما فشل في الإنتخابات النيابية في مدينة عمان عام ١٩٥٦ ، كان من المفترض أن يعتذر عن تشكيل الحكومة ، لا سيما وأن حزبه الذي كان النابلسي أمينه العام لم يحصل على مقاعد أكثرية المجلس النيابي ·

اتفقت مع ذلك الرأي ، وكنت ذكرته في ورقة قدمتها عن تاريخ الديمقراطية التعددية في الأردن · وقد كان من المتداول أن النابلسي اتهم الدولة بتزوير الإنتخابات من أجل إفشاله · كذلك كانت القصة المتداولة أن عبدالحليم النمر هو الذي كلفه جلالة الملك ، فاعتذر وأوصى بسليمان النابلسي ·

كان احتجاج بعض الإخوة الحضور أن قبوله ربما كان بقرار من حزبه ، وقد يكون هذا صحيحا · كما لاحظ أحد الإخوة أنه ربما لم يكن مناسبا تجريح قادتنا · والحقيقة أنني استغربت مثل هذه الملاحظة · فنحن عندما ندرس تاريخنا السياسي ، ينبغي أن نفعل ذلك بدقة ، وأن نحلل بموضوعية · وبغير ذلك ينقلب مثل ذلك الجهد الذي تقوم عليه وزارة الثقافة بالتعاون مع المركز الأردني للدراسات والمعلومات إلى مجرد تظاهرة بلا معنى ·

فلقد كان سليمان النابلسي من الرجال الذين تركوا بصمات على تاريخنا الوطني ، ومن المؤثرين في الأحداث ، وخير تكريم له ، وقد كنت من أكثر الناس قربا له واحتراما ومحبة ، هو في الدراسة الدقيقة

---

* حديث في لقاء صغير في أوائل شهر حزيران ١٩٩٦ ·

والحوار الأمين الحر ·

السؤال ماذا كان على النابلسي أن يفعل حتى يصنف بأنه كان عاملا في إنجاح التجربة الديمقراطية البرلمانية ، عندما نشأت هذه المسألة ؟ باجتهادي أنه كان عليه أن يتخذ موقفا داخل حزبه غير ذلك ، وأن يكون جوابه لجلالة الملك بعد الشكر ، أن يطلب أن تتشكل الحكومة برئيس من داخل مجلس الأمة ، وهناك أكثر من طريقة ·

كان يمكن أن يقترح أن يشارك أعضاء الحزب الوطني الإشتراكي في حكومة يرأسها أحد أعضاء المجلس النيابي من الحزب أو غير الحزب ، أو أحد أعضاء مجلس الأعيان · وكان يمكن أن يقترح أن يشكل أعضاء الحزب حكومة ظل ومعارضة تطرح السياسات البديلة حتى يأتي الوقت الملائم لهم لتشكيل الحكومة ·

وأخيرا كان يمكن أن يطلب من جلالة الملك تعيينه عضوا في مجلس الأعيان ، وبهذا وبعد مرور الفترة اللازمة لنضوج الفكرة ، ونضوج الحزب ، ونضوج الحياة السياسية · يكون النابلسي أحد أقوى المرشحين لتشكيل حكومة قادمة ·

أمور أخرى قد يكون المبرر لها قصر فترة حكومة النابلسي ، وتكرار الأزمات الوطنية والقومية ، كالإعتداءات الإسرائيلية ، واحتلال قناة السويس من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، ومعارضة التقليديين للحريات التي تمتع بها الشيوعيون في الأردن وغيرهم في الحكومات الراديكالية ، واحتجاج دول عربية وأجنبية ، مثل تلك الأمور مثلا عدم إدخال تعديلات إيجابية على الدستور كما تم في عهد الدكتور فوزي الملقي ·

في حوار شخصي مع صديق من بين الذين عينوا لصياغة قانون "مركز دراسات الحرية" ، علق على سؤالي حول مدى إيمان وممارسة سليمان النابلسي للديمقراطية البرلمانية ، وحجم أولويتها في حياته السياسية ، وليس التعامل بلطف وانفتاح مع الأصدقاء والآخرين · قال الصديق بأنه يعتقد من مشاهداته وخبرته أن الذين آمنوا

ومارســـوا ، وكانت الديمقراطية البرلمانية من أولوياتهم هم قلة نادرة في الأردن ، بل في الوطن العـربي ، وحتى تلك القلة النادرة جدا لـم توجد يوما في صفوف الحكم ولكن خارجها ٠

لكن ردّي على تلك الملاحظة أن ذلك أصبح حقيقة بعد أواسط الأربعينات ٠ وربما لو أن الباشا صعد إلى قمة المسؤولية الحكومية والحزبية والسياسية خلال الفترة التي سبقت الأربعينات ، لظهر إيمانه وممارسته أكثر وضوحا والله أعلم ٠ لقد صعد سليمان النابلسي مع الخط القومي الثوري الذي تزعمه جمال عبدالناصر ، والذي وإن لم يكن توصل إلى حل الأحزاب في الأردن ، إلا أنه ربط جماهيرها به مباشرة ، وبذلك تقبل البعثيون حل الحزب ، وتقبلوا فيما بعد شطب المادة التي جاءت في الدستور الأول للحزب عام ١٩٤٧ ، ونصت على أن نظام الحكم نيابي تمثيلي ، ليحل محلها الحزب الواحد والحزب القائد ثم القائد الرمز ٠

كذلك لم يعد الحزب الوطني الإشتراكي حزبا متماسكا ، بعد ارتباط زعامته بالخط القومي الناصري وتأييد سياساته ٠ وقد يفسر ذلك ما جاء في بيان حكومة سليمان النابلسي الأول بعد تشكيلها ، وقد تأخر البيان للإهتمام بالأحداث التي نتجت عن غزو السويس يوم تشكيل الحكومة ٠

نسمع دائما عبر التاريخ الأردني ، وربما العالمي التفسيرات لتغلب عوامل خارجة عن الذات ، تضعف العمل من أجل الديمقراطية البرلمانية ، أو حتى تمنعه ٠ والحقيقة أن هذه التفسيرات هي في أغلب الأحيان مبررات ٠ فالشعب غير ناضج لتقبل الإنتخابات ونتائجها ٠ وهناك أولوية المسائل الوطنية أو القومية أو الحلول الإجتماعية ٠ وحتى نسمع مبررات الفيتو على الرأي الآخر أو الشخص الآخر واتهامه ٠ والسؤال الحقيقي هو في كل تلك الظروف الموضوعية أو المبررة ، ما هو دور الذات ، وما هو إقتناع الذات بالديمقراطية البرلمانية كأولوية في الأسلوب وكهدف في طريقة الحياة ٠

فهل كانت الديمقراطية تشكل جزءا أساسيا من فلسفة

سليمان النابلسي ، أم أنها كانت مثل الإشتراكية شعار "الموضة" ؟ من القصص التي ارتبطت بنهايات حكومة النابلسي ، كون هذه الحكومة رأت في إتصال الملك المباشر مع رؤساء الدول دون علمها عملا غير دستوري · ولكن في الوقت ذاته سمحت الحكومة بصعود نفوذ الجيش كمنافس للحكومة والقصر ، وارتبط ذلك بترقيات استثنائية على قواعد سياسية · وقد حدث ذلك في الجهاز الوظيفي ، الأمر غير المعروف في الدول الديمقراطية البرلمانية ، التي لا يشمل التغيير فيها سوى العدد القليل من القيادات الوظيفية والدبلوماسية العليا ·

الشارع باستمرار أم البرلمان :

أكثر من موقف من سليمان النابلسي دل على قرب مزاجه من الشارع الذي تغلب على طبيعته البرلمانية · فقد قيل -وهذا ليس موثقا تماما- إنه ذهب إلى القصر ليعطي رأيه حول تأييد حلف بغداد ، وتأييد حكومة هزاع المجالي ، التي تشكلت على أساس العمل من أجل إنضمام الأردن إلى ذلك الحلف · ولكن الزعيم عاد إلى بيته فشاهد المظاهرات الشعبية الصاخبة في طريقه تهتف ضد حلف بغداد وزيارة تمبلر الذي جاء للمفاوضة على أساسه فأعلن من بيته معارضته للحلف ·

الطريف "الفلكلوري" أن هزاع المجالي الذي كان أمين عام الحزب الوطني الإشتراكي ثم تركه ، هو أيضا رفض استعمال القوة بعد تشكيل حكومته لإخماد المظاهرات ، وفضل أن يقدم استقالته بالرغم من إلحاح وصفي التل عليه أن يبقى ، وإلحاح جلوب باشا أن يساعده في إخماد المظاهرات · من المواقف أيضا أن الباشا الزعيم استجاب لطلب الشباب وعلى رأسهم السيد عيسى مدانات · كان الإتحاد السوفييتي يرمي بثقله وراء عيسى مدانات ولكن أيد سليمان النابلسي بقسط · وهناك مواقف أخرى ومن أهمها التنسيق مع جمال عبدالناصر الذي سيطر على الشارع الأردني والعربي ·

وأخيرا تحويل الحركة الوطنية مرة أخرى لخدمة المقاومة الفلسطينية كما ترى المقاومة · وربما كانت هناك شواهد أخرى ·

إن حكومة النابلسي بالرغم من شكلها الإئتلافي ، لم تكن تمثل أكثرية النواب المنتخبين تمثيلا حقيقيا ، مع أنها حصلت على تأييدهم وتأييد بيانها الوزاري · وعندما تجاوزت الحكومة ما يسمح لها به الدستور الأردني من حيث الشكل على الأقل ، فقد عكس الدستور الحقيقة المرحلية التي مر بها الأردن ، وكان النابلسي قد أدرك بعد فترة قصيرة من تشكيل حكومته ، عدم ارتياح الكثيرين من مجلس النواب* ، وحتى بعض أعضاء حكومته من المستقلين وأعضاء حزبه · وأخيراً عندما دخلت السياسة إلى صفوف القوات المسلحة تجاوزت كل الحدود القابلة للإستمرار ·

على أن كلمة لا بد من تسجيلها في هذه الورقة ، وهي قبول النابلسي عضوية مجلس الأعيان في اواخر أيام حياته ، ثم قبول رفيق دربه المرحوم شفيق ارشيدات · لقد رأيت في ذلك حينه ، رسالة لأصدقائه ، ومنهم من انتقده نقدا شديدا ، رأيت فيه رسالة ترمز لضرورة العودة للحياة البرلمانية وبالتعاون مع القصر من أجل إنجاحها ، وإنجاح التجربة الوطنية الأردنية كلها ·

الخلاصة :

خلاصة الكلام أن سليمان النابلسي كان من الرجال الذين تركوا بصمات ، وإذا كانت مسألة الديمقراطية البرلمانية غير واضحة في مسلكه السياسي ، فلا بد أن لذلك علاقة بأولويات ضخمة أخرى سيطرت على تفكيره وكل حركته · وما تبين من مظاهر الذاتية لم يتجاوز ما يمكن أن يتصف به أي رجل سياسة مهما ارتبط بمفاهيم أساسية ·

* وقائع مجلس النواب ·

لقد كان النابلسي من المدارس الوطنية التي تستحق المزيد من الدراسة والتأمل ، وظل في مسيرته نظيف العقل نظيف السريرة نظيف اليد رحمه المولى ..

الدكتور ممدوح العبادي :

شكرا للدكتور ذياب مخادمة ·

الورقة الآن للدكتور أمين مشاقبة بعنوان "سليمان النابلسي والتجربة الحزبية" ، والدكتور أمين مشاقبة من مواليد مدينة المفرق عام ١٩٥٥ ، وحاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٨٦ ، وتقلد منصب وزير التنمية الاجتماعية من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣ ، وله ثلاثة كتب وما يزيد عن أربعة عشر بحثا منشورا ، فليتفضل ·

سليمان النابلسي والتجربة الحزبية

الدكتور أمين مشاقبة

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الأحزاب السياسية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٧ ، إذ تعالج نشاطات وفعاليات الأحزاب السياسية في تلك الفترة الزمنية من تاريخ الأردن الحديث ، وكيف ساهمت تلك الأحزاب من خلال نشاطاتها وفعالياتها بعملية زعزعة الإستقرار السياسي للدولة الأردنية آنذاك !؟ وتقدم الورقة نظرة تقييمية لعمل الأحزاب السياسية مقارنة بالأطر النظرية التي يمكن أن نقيم عليها عمل الأحزاب السياسية ، وتصل إلى أن الأحزاب قامت بعمليات التعبئة والتحريك للجماهير التي أدت إلى حالة التحدي بين النظام والأحزاب ، ولم تقم بدورها الرئيسي كأداة من أدوات التنمية الشاملة وربط المواطن بالدولة · والشق الثاني من هذه الورقة يهدف إلى إعطاء تصور عن محطات ونقاط الإختلاف بين الملك والنظام الملكي من جهة ، وحكومة دولة السيد سليمان النابلسي من جهة أخرى ، وكيف كانت تلك العلاقة ؟ والتي وصلت بتصور جلالة الملك إلى أنها "مؤامرة سياسية" للقضاء على الملكية برمتها ·

نشاطات الأحزاب (١٩٥٢-١٩٥٧)

نتيجة للعوامل التي ساهمت في نشأة الأحزاب على الساحة الأردنية وهي وحدة الضفتين ، وتجديد الدستور ، والمد القومي العربي ، والأجواء السياسية العربية العامة نشطت الأحزاب وزادت من فعاليتها على الساحة الأردنية مركزة في فعاليتها على معارضة النظام السياسي القائم وعلاقاته مع الغرب ، وتميزت تلك الفترة الزمنية بذروة النشاط الحزبي على الساحة الأردنية ، وأدت تلك النشاطات إلى إيصال البلاد إلى حالة من حالات عدم الإستقرار السياسي ، ومن الممكن إرجاع أسباب تلك الحالة من عدم الإستقرار لعوامل داخلية وأخرى خارجية جاءت متداخلة بعضها

ببعض (١) ٠

فقد ساهمت الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية آنذاك بعملية تعبئة وتحريك الجماهير وخصوصا في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وكبرى مدن المملكة وذلك من أجل الوقوف ضد النظام وسياساته ٠ حيث نجحت تلك الأحزاب والتنظيمات من القيام بدورها هذا على أكمل وجه من خلال حلقات الدرس ، والمناشير المكتوبة ، والملصقات ، والجرائد والمجلات وحلقات الخلايا السرية ومنابر المساجد ٠ ومن خلال هذه الوسائل المتعددة استطاعت الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلق درجة معينة من الوعي السياسي لدى أعضائها ومسانديها ، وبالذات الفئات المثقفة مثل أساتذة المدارس ، والمحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، وطلبة المعاهد العليا والمدارس الثانوية وزجت بهم للوقوف ضد النظام القائم ٠

ولعبت بعض الدول العربية آنذاك مصر ، وسوريا ، ووسائل إعلامهم المسموعة والمكتوبة دورا بارزا في تأجيج الرأي العام الأردني ضد النظام وسياساته ، وكذلك في دعم معظم الأحزاب والتنظيمات الموجودة على الساحة الأردنية ماليا ومعنويا ، وكل ذلك من أجل القضاء على البنيان السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ٠ فمع تلقي الأردن الدعوة للإنضمام لحلف بغداد في شهر شباط من عام ١٩٥٥ ، والحلف كان قد وقعته كل من تركيا ، والعراق ، وبريطانيا ، بمبادرة أميركية من أجل الوقوف أمام المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط ، واتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية من قبل الحلف المقترح لتحقيق ذلك الهدف (٢) ، فقد كان الموقف العربي العام متمثلا بسوريا ومصر والسعودية يتجه نحو إيجاد حلف دفاعي عربي لمواجهة التوسع الشيوعي ، والعدوان الإسرائيلي - الصهيوني على

---

(1) Aruri,Nasser,Jordan,A stydy in Political Development, Netherland, 1972, PP 32-134 .

(2) peter Snow, Hussein, Abiography.N.Y.1972,P.96 .

فلسطين ، وفي ذلك الوقت كانت الرغبة الأردنية تتجه نحو الإنضمام إلى حلف بغداد ، ونتيجة لهذا الموقف انقسمت الحكومة الأردنية على نفسها بين مؤيد ومعارض ، وقد أدى هذا الإنقسام في الثالث من كانون أول ١٩٥٥ إلى إستقالة أربعة وزراء من المعارضين فسقطت الحكومة ٠ وهنا بدأت المظاهرات في المدن الكبرى في المملكة وكان وراءها الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة لحلف بغداد والمؤيدة للحلف العربي المقترح بزعامة مصر ٠ وقد أدت هذه الأزمة وحالة الإضطرابات الداخلية إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد هزاع المجالي التي استقالت فيما بعد لانسحاب ثلاثة من أعضائها وعلى أثر ذلك تم حل البرلمان في ١٩٥٥/١٢/٢١ ٠ ورأى الملك نفسه محاطا بالأعداء من كل جانب وافلت زمام الأمور ٠ إلا أن العاهل الأردني اتخذ خطوة جريئة أثناء ذلك وهي عزل الجنرال جون باقوت كلوب قائد الجيش الأردني الإنجليزي الأصل ٠ واعتبرت جميع القوى المعارضة للنظام أن طرد كلوب انتصار لهم وهي من خلال وجهة نظرهم بداية التنازل ، وأن ضغوطهم أدت إلى ذلك ٠ إلا أن الملك يعلق على ذلك بقوله (يجهل الرأي العام عموما أن عزل الجنرال كلوب كان قضية أردنية تماما) (١) ٠

وكانت معظم أعمال الشغب والمظاهرات المعادية للنظام قد بدأتها حشود غفيرة من طلبة المدارس خضعت لتعبئة وتحريك التنظيمات السياسية المختلفة على الساحة الأردنية التي سلحتها بشعارات ضد حلف بغداد وضد التدخل الغربي في العالم العربي وضد الوجود البريطاني في الأردن ، وحالات الشغب والمظاهرات انتهت بالمصادمات بين قوات الأمن الأردنية وجماهير الشارع العام واستطاعت قوى الأمن في تلك الفترة من السيطرة على الموقف ٠

ففي ٢١ كانون الأول من عام ١٩٥٦ جرت الإنتخابات النيابية العامة ويرى بعضهم أنها من أكثر الإنتخابات حرية في تاريخ الأردن

---

(١) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، ص ١٠٧ ٠

المعاصر (١) . وكانت القضايا الساخنة في تلك الفترة تؤكد على إلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨ ، وإيجاد علاقات أوثق مع الدول العربية وخصوصا مصر وسوريا ، والتركيز على الحريات العامة وحقوق المواطنين ، وفي تلك الإنتخابات حققت الأحزاب المعارضة للنظام القائم نتائج لافتة للنظر ، حيث حصلت على سبعة عشر مقعدا من أصل أربعين مقعدا . ويرى البعض أن اعلام ودعاية اذاعات مصر وسوريا آنذاك لعبت دورا رئيسيا وهاما في هذا النجاح الذي حققته تلك الأحزاب والتنظيمات .

وعلى اثر ذلك شكل سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الإشتراكي الأردني (وطني - يساري) حكومة إئتلافية من مجموعة الأحزاب السياسية في الأردن . وخلال الفترة التي استلمت بها تلك الوزارة الحكم نفذت معظم وعودها الإنتخابية ، حيث تم إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧ ، وتم توقيع إتفاقية للتضامن العربي في كانون الثاني ١٩٥٧ شاركت بها الأردن ومصر وسوريا والسعودية ، وانتهجت الحكومة خطا سياسيا مؤيدا لمصر . وفي تلك الفترة من زمن الحكومة ساءت العلاقة بين الملك من جهة وحكومته من جهة أخرى ، حيث رأى الملك أن الحكومة تسير باتجاه يعارض الملكية وأسس النظام السياسي الأردني ويؤكد الملك ذلك في كتابه مهنتي كملك بقوله "إن الحكومة تناصبني العداء وفعليا فقد رفضت الحكومة التعاون مع الملك بحجة أنها متمتعة بثقة البرلمان" (٢) . ومع ظهور مبدأ ايزنهاور الرامي لمساعدة الدول العربية المعتدلة من أجل الوقوف ضد التغلغل الشيوعي في المنطقة ، حيث كانت لدى ملك الأردن الرغبة في الحصول على تلك المساعدة الأميركية ونتيجة لتلك السياسة انفجر الوضع في الأردن وبدأت المظاهرات وعم الشغب أنحاء المملكة واتهم الملك الشيوعيين بأنهم حرضوا

---

(1) Aryri,P.135 .

(2) IRBID, P.138 .

على الفتن والإضطرابات في البلاد واتهمهم بمحاولة قلب نظام الحكم في الأردن ·

وفي ٩ نيسان ١٩٥٧ احال رئيس الوزراء النابلسي مجموعة من المسؤولين المؤيدين للنظام على التقاعد (١) وشكل هذا العمل تحديا للنظام ونتيجة لذلك طلب الملك من الحكومة تقديم استقالتها وفعليا استقالت · ونتيجة لسقوط الحكومة اندلعت مجددا أعمال العنف والشغب وعمت الإضطرابات معظم أنحاء المملكة ، وعقدت المعارضة الإجتماعات والمهرجانات الكبرى مطالبة الملك بإعادة النابلسي للحكومة · ومن خلال التعبئة الجماهيرية استطاعت الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تسيطر على الشارع الأردني وخلافا لما هو سابق وقف الإخوان المسلمين إلى جانب النظام السياسي والملك ضد بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية التي شكلت جناح المعارضة للنظام وسياساته (٢) · وجاء تمرد الزرقاء العسكري الذي قامت به بعض الوحدات العسكرية المكونة من ضباط وأفراد موالين للمعارضة من أجل قلب نظام الحكم والقضاء على النظام الملكي القائم · ويسمى الملك هذا التحرك بأنه (مؤامرة سياسية) ·

وحصل الصدام بين الوحدات العسكرية المؤيدة للملك وبين الوحدات المؤيدة للمعارضة وفي نهاية المطاف سيطر الملك على مجريات الأمور من خلال الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية المؤيدة للملك والنظام · وتم تطهير الشوارع من المتظاهرين واعتقل بعض قياديي المعارضة ، ونتيجة لذلك تم إعلان الأحكام العرفية في البلاد إعتمادا على نص المادة ١٢٥ من الدستور الأردني وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في جميع أنحاء البلاد وذلك في ٢٥ نيسان

---

(١) من الذين أحالتهم حكومة السيد النابلسي على التقاعد ، بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي ، عبدالمنعم الرفاعي سفير الأردن في أمريكا ، محمد أمين الشنقيطي قاضي القضاة ، بهجت طبارة مدير الأمن العام ·

(٢) سليمان الموسى ، مصدر سابق ·

١٩٥٧ · ومن الممكن القول أن أحداث الزرقاء والمحاولة الثورية ومجرياتها كانت نقطة تحول جديدة في تاريخ الأردن السياسي الحديث ·

تقييم الأحزاب السياسية (١٩٥٠-١٩٥٧)

الأحزاب والتنظيمات السياسية التي ظهرت على الساحة الأردنية في بداية الخمسينات كانت نتيجة للظروف السياسية التي أدت للتغيرات الدستورية الحديثة لدستور البلاد عام ١٩٥٢ ، وما تضمنه هذا الدستور فيما يتعلق بالحريات العامة وحق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ·

ولقد لعبت عملية الوحدة بين ضفتي نهر الأردن دورا كبيرا في إبراز الأحزاب السياسية لحيز الوجود ، حيث كانت الشرائح الفلسطينية تتمتع بوعي سياسي نتيجة ازدياد مستويات التعليم ، وكذلك للظروف التي مر بها أبناء الشعب الفلسطيني ، فالتركيبة الإجتماعية مختلفة عما هي في شرقي الأردن ، بالإضافة إلى الإحتكاك والتصدي للقوى الصهيونية وقوى الإنتداب التي كان لها الأثر الأكبر في تنامي درجات الوعي السياسي لدى تلك الشرائح ، بالإضافة إلى إنتشار المد القومي ، وظهور النظام السياسي الجديد في مصر تحت قيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر الذي ساهم في تأجيج ونشر المبادئ القومية ، ومعاداة القوى الغربية في تلك الفترة ·

كل هذه العوامل السابقة الذكر ساهمت بدرجة أو بأخرى في إبراز الأحزاب والتنظيمات السياسية لحيز الوجود على الساحة الأردنية · واعتمادا على نص المادة ١٦ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ (١) · أعطت الحكومة الأردنية تصاريح عمل رسمية لبعض الأحزاب ، الأحزاب التي لم يحالفها الحظ في الحصول على تراخيص

(١) نص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من الدستور الأردني هي : (للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور) راجع د.أمين مهنا ، النظام السياسي الأردني-حقائق ومفاهيم عمان ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٤ ·

عمل رسمية عملت بصورة علانية ٠

وعلى الرغم من ظهور الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية بصورة متأخرة إلا أنها لم ترق إلى مستوى الأحزاب المنظمة التي تقوم بأدوار ونشاطات واسعة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ومن هنا فالأحزاب والتنظيمات السياسية في تلك الفترة الزمنية لم تلعب الدور الكافي الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب المنظمة وخصوصا في عمليات التنمية السياسية والإجتماعية الشاملة ٠ ونجد أن الأحزاب والتنظيمات على الساحة الأردنية اقتصرت في عضويتها على فئات وشرائح إجتماعية معينة ولم تكن قواعدها واسعة لتشمل كافة شرائح وفئات المجتمع الأردني ، فدور التنظيم السياسي يكمن في قدرته على إختراق كافة البنى الإجتماعية ، ويسعى من خلال ذلك إلى خلق التكامل الإجتماعي ، ويأتي هذا من خلال مبادئ وأفكار الحزب التي تعالج معظم قضايا المجتمع ، وكذلك يتأتى من خلال عمليات التغلغل والإختراق التي يحققها الحزب بنشاطه وفعاليته ، وتتم هذه العملية من خلال تناسق وترابط وتماسك وحدات الإتصال من وحدات محلية وإقليمية ، وبشكل عام فإننا نجد أن هذه العمليات كانت غائبة بدرجة كبيرة عن ساحة الأحزاب والتنظيمات على الساحة الأردنية في تلك الفترة ٠

فالأحزاب السياسية في تلك الفترة اعتمدت على الأشخاص المؤسسين وبعض الفئات ، ولم ترق إلى مستوى الإنتشار الكلي على الساحة الوطنية ٠ وبعض الأحزاب كانت تنتهي نتيجة لخلاف قد يحصل بين الأعضاء المؤسسين ، وقد لعبت طبيعة التركيبة الإجتماعية دورا رئيسا في هذا المجال فقد كان هناك دور للعشائر والعائلات في بناء الأحزاب ، وهذا بدوره يؤدي إلى إقتصار الحزب على عشيرة أو عائلة أو منطقة جغرافية معينة مما يحول دون انتشاره ، وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين العائلات حول المراكز القيادية لبعض التنظيمات ٠

واتسمت الأحزاب والتنظيمات السياسية في تلك الفترة بضعف التنظيم وعدم تماسك وترابط حلقات الحزب ، والمقصود في ذلك أن هياكل الأحزاب لم تكن منظمة تنظيما دقيقا ولم تكن وحداتها مترابطة : المحلية والإقليمية منها ٠

أما نشأة معظم الأحزاب والتنظيمات في الأردن فتعتبر ذات نشأة خارجية وليس المقصود بالنشأة الخارجية من خارج البرلمان فقط ، بل أن العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة الأردنية كانت فروعا لأحزاب وتنظيمات تأسست خارج البلاد ٠ فالتيار القومي ، وجماعة الإخوان المسلمين واليسار (الأحزاب الإشتراكية) تأسست خارج البلاد وافتتحت لها فروع في الأردن ونتيجة لذلك فقد كانت فروع الأحزاب والتنظيمات المختلفة على الساحة الأردنية تتلقى أوامرها وتعليماتها فيما يتعلق بأدوارها ونشاطاتها من خارج البلاد ، وبدرجة نسبية أدى هذا الوضع إلى حالة عدم ترابط الأحزاب مع القواعد الشعبية ولم تكن سياسات الأحزاب ممثلة لمتطلبات واحتياجات شرائح أبناء المجتمع الأردني ٠ ومن هنا شكلت هذه الأحزاب والتنظيمات تحديا صارخا للنظام السياسي في الأردن ، واتجهت الأحزاب السياسية المعارضة المطلقة لبنية النظام وسياساته على الصعيدين الخارجي والداخلي ولم تتجه تلك الأحزاب والتنظيمات إلى مبدأ المشاركة ما عدا بعض الأحزاب السياسية الوطنية ، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما من تلك الفترة ٠ وهذا بدوره أدى في النهاية إلى حالة الصراع والتصادم التي نشبت بين النظام من جهة والأحزاب والتنظيمات السياسية من جهة أخرى ٠

وكانت وجهة نظر بعض الأحزاب السياسية (الحزب الشيوعي) تقوم على أساس أن النظام السياسي الأردني هو نظام (مصطنع) من (صنيعة الغرب) وهو نظام (رجعي) (عميل) لا بد من تصفيته والقضاء عليه ٠ والنظام السياسي الأردني يرى أن هذه الأحزاب وقياداتها مأجورة ، وهدفها تدمير البلاد ، وخلق الفوضى ، ولا تمثل

الشرائح الإجتماعية التي تتحدث باسمها ويبدو أن كليهما (النظام ، والأحزاب) قبل التحدي وعمل كل طرف لإنهاء الطرف الآخر (١) ·

أما قضية موقع الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية من خريطة الأحزاب على الساحة العربية فإننا نجد أن تلك الأحزاب التي برزت على الساحة الأردنية هي امتداد رئيس لتلك الأحزاب المتواجدة على الخريطة السياسية الحزبية العربية · ولا مجال لنكران أن الأحزاب على الساحة العربية كانت من أهم آليات التغيير ، والتصعيد من أجل التغيير السياسي في تلك المرحلة الزمنية من مراحل بناء الدولة الحديثة في العالم العربي ·

أما إلى أي درجة كانت الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية أداة فاعلة من أجل التغيير الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ؟؟ بالنظر إلى برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية فإن برامجها اشتملت على القضايا المتعلقة بالتغير الإجتماعي ، وعمليات التنشئة الإجتماعية ، والتنمية الإقتصادية ، والملاحظ رغم إعلانها ومناداتها بتلك القضايا إلا أنها لم تركز عليها تركيزا جذريا ، وإنما كان تركيزها على الجانب السياسي المتمثل في إعلان بياناتها المتعلقة بتغير بنية النظام السياسي الأردني كنظام (عميل) من وجهة نظر بعض الأحزاب · ومحاربة الإستعمار والإمبريالية ، والنظم الرجعية ، والدعوة إلى الوحدة العربية ، وتحرير فلسطين وبعضها أعلن عن نيته في تطبيق النظام الإسلامي كنظام سياسي إقتصادي إلى غيره من شعارات استطاعت بها الهاب حس ومشاعر المواطنين وإنزالهم للشارع العام لتحدي النظام السياسي القائم · ونجد أن معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية لم تنجح في تحقيق ما شرعت به وخصوصا في ما يتعلق بقضايا التغير الإجتماعية والإقتصادية ، وحتى على الصعيد السياسي كان لها الأثر ولكنه لم

---

(1) See Cohen The Introduction .

يحالفها النجاح . ومن هنا فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية لم تكن تلك الأداة أو الآلية الناجحة أو الناجعة في مجالات التغير الإجتماعي والإقتصادي ، ولم ترق إلى وضع الأسس السليمة في عمليات خلق القيم والمعتقدات الديمقراطية لكي تكون جذرا عميقا لمرحلة زمنية قادمة بل على العكس من ذلك ، فإن فشل الأحزاب في تلك الفترة أعطى النظام السياسي نوعا من الشرعية أو التبرير في محاربة التنظيمات السياسية لفترة زمنية تجاوزت العقدين من الزمن . وأدت إلى خلق موروث فكري سلبي عن التنظيمات والأحزاب السياسية لدى عامة أفراد وشرائح المجتمع الأردني . وبالمقارنة بين واقع الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية ، وبين الأسس النظرية نجد أن الأحزاب والتنظيمات السياسية لم تحقق النجاح بالمعايير للأسس النظرية العامة لدرجة نجاح الحزب أو التنظيم السياسي ما عدا بعض الأمور الشكلية والمتعلقة فقط بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وبالإضافة إلى عمليات تحدي النظام السياسي والتي نجمت عن مآرب شخصية ، من أجل الوصول للسلطة وتنفيذ سياسات وأوامر خارجية .

هناك مجموعة أسس نظرية تعتمد على معايير عامة يمكن قياس درجة نجاح الأحزاب والتنظيمات السياسية بناء عليها ، وهنا سنحاول مقارنة واقع وأنشطة الأحزاب بهذه الأسس النظرية والمعايير العامة لدرجة نجاح الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية .

الأسس النظرية التي يمكن من خلالها معرفة درجة نجاح الأحزاب وبصورة عامة هي :

١- تهدف الأحزاب السياسية لتحقيق التكامل الإجتماعي .
٢- خلق الشرعية للنظام السياسي أو قلب الشرعية .
٣- أن تكون أداة فاعلة لعمليات التغير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي .

٤- ربط المواطن بالدولة أو العكس وعمليات التوظيف السياسي (١) .

الأساس الأول : تهدف وتسعى الأحزاب والتنظيمات السياسية لتحقيق التكامل الإجتماعي بين مختلف فئات وشرائح المجتمع · وبالنظر إلى هذا الأساس فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية في فترة الخمسينات لم تصل إلى تحقيق هذا الهدف بصورة كاملة · فهي لم تهتم بعمليات التنشئة الإجتماعية والسياسية وخلق الوعي السياسي المنظم ، ولم ترق الأحزاب في تلك الفترة إلى تغيير منظومة القيم السائدة والمواقف السياسية للأعضاء أو المساندين · فدور الأحزاب السياسية في إطار التنمية السياسية يهدف إلى تحقيق التكامل الإجتماعي بين شرائح وفئات المجتمع قاطبة عن طريق إعادة النظر في واقع التنشئة الإجتماعية والسياسية ومحاولة تغيير منظومة القيم وخلق درجة معينة من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع · وهذا الشيء الذي فشلت الأحزاب والتنظيمات في تحقيقه بدرجات عالية ·

الأساس الثاني : يهدف وجود الأحزاب والتنظيمات السياسية لخلق الشرعية للنظام السياسي القائم وخلق درجة معينة من آليات وسائل دعم السلطة الشرعية القائمة · فالأحزاب السياسية في تلك الفترة الزمنية لم تخلق ولم تساهم في خلق الشرعية السياسية للنظام السياسي (المقصود بالشرعية القبول العام للنظام) ، بل على العكس من ذلك فقد سعت الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية إلى تقليص شرعية النظام من خلال نشاطاتها وممارساتها ، وساهمت من خلال دعاياتها في تقليل تلك الشرعية ، وسعت الأحزاب جاهدة لمعارضة النظام بدل دعمه · وتحديه في بنائه ومؤسساته وسياساته الداخلية والخارجية · وكل ذلك جرى في أغلب

---

(١) لمعرفة المعايير النظرية المقارن بها الأحزاب الأردنية ، راجع

Lapalamobara & Weiner,P.4,17,407-413.

الأحيان دون الإعتماد على الأطر والضوابط القانونية المعمول بها في

البلاد · وفي حالة الأردن هذه بدل أن تكون التنظيمات والأحزاب السياسية أدوات ووسائل تنظيمية قانونية لدعم شرعية النظام السياسي وتطوره بالطرق القانونية أصبحت أدوات ووسائل هادفة لهدم النظام السياسي · وهذا الأمر يعتبر من الأدوار التي تقوم بها الأيديولوجية بشكل عام ، فقد تبنت الأحزاب سياسة مغايرة للنظام القائم ولم تلتق معه أيديولوجيا وحاولت جادة لقلب نظام الحكم وتغييره (1)29 ·

الأساس الثالث : من غايات وجود الأحزاب والتنظيمات السياسية هو أن تكون أداة فاعلة في عمليات التغير الإجتماعي والإقتصادي ، وفي الحالة الأردنية في فترة الخمسينات من هذا القرن لم تكن الأحزاب والتنظيمات السياسية أداة فاعلة في التغيير الإجتماعي والسياسي بشكل شامل فهي لم تسع في برامجها بالصورة الفعلية لإحداث التغيير الإجتماعي من خلال إعادة النظر في التنشئة الإجتماعية ووسائلها ولم تسع لتغيير القيم الإجتماعية والنظم الإجتماعية القائمة ، وفي الحقيقة فإننا نجد أن بعض الأحزاب طرحت ذلك في برامجها وشعاراتها ولكنها لم تعمل شيئا فعليا لتحقيق ذلك · وكذلك الأثر بالنسبة للمجال الإقتصادي فقد نادت بعض الأحزاب بتغيير البنى الإقتصادية القائمة ، ولكنها ، عمليا ، لم يحالفها النجاح بذلك · ونجد أن معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية اقتصرت نشاطاتها وفعالياتها على المجال السياسي متأثرة بالجو العربي العام ، وبسياسات بعض الدول

(1) Peter Snow,P.77.

العربية ، ونجد أن قيادات بعض الأحزاب السياسية في تلك الحقبة الزمنية سعت جادة لإرضاء جهات خارجية تابعة لها في الدعم المالي والفكر السياسي ٠ ولم تنطلق بصورة فعلية وعملية من الواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي لأبناء المجتمع الأردني من أجل إحداث تلك التغييرات بطريقة ناجعة ٠

الأساس الرابع : من غايات وجود بعض الأحزاب السياسية هو عملية ربط المواطن بالدولة وهذا الأساس مرتبط بالأساس الأول وهو خلق شرعية للنظام السياسي ، فالأحزاب السياسية على الساحة الأردنية فشلت في ربط المواطن بالدولة من خلال المشاركة السياسية الفعلية في القرارات السياسية وهذا يدعونا للقول بأن الأحزاب السياسية الأردنية آنذاك كانت أحزابا من أجل التصويت والوصول للسلطة السياسية من أجل تغيير أو هدم النظام القائم ، وطبيعة هذه الأحزاب تختلف بدرجة عالية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات البرامج السياسية والإجتماعية والإقتصادية الهادفة للتغيير والتطوير ، ومن هنا فلم تنجح الأحزاب السياسية تلك في عملية توظيف النخب وخلق قيادات جديدة على الساحة الوطنية ، بل نجد أن القيادات المؤسسة لم تتغير ولم تزداد بل كانت في إختلاف وتناقض مستمر ٠ وبعض الأحزاب السياسية كانت قيادتها خارجية والقيادات الوطنية الظاهرة كان عليها تنفيذ سياسات ومخططات جاهزة ٠

إن عدم نجاح الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين أعوام ١٩٥٠-١٩٥٧ يعود بدرجة رئيسية لفقدان التنظيم المؤسسي السليم لتلك الأحزاب والتنظيمات وعدم تبلورها كأداة فاعلة للتنمية الشاملة في مختلف مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ٠ وهناك سبب رئيسي آخر هو عدم قدرة الأحزاب على فهم وإدراك واقع وإمكانيات البلاد في تلك الحقبة الزمنية وعدم إلتزامها بالضوابط الدستورية للنظام القائم والتزامها بالمعارضة بدل المشاركة ، وإقحامها المؤسسة العسكرية ٠ ومن الممكن القول أنها نجحت في جانب واحد الا وهو

عملية تحريك الجماهير وإنزالهم للشارع لتحدي النظام ومحاولة إسقاطه · دون التركيز على جوانب عملية نجاح الأحزاب والتنظيمات وخصوصا فيما يتعلق بمعادلة التحريك والتنظيم معا ·

وفشلت التجربة الحزبية في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ الأردن السياسي لعدم قدرة الأحزاب والتنظيمات في التكيف مع الأزمات وفقدان القدرة على مواجهتها واعتمادها على سياسات مقررة في خارج البلاد هادفة لاسقاط النظام الملكي والوصول للسلطة السياسية · ومهما يكن فإن نجاح أي حزب سياسي يكمن في قدرته على خدمة الجماهير ومصالحهم ، وهذا يدعونا إلى القول أن أهم أسباب فشل الأحزاب في تلك الفترة عدم قدرتها على خدمة مصالح واحتياجات الأفراد · وعلى الرغم من القول بأنها تجربة غير مشجعة لدولة نامية إلا أنها تبقى ظاهرة جديرة بالدراسة وبحاجة لمزيد من الإهتمام ·

تقييم حكومة دولة السيد سليمان النابلسي

وصف دولة السيد سليمان النابلسي بأنه صاحب تجربة في النضال من أجل الوطن والأمة ، إذ يعتبر وطنيا قوميا يساريا وعرف عنه بأنه كان مستقيما ونظيفا ونزيها ، لكن ذو طبيعة متمردة على الرغم من أنه عاطفي متحمس مرهف الحس ، وفي نفس الوقت فهو إنفعالي بعيد عن التعصب سوى أنه متعصب للقومية · ويعتبر أحد مؤسسي الحزب الوطني الإشتراكي وتسلم رئاسة الحزب بعد دولة هزاع المجالي ·

وحقيقة فإنه ليس من السهل تقييم فترة حكمه ودوره لغياب عاملي الزمان والمكان عنا واختلافهما ، وان كنا أبناء هذا الجيل نبحث بتحر ودقة وموضوعية استقراء واستنباط ما يمكن الإستفادة من تلك الحقبة التاريخية كجزء من تاريخ الأردن الحديث · ان كنا مع أو ضد فالأمر سيان ، فنحن بحاجة إلى إستجلاء بعض الدروس من تاريخ التطور السياسي للأردن في تلك المرحلة ليستفيد منها الوطن

والأجيال ٠

وتبدو الصورة واضحة في أن هناك تيارا يميل إلى تأييد تلك التجربة على أساس أنها تجربة قومية وتشكل فترة ناصعة في الثورة والتحرر والقومية ، وتيار آخر يرى أنها تجربة قاسية وسلبية ومظلمة أدت لحدوث شرخ في سياج الوطن وساهمت في زعزعة أمنه واستقراره

وتيار آخر معتدل يزاوج بين الرؤيتين ٠ هذا ومن خلال المقابلات الشخصية التي قمت بها تكشف لدي ان بعض رجال الحركة الوطنية آنذاك لم يكونوا راغبين بعمل إنقلاب على نظام الحكم وتغييره خوفا من ضياع الضفة الغربية وحافزهم في ذلك هو البعد القومي ، وبعض الأشخاص الذين عاصروا تلك التجربة يرون ذلك تماما ٠ والمتمعن في كتاب جلالة الملك حسين (مهنتي كملك) يرى بوضوح علني أن هؤلاء هم خونة مأجورين كانوا ينفذون رغبات مصر، وسوريا من أجل القضاء على الملكية وتغيير نظام الحكم ٠ إذ أن الملك يدرك أن حكومة النابلسي والملكية طرفان لا يمكن أن يجتمعا حيث أن الحكومة كانت تسير بخط يخالف توجهات النظام الملكي ٠ وعلى ذلك كان قرار الملك ! وبالنظر إلى مرحلة حكم دولة السيد النابلسي فإننا نجد محطات ونقاط الإختلاف كثيرة وكبيرة استطيع أن اجملها بما يلي :

١٠ غياب أدنى مستويات التنسيق بين الحكومة والملك ، اذا أصبح تضارب وتقاطع المواقف بين الطرفين السمة البارزة في تلك الفترة الزمنية ، ويقول الملك في هذا الصدد "أن الحكومة تناصبني العداء" ، وعمليا فقد رفضت الحكومة التعاون مع الملك في أكثر من قضية ، واعتمدت الحكومة في ذلك على أنها حاصلة على ثقة البرلمان المنتخب شعبيا ٠ وهذا بحد ذاته كاف للحكومة لتقرير ما تراه دون مشاورة أحد ٠

وظهر الأمر أكثر وضوحا في عدم قبول النابلسي للدور الذي يقوم به القصر من خلال جلالة الملك حين أوفد رئيس الديوان الملكي إلى بعض الدول العربية المجاورة إذ رؤي هذا التصرف بأنه أمر غير

دستوري ولا يجوز للملك أن يتصرف بهذه الطريقة • وفي نفس الوقت كان العديد من الوزراء ينادون علانية بتقليص حقوق الملك الدستورية ، وعمد رئيس الحكومة النابلسي إلى القيام بأعمال دون إطلاع الملك أو مشاورته ومنها موضوع الإعتراف بالإتحاد السوفيتي مما جعل العلاقة القائمة بين الملك ورئيس حكومته ووزرائه قائمة على حالة عدم ثقة وتحد واضح • واضرب مثلا يؤكد صحة ما نقول أن النابلسي لم يعط أي إهتمام لتحذير الملك من السماح للحزب الشيوعي بالعمل ، رغم مخالفة قانون منع الشيوعية ، إذ سمحت الحكومة له بالعمل وفتح فروعه وإصدار صحيفة "الجماهير" •

٠٢ فعاليات ونشاطات الأحزاب السياسية من خلال دور الحكومة ومساندتها اخرجت الحالة عن السلوك الديمقراطي المنشود ، وساهمت في نقل حالة التحدي إلى صفوف الجماهير ، وعملت من خلال النشرات ، والمظاهرات ، والإحتجاجات ، وكافة الوسائل غير الديمقراطية إلى زعزعة أمن واستقرار الدولة •

٠٣ إرتباط بعض أعضاء الحكومة (الوزراء) بالخارج وتلقيهم الأوامر والتوجيهات والأموال ، خصوصا من مصر ، وسوريا ، إذ ساهم هذا الأمر في تفعيل تلك الأوامر والسياسات على حساب المصلحة الوطنية للدولة ، وساهم كذلك في زيادة العداء والتوتر بين الدولة الأردنية ومحيطها العربي •

٠٤ إقحام وإدخال المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية من خلال إيجاد تنظيمات سياسية عسكرية مثل تنظيم الضباط الأحرار والتوجه أو الشروع في عمل مؤامرة سياسية لقلب نظام الحكم والقضاء على الملكية •

٠٥ ممارسات الحكومة في عمليات إبعاد وترميج الأفراد والضباط غير الحزبيين المؤيدين للنظام وإعطاء الأولوية للحزبيين في الترقية والترفيع والمناصب والإمتيازات ، ولم يقتصر هذا الأمر على المؤسسة العسكرية ، بل تعدى ذلك ليصل إلى المؤسسة المدنية •

وانطلاقا من نقاط ومحطات الإختلاف هذه ، فقد وصل الملك

إلى قرار بأن الحكومة تعمل ضده ، وبل وتسير في نسج مؤامرة سياسية كما يسميها للقضاء على النظام السياسي الملكي واستبداله بنظام سياسي آخر . فالدوافع متوفرة ، والممارسات السياسية والعسكرية ظاهرة للعيان ، والدعم الخارجي المعنوي والمادي على أشده ، فكيف نفسر تلك الحالة التاريخية من تاريخ الدولة السياسية ؟؟!!

وربما نستطيع أن نلخص حالة حكومة النابلسي وبما وصل إليه دولة المرحوم هزاع المجالي بقوله : "إن النابلسي ضاع في لجة الإتجاهات المتضاربة بين زملائه وفقد سيطرته على نفسه مع أنه في صميم نفسه لم يكن يقر تلك الإتجاهات المتطرفة ، وكان يريد أن يرضي أطرافا عديدة في آن واحد ، الملك حسين ، والرئيس عبدالناصر ، وسوريا والبعثيين ، والشيوعيين ، وكان هذا هدفا عسير المنال ان لم يكن من حدود الإستحالة" .

مداخلات جلسة العمل الرابعة

الدكتور ممدوح العبادي:

شكرا للدكتور أمين مشاقبة ولنفتح باب المناقشة ٠

إحدى السيدات:

ذكر المحاضر عن الأحزاب في الخمسينات ، وأعزى فشلها لعدة عوامل منها : أنها لم تكن تمثل كافة فئات الشعب ، وكانت معارضة بدل المشاركة ، وفشلت لعدة عوامل ذكرها ٠

الحزب ، أي حزب ينجح أيضا لعدة عوامل ، في الوقت الحاضر ، هناك ديموقراطية في الأردن ، سمحت لأحزاب كثيرة أن تبدأ ، حتى وصلت ٢٤ حزبا ، وتحاول الأحزاب أن تأتلف وتمثل الشعب بطريقة أخرى ٠

السؤال للدكتور أمين مشاقبة : لماذا فشلت الأحزاب في الخمسينات ، ولماذا لم تنجح ، أو فشلت الأحزاب الآن ، رغم تغير الظروف ٠ وفي الوقت الحاضر نسبة التعليم مرتفعة أكثر إزاء الأمية التي كانت موجودة آنذاك ، وقد تغيرت الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الآن ٠ أكرر ما هي الأسباب التي أدت -بحسب تقييمي- لفشل الأحزاب ، بدلالة عدم إقبال الناس على الإنتظام إليها الآن ؟

الأستاذ سليمان الموسى:

الصحيح أن الأوراق التي استمعنا إليها كانت على العموم مفيدة ، فقد أحيت أذهاننا تاريخيا ، ولا شك أن فيها فوائد وحقائق كثيرة ، لكن هناك اجتهادات وآراء ، ولكل إنسان إجتهاده ، وفي الجو الديموقراطي الذي نعيشه الآن ، قيل كلام ، وكانت هناك ردود ٠

قيلت كلمة جوهرية وعظيمة من صديقي الدكتور وليد قمحاوي ؛ وهي إن النابلسي كان نموذج عصره ٠ وإذا أردنا أن نتكلم عن سليمان النابلسي وفترة سليمان النابلسي ، يجب أن نعود بأذهاننا ليس إلى عام ١٩٩٧ ، بل إلى عام ١٩٥٧ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٥ ، ونتصور

الأجواء التي كانت سائدة ٠

الأجواء التي كانت سائدة آنذاك ، -وأنا ممن عاشوها- كانت فترة عبدالناصر ، وكان العالم العربي بمجمله يسمع عبدالناصر ، وكلنا سمعنا بقصة البدوي الذي ذهب ليشتري "الراديو" وقال لصاحب الدكان أريد راديو يخرج صوت أحمد سعيد ٠

فسليمان النابلسي إلى حد ما وفترة سليمان النابلسي ، صورة من صورة ذلك العهد الذي برز فيه عبدالناصر ٠ وعبدالناصر ، هو أول رئيس يتحدى الإنجليز ، حيث كانت القلوب ملتهبة ضد الإنجليز ، وذلك هو الشعور العام ٠

أنا ككاتب تاريخ -ربما من حسن حظي- أنني التقيت مع أناس كثيرين ، ومن جملة الذين التقيتهم ، كان الأستاذ سليمان النابلسي ، الذي كان إنسانا رائعا وقريبا من القلب ، وهو في حقيقته ابن الشعب -رغم ثرائه- وكان رجلا مدنيا ٠

وهناك قصة طريفة : قال : جاءني ذات يوم زميلي بهاء الدين طوقان وأنا أذرع الغرفة ذهابا وإيابا ، وكنت منفعلا ، قال : لماذا ، قلت : السيد حيدر شكري يطالبني ، وعلي ديون له في ذمتي ، فضحك بهاء الدين طوقان وقال : يا رجل الذي يجب أن يقلق هو حيدر شكري وليس أنت ، ولديك بعض الأراضي في حسبان من يشتريها ؟

المهم أن سليمان كان ابن الشعب ، وكانت فترته هي فترة عبدالناصر ويجب الحكم عليه من خلال ذلك ٠

هناك قصة أخرى : عام ١٩٧٠ كان هناك مشروع روجرز ، في حزيران ، وتألفت هنا وزارة برئاسة عبدالمنعم الرفاعي ، وكانت الوزارة تريد أن تأخذ عددا من الوزراء من أنصار المنظمات ، فجاءوا يستشيرونه : المرحوم سليمان الحديدي ، والمرحوم داوود الحسيني ، الشيخ السائح ، فقال لهم : اتزايدون على عبدالناصر ، إذا كان عبدالناصر نفسه قبل بمشروع روجرز ؟!

من هنا نفهم ذهن سليمان النابلسي ، الذي كان يرى في شخص عبدالناصر الرجل الوطني المثالي ، ودخل السادة الذين ذكرتهم

في وزارة عبدالمنعم الرفاعي ·

هناك بعض النقاط التي وردت في محاضرات السادة -قبل الظهر- وأريد أن أوضح نقطتين :

أولا ، قيل كلام أنه سنة ١٩٥٦ ، أيام العدوان الثلاثي ، كان هناك موقف لجلالة الملك الحسين ، وموقف مخالف للوزارة · والصحيح أنه لم يكن الملك حسين والوزارة على خلاف ، وإنما كانوا متفقين على الدخول في الحرب ، وجرت استعدادات عسكرية ، وجاء لواء سوري إلى الأراضي الأردنية ، وجرت خطة ، -وضباط الجيش الكبار موجودين- ، لكن الذي حال دون دخول الأردن في الحرب هو جمال عبدالناصر ، والذي قال : هذه قضية دولية كبيرة سنواجهها نحن ، ولا تدخلوا أنتم الحرب ·

ثانيا ، قيل أيضا كلام عن دور أميركا في دخول الأردن لحلف بغداد · الحقيقة وحسب الوثائق : الأميركيون لم يكونوا يريدون أن يدخل الأردن في حلف بغداد ، وذلك إجتهاد منهم أن المطلوب هو عمل حزام حول روسيا ، وما دام أن العراق مع تركيا مع باكستان -مع بعضهم- يؤلفون هذا الحزام ، فلا ضرورة لدخول الأردن في الحلف · وبطبيعة الحال ، كان هذا الموقف متفقا مع الموقف الإسرائيلي الذي لم يكن يريد دخول الأردن لحلف بغداد ، لأنه سيحصل على سلاح أكثر ··· الخ ·

وأريد أن أقول كلمة أخيرة : إن سليمان النابلسي ، كان رجلا وطنيا ، ولم يكن ضد النظام ، ولكن كان العهد في تلك الفترة يعيش تناقضات كثيرة -تضارب المتناقضات أو المستحيلات- وهكذا فالإخفاق لم يكن إخفاق سليمان النابلسي بالذات ، أيضا يجب أن لا ننسى تدخل الجيش في السياسة ، وهذا عنصر إضافي ، وعليه فالإخفاق كان شاملا ، ولم يكن إخفاق الوزارة بالذات ·

السيد محمود الدباس:

هناك نقطة أخيرة أتوجه بها إلى الدكتور أمين مشاقبة ·

في حدود معلوماتي إن دولة سليمان النابلسي دخلت في حكومة

إئتلافية بعد أن قدم استقالته مع عدة رؤساء وزارات سابقين ، فإذا كانت هذه المعلومات صحيحة ، فما هي المبررات ، ولماذا لم تشملها في ورقتك ؟؟

الأستاذ عبدالله حمودة:

أريد فقط أن أذكر أن ورقة الدكتور جمال الشاعر ، تستعمل تعبيرا ليس موثقا وتتهم النابلسي إنه كان في بغداد ، ثم ذهب إلى القصر ، ثم ذهب إلى البيت ... الخ ٠ فالتوثيق السليم ينقص كثيرا من الأوراق ٠

الدكتور ممدوح العبادي:

ذلك ليس توثيقا ، بل أن أحدهم أخبره بذلك ٠

الأستاذ عبدالله حمودة:

الموضوع الثاني ، هناك سؤال هام ٠

هل في عام ١٩٥٧ . حصل إنقلاب أم لا ؟ أصبح لدينا حينها محكمة عسكرية ، وصارت محاكمات ، الآن بعد أربعين عاما ، الذي اطلع على أوراق شاهر أبو شحوت ، أو محمود الموسى ، وهم أهم ضابطين في تلك الفترة ، ومن رأى الشخصيات السياسية الحزبية التي كان لها دور ، وأنا التقيت أخيرا مع سبعة أشخاص أحياء منهم : عبدالرحمن شقير ، وبهجت أبو غربية ، وتحدثت معهم طويلا ، وأفادوا جميعا بأنه لم يكن هناك أي إنقلاب ؛ وإنما كان مجرد قرار بعدم إنقلاب ، وهو قرار من الداخل أساسا ، وعندما استشير رأي عبدالناصر ، واستشيرت سوريا ، كان رأي الطرفين ضد الإنقلاب ، فلم يكن هناك أي إنقلاب ، والآن هناك مذكرات أكرم حوراني التي تطبع هذه الأيام وهي بحدود ٣٥٠٠ صفحة ، وفيها كثير من التفاصيل عن الأردن ٠

القضية الأخرى هي قضية فكرية ٠

الحقيقة أنا متألم كثيرا لما ورد على لسان الدكتور أمين مشاقبة حين

يقول : إن تلك الأحزاب كانت غير وطنية ، وإن إنتماءها كان للخارج . منذ متى نعتبر أن الوطن العربي هو سايكس بيكو ، ومن قال إن سايكس بيكو هو الأصح ، ومن قال إن الإنتماء للإقليم الأردني المحض هو أولا وقبل القومية العربية والأمة العربية ، ومن قال إن القضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين لوحدهم ، ومن قال إن عمان هي أعز من بيروت أو بغداد أو القدس ؟ هذا الولاء القومي الذي كان سائدا قبل سبعين عاما ، الآن يتحول إلى سبة في تاريخ العمل القومي وسبة في تاريخ العمل الوطني . أعتقد أن الولاء القومي والولاء الوطني هو جزء من سايكس بيكو ، آن الأوان لنتخلص منه .

الآن الجميع يكتب عن الوحدة العربية ، ماذا تعني الوحدة العربية ؟ وحدة الأمة العربية تتطلب وحدة تنظيم وعمل عربي . الولاء القومي والعربي ليس له علاقة بـ كم أنت قومي ؟ إذا كنت قوميا صحيحا تكون وطنيا صحيحا ، وإذا كنت وطنيا صحيحا ، فبالضرورة أنت قومي تماما . أما هذا الجدار الهائل للقبول بسايكس بيكو وتشريعاته -مثلما يحدث عندنا في الأردن ومصر وسوريا- حين يقال : إن الأجنبي ، من لا يحمل الجنسية الأردنية أو السورية أو المصرية ، هذا خطأ ويجب أن لا نقبل به كمفكرين وكتاب وكسياسيين . الوطن العربي وحدة واحدة ، وقبل مائة عام كان المواطن العربي ينتقل إلى كافة البلاد العربية بوثيقة واحدة . الآن أصبحنا نتمسك بسايكس بيكو ، ونردد مثل هذا السؤال الذي يقوله الكثيرون باستخدام تعبيرات مثل ولاء وطني وولاء قومي .

المهندس سمير الحباشنة:

لدي بعض الملاحظات السريعة للدكتور أمين مشاقبة .
أنا أرى أولا أنه ليس من الإنصاف ذلك الإنحياز غير الموضوعي من الدكتور أمين مشاقبة في معالجة مرحلة الخمسينات ، والإنحياز غير الموضوعي والسافر لجهة دون جهة أخرى . وأنا لا أعتقد أن الجهات

التي كانت في الخمسينات -وقد اتيح لي أن أسمع وأقرأ- حول هذه المسألة ، وأنها هي القصر والحكومة ، إنما كانت تيارات فكرية ، بين تيار تقدمي وآخر رجعي ، وأنا أعتقد أن مؤسسة القصر قد اقحمت في هذه المسألة ، واستطاع في يوم من الأيام تيار غيبي أن يسيطر على الأمور ، ويكون هو الغالب والمسيطر ·

ثانيا ، ليس من الإنصاف هذه الهجمة على الأحزاب ، وموضوع عدم جماهيريتها ، على العكس ، أنا أرى أن الأحزاب في ذروة سمتها كأحزاب جماهيرية كانت في الخمسينات ولم تكن نخبوية أو عشائرية ، -وربما تذاكرت أنا والدكتور علي-وأن أغلب قادة الأحزاب الأردنية في الخمسينات ، لم يكونوا أبناء عشائر أو مناطق جغرافية كبرى ·

وليس من الإنصاف أن يتم التحدث عن حلف بغداد وأنه وضع لحماية الأردن أو المنطقة من إسرائيل والإتحاد السوفيتي ، من الظلم بمكان وضع الإتحاد السوفيتي آنذاك واسرائيل في نفس الخندق ، خصوصا وإن الإتحاد السوفيتي طوال تلك الفترة بعد عام ١٩٤٨ قد غير من مواقفه ·

سأعقب على ورقة الدكتور جمال الشاعر ·

من قراءاتي ومسموعاتي أيضا ، وإذا أردنا أن نثبت أن المرحوم سليمان النابلسي كان ديمقراطيا برلمانيا دستوريا ، فأنا أعتقد أن واحدة من المفاصل التي تؤكد ذلك : هو انه عندما فوتح من بعض العسكريين على ما كان يتم عام ٥٧ ، كان قد رفض بالقطع -أمام مجموعة من القيادات الأردنية- وقال لن نتحاكم إلا عبر المؤسسات الدستورية والبرلمان والقنوات الديموقراطية ، وهذه شاهدة سمعتها من عسكريين ، بعضهم على قيد الحياة ، وبعضها من تسجيلاتهم وبأصواتهم والأشرطة موجودة لدي ·

كذلك هناك ظلم في الآراء لما تم · نحن كنا في بداية العهد الديموقراطي ، ومن الظلم القول إن فلانا أخطأ وفلانا أصاب · أنا كنت في لجنة الميثاق ، وفي إحدى الجلسات ، قال جلالة الملك للجنة

"بالإخوان في الخمسينات كان معدل السن للقيادات في كل المواقع أقل من ٣٠ عاما" وحقيقة إن التجربة كانت قصيرة ، والقيادات لا زالت في سن الحماس ، ولم يصبروا على بعضهم ، لذلك أرجو أن لا تقيم التجربة بالإنحياز السافر بدون رؤية الإيجابيات في الجانب الآخر ٠

الدكتور جمال الشاعر أورد ما يفيد أن سليمان النابلسي قد جير الحركة الوطنية الأردنية بعد عام ٦٧ إلى جانب المقاومة ٠ أعتقد أن ذلك ظلما كبيرا ، لأنه -إذا جاز التعبير- الشكل النضالي قد تحول من نضال سياسي إلى نضال عسكري ضد اسرائيل ، فكان الوضع طبيعيا أن تسيطر حركة المقاومة آنذاك ٠

لي ملاحظة أخيرة ٠ إذا كنا نشهد اعلام الأردن في هذه القائمة ، اليوم سليمان النابلسي ، ومن قبله وصفي التل ، وهزاع المجالي ، وغدا سنشهد آخرين ٠ واضح أن تقييمنا نحن الحضور؛ أنهم قد أحبوا الأردن وقد اختلفوا في طريقة التعبير في حبهم للأردن ٠ أفلا يمكن تمثل هذه الحالة -التي نسقطها على القادة- على حالة العمل الوطني هذه الأيام ، وأن نحترم اجتهادات بعضنا ، وننهى عن مسائل التخوين والإدانة ، ونتحاور على قاعدة أن هناك وجهات نظر ، لمحبة هذا الوطن وتعبيرات مختلفة لأجل ذلك ٠

الدكتور ممدوح العبادي:

الآن انتهى الوقت ونعطي السيد المحاضر الحق في الإجابة على المداخلات التي طرحت ٠

الدكتور أمين مشاقبة:

شكرا ، في الواقع أنا سعيد لأن الورقة أثارت عدة أمور ، والتي يمكن أن نساهم في تطويرها من حين لآخر ٠

لقد استخدمت في تقييم الأحزاب السياسية والحالة الأردنية نظرية سياسية في السياسة المقارنة اسمها Gap Hypothesis

نظرية الفجوة ؛ فالحالة الأردنية في تطبيق هذه النظرية عليها ينتج لدينا حالة من الإنعدام بدرجة المؤسسية ، وحالة عدم تكيف للمؤسسات السياسية مع الـ Demands أو المتغيرات والمطالب ، وبالتالي حدث صراع بين التنظيمات السياسية من جهة والنظام من جهة ثانية · وفي إطار تقييم الأحزاب هناك رؤية لجوزف لابومبارا يتحدث فيها عن عناصر الحزب ، حيث استخدمت في هذه الورقة ، بتبيان العناصر الرئيسية للحزب بصورة نظرية وطبقت على حالة الخمسينات ، وكانت النتائج : غياب المؤسسية ، عدم تكيف ، اقحام المؤسسة العسكرية ، وغيرها من الأسباب التي أدت بصورة نظرية إلى فشل الحالة الحزبية ·

أنا أرى أن الجزء الأكبر من هذه الورقة ذو طابع أكاديمي أكثر منه تنظيرا سياسيا للحديث عن شخص ، وإنما عن مرحلة سياسية ، والورقة قابلة للنقاش بأي لحظة ·

أنا لم أقل إن التجربة الحزبية الآن في الأردن فاشلة · أنا أقول : هناك فشل بالتجربة الحزبية السابقة اتمنى أن نستفيد من الأخطاء التي مرت سابقا ، ونأخذ إيجابياتها لتعزيز الحالة الديمقراطية وتعميقها وتطوير العمل الحزبي خشية الوقوع في مطبات حصلت سابقا ·

أستاذنا ومؤرخنا الأستاذ سليمان الموسى لا أستطيع أن أتحدث أمامه بأي شيء أبدا · موضوع الأحزاب وأنني قلت إنها غير وطنية ، أنا لم أقل ذلك ، وإجابة على الأستاذ -عبدالله حمودة- هناك كتاب الأحزاب السياسية لموريس ديفورجيه الذي يقول : إن الأحزاب السياسية تكون نشأتها إما داخلية من خلال البرلمان وإما خارجية · ما أقوله إن الأحزاب هي فعلا أحزاب وطنية ، لكن نشأتها كانت من خارج الوطن من مصر وسوريا وفلسطين وكل أقطار العالم العربي ، وصحيح أننا نؤمن ونعتز بالولاء الوطني ، لكن هناك خصوصية أردنية في تفسير مفهوم الحزب السياسي ·

بالعودة لما قاله المهندس سمير الحباشنة ، أنا لم أنحز أو ألتجيء

لجهة ، وكل ما ذكرته في كتاب "مهنتي كملك" لجلالة الملك وضعته بين قوسين أو بإشارة الإقتباس . وقلت إن هناك ثلاثة تيارات : تيار يؤيد هذه التجربة ويراها ناصعة لأنها تمثل المد القومي والتحرري ، وتيار يري عكس هذه الفكرة تماما ، وتيار ثالث يمازج بين هذين التيارين .

وبالتالي إذا قرأت الورقة ، فهي تمثل تحليلا علميا للحالة الأردنية في الخمسينات ، ولواقع الأحزاب وكيف نقيمها ، وكذلك كل كلمة ذكرت مثل خائن أو مأجور وضعت بين قوسين ، وذكر المصدر الخاص بها ، ولم آت بها من تلقاء نفسي .

على كل حال ما أقوله أخيرا ، إن أي تجربة في الأردن ، وأي شخصية مثل شخصية سليمان النابلس كشخصية وطنية ليس من الممكن لي أو لغيري أن يقيم الدور الحقيقي لها بسبب أولا : إننا لم نعش مع هذا الرجل ، ثانيا : إننا بعيدون عن المكان والزمان الذي عاش به ، وطبيعة الظروف الفكرية والنفسية التي مر بها رئيس الدولة الأردنية في ذلك الوقت .

إذن نحن نتحدث سواء إذا كانت هناك إيجابيات أو سلبيات مر بها تاريخ الأردن الحديث -على الأقل- لكي يكون بإمكان الجيل الحديث أن يطلع على هذه الأحداث ليعي ويفهم طبيعة هذه الأحداث ويستفيد منها في عملية البناء السياسي وعملية التنظيم والتحديث السياسي بحد ذاتها .

الدكتور ممدوح العبادي:

شكرا للدكتور المحاضر ، ونحن في نهاية جلستنا نشكر بداية المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، ووزارة الثقافة على هذا اليوم المميز الذي ضم نخبة من الإخوة المحاضرين الأجلاء والحضور الكرام الذين ناقشوا حياة وسيرة ونضالات زعيم مثل الأستاذ سليمان النابلسي ، الذي نعتقد جميعا بأنه مفصل تاريخي هام من مفاصل العمل السياسي الأردني ، وستبقى ذكراه في نفوسنا جميعا ، وإنه عمل واجتهد ، وعاش نظيفا نزيها حرا وطنيا قوميا تقدميا ، أعطى

لوطنه كل ما يستطيع أي مناضل وطني أن يقدم لوطنه ٠٠ مثلما أعطى سليمان النابلسي : نشكركم أيها الإخوة الحضور ٠ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

المراجع لورقة الأستاذ عبدالله حمودة

١٠ التجربة الحزبية في الأردن ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، د.عبدالله نقرش ٩١ ٠

٢٠ مذكرات مجلس النواب لعامي ٥٦-١٩٥٧ ٠

٣٠ الجريدة الرسمية لعامي ٥٦-١٩٥٧ في مكتبة الوثائق الوطنية ٠

٤٠ كتاب د٠عبدالرحمن شقير، رحلة عمر، مطابع الدستور التجارية/ ١٩٩١ ٠

مقابلات مع كل من :

السيد مروان النمر - نيسان ١٩٩٧ ٠

الأستاذ ابراهيم العايد - نيسان ١٩٩٧ ٠

الأستاذ بهجت أبو غربية - نيسان ١٩٩٧ ٠

الدكتور عبدالرحمن شقير - نيسان ١٩٩٧ ٠

المراجع لورقة د..أمين مشاقبة

١٠ الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، عمان ١٩٧٨ ٠

٠٢ نايف حجاري ومحمد عطاالله ، شخصيات أردنية ، عمان ٠

٠٣ سليمان الموسى ، أعلام من الأردن ، عمان ١٩٨٦ ٠

٠٤ هزاع المجالي ، مذكراتي ، عمان ١٩٦٠ ٠

٠٥ سليمان الموسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين "المعارضة الأردنية" ، عمان ١٩٧٠ ٠

٠٦ تشارلز جونستون ، الأردن على الحافة ٠

٠٧ محمد محي الدين المصري ، الأردن دراسة سياسية ، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية ، ١٩٥٣-١٩٥٧ ٠

٠٨ د.أمين مشاقبة ، التحديث والإستقرار السياسي في الأردن ، ١٩٨٩

٠٩ د.أمين مشاقبة ، النظام السياسي الأردني ، عمان ١٩٩٠

١٠ د.أمين مشاقبة ، تقييم الأحزاب في الأردن ، ١٩٥٢-١٩٥٧ ٠ دراسة مقارنة/مؤتة للبحوث والدراسات/جامعة مؤتة ١٩٩٢ .

الفهـرس








Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)